



د. نبيل العربي - (آراء حول الخليج)

■ أمريكا رفضت تضمين

الاتفاق النووي تحريم

تدخلات إيران في المنطقة

■ لا يوجد اعتراض عربي واحد على عاصفة الحزم

■ متفائل بتحرك عربي لتشكيل القوة المشتركة

اليوم الوطني السعودي .. مسيرة إنجازات وعطاء

العلاقات السعودية - الروسية:

مشروع متعدد أصايه الرابع العربي بالفتور



العدد 100
أكتوبر - 2015

حول الخليج



الأمير بندر بن خالد الفيصل:

ضرورة البناء على القواسم

المشتركة لتفعيل

العمل العربي المشترك



ملف العدد :

العراق .. بين الإرهاب والتفكيك

■ المالكي رفض مغادرة السلطة قبل تسليم الموصل لداعش

■ محاكمة الفاسدين بالعراق تبدأ بـ المالكي وهادي العامري

■ الميايشيات في العراق تتفق على السلطة وتختلف على المرجعيات

■ إيران تحلم بنشر التشيع في الجزائر وثلاث دوائر تعترض



نسابق الزمن لبناء الوطن



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يونيو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف سويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكademie المتعددة، وبرامجها البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعزيز وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل و مجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظرًا للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللمرة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما لاحتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

4

افتتاحية العدد

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
الوضع العراقي ... والقلق الخليجي

8

متابعات خليجية

اليوم الوطني السعودي .. مسيرة من العطاء والإنجازات
العلاقات السعودية الروسية: مشروع شراكة متعدد
أ.د صالح بن محمد الختلان

16

متابعات عربية

اجماع عربي على التكامل والتعاون الأمني والعسكري
في اجتماع مؤسسة الفكر العربي بالجامعة العربية بالقاهرة

22

حوار

معالي د. نبيل العربي لـ (آراء حول الخليج):
أمريكا وأوروبا رفضتا تضمين الاتفاق
النزوبي تحجيم تدخلات
إيران في المنطقة العربية



28

دراسة العدد

تأجيج القوة العربية المشتركة.. الرؤية والحلول
د. ظافر محمد العجمي

34

قضية العدد



الميليشيات الشيعية في العراق
مصطفى فولي توفيق

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً
يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع
حالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك
باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٢٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
ملكة البحرين ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار



حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

مدير التحرير

جمال أمين همام

jamal@araa.sa

سكرتير التحرير

أحمد صلاح

asalah@grc.net

التصميم الفني

سالم عبدالله

s.i.abdullah@grc.net

الم الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر

أ.د. عبد الخالق عبد الله

أ.د. عبدالله خليفة الشايжи

د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج

أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع

د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:

تمت الطباعة في مؤسسة

المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للاعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسيويق على العنوان التالي:
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
شارع راية الاتحاد ١٩
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٢ المملكة العربية السعودية

+٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

+٩٦٦ ١٢ ٦٥٢١٣٧٥

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

هذا العدد

١٠٠ عدد من (مجلة آراء حول الخليج) في خدمة قضايا الخليج

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) يحمل الرقم مائة، ومركز الخليج للأبحاث الجهة التي تصدر المجلة، إذ يحتفل بإصدار مائة عدد من مجلتكم التي صدرت في دبي، ثم بدأت اعتباراً من شهر يونيو من العام الحالي الصدور من جدة بالمملكة العربية السعودية .. فهو يجدد الوعد بالمضي في تحقيق أهدافه، والاستمرار في تقديم برامجها وأنشطتها، مع تنويعها والتجديد فيها من أجل خدمة المواطن الخليجي، وتبصير متخد القرار فيما يخص القضايا الخليجية المتعددة والتي هي محل اهتمام المركز الذي بدأ أنشطته في عام ٢٠٠٠م، وكذلك التعريف بقضايا الخليج ودول الجوار، من أجل خدمة قضايا التنمية الخليجية الشاملة وتحديد المهددات والتحديات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وبمشاركة نخب متخصصة سواء من منطقة الخليج، والعالم العربي، أو دول العالم.

ورغم ما حققه المركز من نجاحات، والمتمثلة في أنشطة بالمركز الرئيسي في جدة، أو فروعه في جنيف وكاميبريدج من مؤتمرات، ومنتديات، أو ورش عمل، أو إصدارات ومطبوعات، ونشرات يومية، شهرية، سنوية، مطبوعة أو الكترونية. أو تبوأه رتب متقدمة في التصنيف الدولي الذي تجريه سنوياً جامعة بنسفانيا وتعلن النتائج في الأمم المتحدة .. فإن المركز والقائمون عليه يعتزون أنفسهم أصحاب رسالة وهم يستمرون في تقديمها وفقاً لشعار المركز (المعرفة للجميع) و يقدمها كهدف وغاية، انطلاقاً من فلسنته كمركز مستقل وغير ربحي.

والعدد ١٠٠ يأتي وسط تحديات أكثر خطورة من ذي قبل، فالوضع ملتهب في سوريا، والعراق، واليمن، وزيادة التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة، وما زالت تداعيات ثورات ما يسمى بالربيع العربي مستمرة، مع زيادة خطورة الإرهاب، لكن هناك بارقةأمل في تخفيض المنطقه للتحديات القائمه والمحتمله، وهذا العدد يتضمن تعطيله لورشة عمل نظمتها مؤسسة الفكر العربي بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة حول التكامل العسكري والأمني العربي، كما يضم هذا العدد حواراً مع معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، كما أن الملف الرئيسي لهذا العدد عن المشكلة العراقية وكيفية عودة العراق إلى دوره الإقليمي والعربي.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل (رؤية مستقبلية للاقتصاد الخليجي على ضوء المتغيرات والتحديات)

- التكامل الاقتصادي الخليجي .. بين الواقع والمأمول.
- تأثير انخفاض أسعار النفط على موازنات الخليجية.
- مستقبل الطاقة الاحفورية والطاقة الجديدة والمتتجدة في دول الخليج.
- السوق الخليجي المشتركة والعملة الخليجية الموحدة.
- الصناعة الخليجية .. والتجارة الخليجية البينية.
- الاستثمارات الخليجية في الخارج .. والداخل حجمها، أهميتها، مأمونيتها ونجاحها.
- الاستفادة من المزايا النسبية وتحويلها إلى مكاسب اقتصادية.
- القطاع الخاص الخليجي .. والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الوحدة الاقتصادية الخليجية .. المقومات والمعضلات.
- تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية .. المشكلة والحل.

ملف العدد

42	د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
46	أ.د. أحمد سليم البرصان
50	أ.م.د. خضرير عباس النداوي
54	د. مفید الزیدی
58	د. مصطفى العاني
61	د. قتيبة العاني
65	د. جاسم يونس الحريري
69	د. أحمد قنديل
73	أحمد طاهر
78	د. محمد زاهد جود

رأي

84	العلاقات الجزائرية - الإيرانية. مد وجزر وطموم صبحه بغوره
88	تجربة النهضة البرازيلية د. صدفة محمد محمد
92	المطلوب وحدة وطنية فلسطينية وليس مصالحة طرف الانقسام أ. د. إبراهيم ابراش
94	الأمن الوطني السعودي في دراسة علمية أ. د. صدقه يحيى فاضل
97	منطقة شما إفريقيا بين التنافس الأمريكي والأوروبي د. سيداتي العلوى

104 متابعات دولية

الأمم المتحدة تعتمد خطة التنمية
المستدامة للبشرية والارض حتى ٢٠٣٠

إصدارات

105	«النصر المهدور».. مسؤولة وشنط عن الطائفية وتقسيم العراق
-----	---

106 وقفه

التكامل العسكري والأمني العربي .. ترتيب الأولويات
جمال أمين همام

الإسهامات :

- ❖ ترحب مجلة آراء حول الخليج، بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر.
- ❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.
- ❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطى مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ❖ آراء الكتاب تعبّر عن أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الوضع العراقي ... والقلق الخليجي

من وجهة نظر دول الخليج يعد الشأن العراقي لا يقف بعيداً عن اليمني، فالوضع في الدولتين يشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار دول الخليج، نظراً للحدود المشتركة، كما أن الوضع السياسي والأمني في الدولتين يشكل مكوناً أساسياً من الأمان الوطني لجميع دول الخليج العربي.

وقد كان التأثير السلبي لثماني سنوات من حكم نوري المالكي قد قاد العراق إلى حافة الانهيار، حيث اتسمت سنوات حكم المالكي بتعيق الصراع الطائفي واستحواذ المتطرفين الشيعة على زمام الدولة، مع ممارسة الإقصاء الطائفي لمكونات المجتمع العراقي، واستغلال السلطة لخدمة أهداف طائفية، وكان أبرزها للتوظيف الخاطئ للقانون في مكافحة الإرهاب، حيث تم توظيفه كأداة لمحاربة المعارضة لسيطرة الجماعات الشيعية المطرفة على السلطة، ووصم الخصوم السياسيين بكونهم إرهابيين أو داعمين للإرهاب خاصةً ممن يمثلون المكون العربي - السنوي، وبرزت محاولات إخلاء مدن ومناطق كاملة من مكون محدد، وأصبح العراق مجرد تابع يدور بفلك طهران، واستشرى الفساد وسرقة المال العام مما وضع العراق على رأس قائمة الفساد الدولي، وجاء احتلال تنظيم داعش لأكبر محافظتين عراقيتين وهما نينوى والأنبار ليعلن قرب سقوط الدولة ب الكاملها. عند هذا المنحني تحرك المجتمع الدولي، ومعه الدول الإقليمية للخروج من السبات الذي سمح للعراق في التدهور إلى هذا المستوى. وشعرت دول الخليج بخطورة الوضع وساهمت بدفع الضغوط التي قادت إلى تغيير رئيس الوزراء العراقي بشخصية أكثر اعتدالاً وأقل انclفاً للطائفية وهو دولة رئيس الوزراء حيدر العبادي. ورغم أن الدكتور العبادي جاء من حزب الدعوة على غرار سلفه لكن الآمال الواسعة عقدت على العبادي لإخراج العراق من مأزقه.

كان للانهيار السريع للقوات المسلحة العراقية في محافظة نينوى وصلاح الدين أمام هجوم داعش بمثابة جرس إنذار لدول الجوار وعلى رأسها دول مجلس التعاون (والتي تبعتها ظاهرة انهيار القوات اليمنية أمام المليشيات الحوثية).



د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*

sager@grc.net

خرج داعش من إطاره العراقي، وتحول إلى منظمة إرهابية إقليمية، وهزيمة داعش في العراق لن تم بالوسائل الأمنية فقط، فدون إحداث إصلاحات حقيقة لا يمكن القضاء عليه، لكن ما يواجهه الإصلاح في العراق صعوبات كبيرة، فالجماعات الشيعية التي تستمد شرعيتها ونفوذها إلى توظيف الطائفية لن تسمح بقيام عراق خال من الطائفية، ولن تسمح للشعور الوطني العراقي أو العربي باستعادة مكانته، وهذه الجماعات المرتبطة بإيران لن تسمح بزوال النفوذ الإيراني المتغلل في العراق منذ ٢٠٠٣ م، وهذه الجماعات تعتمد في تمويلها على استمرار الفساد، لذا فإنها ستتحارب كل محاولات إصلاحية تحاول إنهاء الفساد.

الأخر قد يتضح في عجز رئيس الوزراء السيد العبادي عن إحداث أي تغيير ملموس، أو إصلاح فعلي، فقوى الشر المسيطرة على المشهد العراقي منذ سنوات لن تستسلم بسهولة ولن ترحل عن السلطة طوعياً، وكذلك هناك أطراف داخلية، وخارجية مستفيدة من تمدد داعش، ومصلحتها في استمرار تواجد هذا التنظيم لزعزعة الأمن والاستقرار، فالجماعات السياسية الكردية التي تطمح بإنشاء دولة كردية عبر تقسيت كيان العراق، وجدت في تمدد داعش فرصة لتوسيع سيطرتها عبر الزحف على «المناطق المتنازع عليها» ذات الأقلية الكردية واحتلالها تحت مبرر «حماية هذه الأرضي من داعش»، والمليشيات الشيعية المنطرفه وجدت في تمدد داعش فرصة لفرض إرادتها، كونها «حامية أبناء الطائفة الشيعية من التهديدات»، وتبقى إيران على رأس المستفيدين من تمدد داعش، فتدخل إيران في العراق وسوريا اكتسب الشرعية تحت غطاء محاربة داعش والتزم الغرب سياسة الصمت تجاه الدور الإيراني . لذا فإن القلق الخليجي من الوضع العراقي له مبرراته، فالتهديدات التي مصدرها الوضع في العراق تقع ضمن التهديدات الكبيرة التي تواجهها دول الخليج، مقابل أن القدرات الخليجية في التأثير على الوضع العراقي الداخلي محدودة جداً، والاعتماد على السياسة الأمريكية في التعامل مع هذه المخاطر لا يعد وسيلة فعالة تناسب حجم هذه التهديدات. ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

كانت الميزانية التشغيلية لوزارة الدفاع العراقية أكثر من ١٧ مليار دولار سنوياً (ما عدا كلفة شراء الأسلحة والمعدات)، وهي ميزانية كان من المفترض أن تنتج قوات فعالة تمتلك قدرات التعامل مع التهديدات الإرهابية. ولكن اكتساح داعش لمحافظي نينوى، وصلاح الدين، ثم الأنبار وحواضرها كشفت مدى الفساد والترهل الذي كان سائداً في القوات المسلحة العراقية، فتحت وصاية الأحزاب الشيعية التي كانت تسيطر على زمام السلطة في العراق تم بناء جيش يخلو من الانتماء الوطني، أو القومي العربي، ومن الحرفية العسكرية، وكانت الصبغة الطائفية هي الغالبة عليه. لذا فإن الوضع الشاذ للقوات المسلحة العراقية كان مصدر قلق واهتمام لدول مجلس التعاون. فهذه القوات تشكل مصدر تهديد لأمن دول المجلس عبر عدم امتلاكها لأبسط القدرات للوقوف أمام زحف تنظيم داعش وتمده، في الوقت نفسه تتفى هذه القوات موقف العداء من دول المجلس مدفوعة بالطائفية، والتبعية لإيران. لذا فإن إعادة هيكلية القوات المسلحة العراقية على أساس جديدة بعد احتلال الموصل كان من أهم تطلعات دول الخليج.

وقد مر عام على رحيل المالكي ورغم الجهود التي بذلها العبادي، فإن ما تغير لازال متواضعاً، وهناك قضايا تعمق القلق الخليجي، منها اجتثاث الفساد والطائفية والتبعية لإيران، التي تمثل ثلاثة مطالب لتأسيس علاقات صحيحة بين دول المجلس والعراق تقوم على أسس الاحترام المتبادل واحترام السيادة والمصالح المشتركة وإبعاد التدخلات الخارجية، ولكن دول المجلس يساورها الشك في بروز عراق مستقر ويساهم في إرساء الاستقرار الإقليمي كما أن هناك تساؤلات حول قدرة رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي في مكافحة الإرهاب.

المأزق العراقي لازال يشكل مصدر قلق كبير لدول الخليج، فرغم تشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش من أكثر من ٤٠ دولة، فإن الوضع على الأرض لم يشهد تغيرات كبيرة، والتنظيم لازال يسيطر على حوالي ثلث أراضي العراق، بل يهدد بقية العراق بما فيها بغداد.

وكل نتيجة للفشل في التعامل مع داعش، فإن التنظيم تمدد إلى منطقة الخليج واستهدفها بهجمات إرهابية في السعودية والكويت، ومحاولات لشن هجمات على موقع حدودية سعودية من داخل العراق، وعبر هذه العمليات يكون



اليوم الوطني السعودي .. مسيرة من العطاء والإنجازات

احتفلت المملكة العربية السعودية ملكاً وحكومة وشعباً باليوم الوطني السعودي الخامس والثمانين في اليوم الأول من الميزان وهو الذي وافق ٢٢ سبتمبر الماضي، وهو ذكرى اليوم الذي تمكّن فيه جلاله الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .المغفور له بإذن الله تعالى. من استرداد الرياض وإعادة إقامة الدولة السعودية وتأسيس هذا الكيان العملاق وهو المملكة العربية السعودية على أساس العدل والأمن والاستقرار، ما جعلها دولة كبيرة موحدة ذات ثقل وأهمية ليس في شبه الجزيرة العربية فقط، بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها والعالم أجمع.

الشاملة في شتى المجالات ومن أبرزها: التعليمية، الاقتصادية، الصحية، الاجتماعية، الأمنية، والعسكرية وأصبحت الدولة الأكبر في إنتاج النفط، والدولة الأهم في دعم استقرار أسواق الطاقة العالمية بفضل حكمتها في دعم استقرار أسعار النفط العالمية وحرصها على التنمية الشاملة بين ربوعها وفي شتى بقاع العالم.

على الصعيد السياسي، المملكة العربية السعودية دولة محية للسلام وتسعى إلى تثبيت الاستقرار والسلم الدوليين والإقليميين، وتندم وتناصر القضايا العربية والإسلامية وتعمل دائماً على تحقيق التضامن الإسلامي، وتخفيض حدة الفرق المذهبية والطائفية والقومية مما كانت تحت أي حجج أو مزاعم، وهي تواجه ظاهرة الإرهاب بكل قوة وعزيمة وتعمل مع الدول الشقيقة والصديقة على التصدي لهذه الظاهرة ومحاصرتها وتحفيض منابع تمويلها المالي والفكري، كما إنها تعمل منذ فترة على إيجاد وتبنيت الحوار بين أتباع الحضارات والديانات والثقافات بين مختلف أرجاء العالم، بالتوافق مع الحوار الوطني الداخلي لإقرار سياسة قبول الآخر والحوار معه بدلاً من رفضه أو مواجهته، فهي تؤمن بتلاقي الحضارات من أجل مستقبل البشرية الذي يقوم على التعاون والتفاهم المشترك، لا على الصراع والتنافر والاختلاف.

ونفذت المملكة إصلاحات سياسية كبرى عملت من خلالها على توسيع المشاركة الشعبية، فها هو مجلس الشورى بعد توسيعه ومشاركة المرأة بعد كبر أنهى عامه ١٤٨٨ بحصوله تجاوزت عشرة آلاف قرار خلال سبعة آلاف جلسة، ثم الانتخابات البلدية بمشاركة المرأة إضافة إلى مجالس المناطق، كل ذلك يدعم توسيع المشاركة في مختلف المناطق والمجالس، في ظل التوسع في إنشاء الجامعات والمدارس، وزيادة عدد المبعوثين إلى الخارج لتحقيق النهضة الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها المملكة في كافة المجالات.

على الصعيد البيئي والاقتصادي، ورغم أن مناخ المملكة العربية السعودية صحراوي، إلا أنها استطاعت أن تواجه التصحر وندرة المياه العذبة بتحليل المياه المalaحة حيث غدت المملكة أكبر مستهلك للمياه المحلاة في العالم، كما تشتهر المملكة بزراعة النخيل وتعتبر من أكبر دول الخليج المنتجة للتمر بשתى أنواعها، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي تشكل رافداً اقتصادياً جيداً للمملكة، وتقع المملكة في الجنوب الغربي لقارة آسيا وتشكل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية، ويبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية حوالي سبعة وعشرين مليون نسمة، وهي الدولة التاسع عشرة بين اقتصادات العالم، والسادسة في إنتاج الغاز الطبيعي، وهذا ما جعل منها دولة مصدراً للنفط إلى العديد من دول العالم ، خاصة التي تربطها اتفاقيات اقتصادية مع المملكة التي تعد قوة سياسية مؤثرة في العالم.

يعدّ هذا الحدث التاريخي نقطة تحول كبيرة في تاريخ المنطقة، حيث ترتب عليه وجود نهضة شاملة وبناء دولة متكاملة بالأرجاء والأركان والأسس، اعتمدت على نهج الدولة الموحدة، ونشرت الأمان في منطقة كان عدم الاستقرار يمثل أحد سماتها وكان معضلة كبيرة فيها، كما أنها اعتمدت الاقتصاد الحر والسوق المفتوح منذ تأسيسها، ما جعلها تحقق إنجازات حضارية وواثبات غير مسبوقة بالمنطقة في شتى المجالات الأمر الذي جعلها دولة ذات ثقل في محيطها الإقليمي والدولي، تبذل الغالي والنفيس من أجل خدمة ضيوف الحرمين الشريفين، ولذلك فقد دشنت توسعات غير مسبوقة للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة من أجل راحة الحجاج والمعتمرين والزوار، بل سخرت كل إمكانياتها من أجل راحة ضيوف الرحمن لدرجة أن اللقب الرسمي لمملوك المملكة تحول إلى «خادم الحرمين الشريفين».

كما أصبحت المملكة العربية قوة اقتصادية عملاقة وعضواً في نادي مجموعة الدول العشرين الأكثر ثراءً في العالم، وهي قوة عسكرية مهابة، وقدرها على نشر الأمن والعدل بين ربوعها، ودولة ذات ثقل سياسي كبير لها حسابها في المنطقة والعالم، وتقوم بدور مهم على صعيد تقديم المعونات الإنسانية للعالم أجمع بما في ذلك الدول الشقيقة والصديقة والدول التي تتعرض للكوارث الطبيعية والسياسية وغيرها.

ومنذ صدور الأمر الملكي الذي أُعلن فيه توحيد البلاد وتسميتها باسم المملكة العربية السعودية، وبدها من يوم الخميس العشرين من شهر جمادى الأولى لعام ألف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجري، الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر لعام ألف وتسعين واثنين وثلاثين ميلادية أصبح هذا اليوم، يوماً وطنياً للمملكة العربية السعودية. وهو يمثل تتويجاً لجهود جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن. طيب الله ثراه. التي حققت أهم الإنجازات الوحدوية في القرن العشرين بتوحيد هذه البلاد المترامية الأطراف، وتأسيس دولة عصرية راسخة ذات جذور إسلامية وهوية عربية، وتستمد دستورها من دينها الإسلامي الحنيف وعقيدتها الإسلامية السمحاء فهي تقوم على تطبيق أحكام القرآن الكريم، والسنن النبوية الشريفة، وفي إطار القيم العربية الأصيلة.

وقد توالى على حكم المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها سبعة حكام ببررة وهم الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، ثم أباوه الأربع من بعده: الملك سعود، الملك فيصل، الملك خالد، الملك فهد، والملك عبد الله. يرحمهم الله. ثم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز . يحفظه الله.

وخلال هذه المسيرة المباركة في ظل هؤلاء الملوك العظام البررة عاشت وتعيش المملكة العربية السعودية أزهى مراحل النهضة



العلاقات السعودية الروسية: مشروع شراكة متعدد

شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية تطويراً ملحوظاً خلال الأشهر الأخيرة ومن بين أبرز مؤشرات هذا التطور وحسب التسلسل الزمني الاتصال الهاتفني في شهر مايو الماضي بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والذي ناقشا خلاله العلاقات الثنائية والأوضاع في المنطقة ووجه الرئيس الروسي لخادم الحرمين الشريفين دعوة لزيارة روسيا. وخلال الشهر ذاته استقبلت الرياض المبعوث الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط والبلدان الأفريقية نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف الذي التقى خادم الحرمين الشريفين. ولعل الحدث الأبرز زيارة الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد ووزير الدفاع لروسيا في شهر يونيو ولقاءه الرئيس الروسي والتوقیع خلال الزيارة على عدد من اتفاقيات التعاون في مجالات مختلفة من أبرزها الطاقة النووية والتعاون العسكري، كما حمل الأمير دعوة من خادم الحرمين الشريفين للرئيس بوتين لزيارة المملكة. وتبع تلك الزيارة لقاءات لوزير الخارجية السعودي مع وزير الخارجية الروسي في الدوحة وموسكو وتركز النقاش خلالها على الصراع في سوريا ومناقشة أفكار قدمتها موسكو للتمهيد لحل ينهي معاناة الشعب السوري.

* أ.د. صالح بن محمد الخيلان



البلدين والنظر في كيفية بناء شراكة مستدامة قادرة على تجاوز أي تباين أو حتى خلاف في الموقف من قضايا إقليمية والتي قد تطرأ مستقبلاً بالنظر إلى واقع وتاريخ المنطقة المأزوم. فرغم التأكيدات المتكررة للارتفاع بالعلاقة، فإن واقعها اليوم يظهر أنها لا تزال في المربع الأول من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بل إنها دخلت حالة فتور بعد الربع العربي نتيجة اختلاف الموقف تجاه الصراع في سوريا من حيث أسبابه وسبل حله وتطور هذا التباين إلى حد تبادل الاتهامات بإعاقة التوصل إلى حل ما يعني أن أزمة إقليمية قادرة على إعاقة مشروع الارتفاع بالعلاقة بين الرياض وموسكو رغم القناعة بها وجود ما يبررها من المقومات. ونجد أن في العلاقات الاقتصادية التي لا تزال لم تتجاوز تبادل تجاري محدود قياساً بإمكانات الدولتين مؤشراً على البطء في تطور العلاقات (الاستثمارات المشتركة لا تکاد تذكر). فرغم تصاعد حجم التبادل منذ زيارة الملك عبد الله في ٢٠٠٢م، حسب ما يظهر في الجدول السابق نجد أنه يبقى دون إمكانات الدولتين ولذلك أسباب وعوائق عديدة.

الصراع في سوريا وانتكاسة العلاقة

بعد الخلاف حول أسباب الصراع في سوريا وسبل حله العامل الرئيس في تعثر تطوير العلاقات على المستوى السياسي، وقد تجاوز تأثيره السلبي الآخر الذي خلفته حرب الشيشان في منتصف التسعينيات على تطوير العلاقات بعد سنوات قليلة من استئنافها.

لقد جاءت هذه التحركات لتأكيد تجاوز العلاقات حالة الفتور التي مرت بها نتيجة تباين المواقف تجاه الصراع في سوريا ولتشتت أن الرياض وموسكو يدركان أهمية المحافظة على العلاقات بينهما: خدمة للمصالح الوطنية للدولتين ولدعم أمن واستقرار المنطقة بشكل عام، ولا شك أن هذه النقلة الراهنة التي تمر بها العلاقات تستفيد من رصيد كبير يمتد لما يقرب التسعين عاماً يمكن توظيفه لبناء شراكة تتجاوز مستوى العلاقات التقليدية بين دولتين تمتلكان من المقومات السياسية والاقتصادية ما يبرر الارتفاع بالعلاقات إلى مستويات متقدمة.

هذا التطلع بالانطلاق بالعلاقات إلى مستوى الشراكة ليس أمراً جديداً بل ظهر قبل أكثر من عقد وتحديداً خلال زيارة الملك عبد الله رحمة الله لروسيا في سبتمبر ٢٠٠٢م، وكان حينئذ ولها الهدى وشهدت تلك الزيارة توقيع اتفاقيات كان مأمولاً أن تؤسس لأرضية صلبة للعلاقات وحظيت باهتمام إقليمي ودولي كبير. وقد تأكّد هذا التطلع مرة أخرى خلال زيارة الرئيس الروسي للرياض في فبراير ٢٠٠٧م.

المراوحة في المربع الأول

في هذه الورقة لا نتحدث عن تفاصيل تاريخ العلاقة والمراحل التي مرت بها منذ تأسيسها في ١٩٢٦م، فهي معروفة ولا حاجة لعرضها هنا بل سنركز على تقييم العلاقة الراهنة والبحث في أسباب عدم وصولها إلى مستوى الشراكة التي تتطلع لها قيادة

التبادل التجاري بين المملكة وروسيا ٢٠١٤-٢٠٠٢ (مليون دولار أمريكي)



السنة	التبادل التجاري
٢٠٠٢	١٤٤
٢٠٠٣	٢٣٧
٢٠٠٤	٢٦٤
٢٠٠٥	٤١٢
٢٠٠٦	٧١٣
٢٠٠٧	٩١٩
٢٠٠٨	١٠٨٨
٢٠٠٩	٧١٩
٢٠١٠	٩٢١
٢٠١١	١٢٦٢
٢٠١٢	١٥١٢
٢٠١٣	١٧٣٠
٢٠١٤	١٩٤١

*٪ من التجارة صادرات روسية: نحاس وشعير

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة و مجلس الغرف السعودية

بشكل عام يلاحظ هاجساً وقلقاً مستمراً من هذه التحولات السياسية و اعتقاد راسخ بأن الحركات المتطرفة هي الرابح الأكبر من الريع العربي. وجاءت الثورة السورية وتطوراتها اللاحقة لتوّكيد موسكو مخاوفها التي لا تقتصر على تمدد التطرف والإرهاب في المنطقة بل تجاوزها ليصل حدودها الجنوبيّة ويعيد إحياء الصراع في الشيشان الذي كلفها أكثر من عقد لإنهائه.

الاختلاف بين المملكة وروسيا على تقدير أسباب الصراع في سوريا والذي بدوره أعاد اتفاقهما على سبل الحل، يكشف أيضاً عن دوافع أخرى ل موقف الدولتين من الصراع. فالمملكة وإضافة إلى منطلقات التضامن العربي والإسلامي وكذلك الإنساني بالتعاطف مع الشعب السوري الأعزل في مواجهة القمع اللامحدود، تحرّك نحو الصراع من منطلق استراتيجي يتعلق بصراعها التقليدي مع إيران حيث ترى في الثورة السورية فرصة لإضعاف النظام السوري أو حتى إسقاطه لحرمان طهران من أبرز ركائز نفوذها في المنطقة. وقد يظهر هنا شيئاً من التناقض بين دوافع الموقف السعودي وتحديد الرغبة في استعادة الاستقرار في سوريا والذي يستوجب المسارعة إلى إنهاء الصراع من جهة،

ويُفي ببداية الثورة السورية لم يكن متوقعاً أن تجد المملكة وروسيا موقفهما على طريقي تقييم بالنظر إلى الرؤية الاستراتيجية المشتركة التي وجهت سياساتهم في المنطقة بشكل عام. فالرياض تتفق مع موسكو حول أولوية الأمن والاستقرار وضرورة بذل أقصى جهد للمحافظة عليهما. ويظهر من كافة تصريحات المسؤولين في البلدين حرص شديد على استعادة الاستقرار في سوريا بعد تحول ثورة شعبه السلمية إلى صراع شامل يهدد أمن المنطقة، إلا أن هذا الانتساق على الغایة في الاستقرار لم يتم رعايته. اتفاق مماثل على أسباب الصراع وكيفية معالجته. ففي حين ترى الرياض أن سياسات النظام السوري وممارساته القمعية تجاه الشورة السلمية لشعبه وتماديها في توظيف القوة السافرة تجاه المدنيين كانت السبب في الانقال من حالة الاحتجاج السلمي إلى المواجهة المسلحة التي اجتذبت المتعاطفين والمناصرين من كافة أرجاء العالم، نجد أن روسيا تخلي النظام السوري من مسؤولية تفجر الصراع الدموي وتلقى باللائمة على التنظيمات «الجهادية» المتطرفة وداعميها في الخليج. والمتابع للموقف الروسي منذ الأسابيع الأولى للربيع العربي



نرى أن المصلحة تقتضي أن تعمل الرياض وموسكو على ضبط هذا الخلاف والحيولة دون أن يترك آثاراً سلبية على العلاقات الثنائية التي بدأت تستعيد عافيتها والاقتناع بأن المملكة وروسيا يشتراكان في الكثير من المصالح القضائية التي تتطلب تسييقاً وتحركاً مشتركاً وهو ما يستوجب النظر للعلاقات من زاوية أشمل وأبعد من الصراع الراهن في سوريا.

مشتركات استراتيجية

قبل تشكیص الأسباب التي تعیق الانتقال بالعلاقة إلى مستويات متقدمة، علينا أولاً أن نحدد المشتركات التي «تبُر» افتراضنا إمكانية تأسيس شراكة استراتيجية بين المملكة وروسيا. فبالإضافة إلى مكانة الدولتين وقدراتهما التي يجعلهما بحاجة لبعضهما البعض، فهما يشتراكان في رؤى استراتيجية مهمة سواء لمصالحهم الثنائية أو للمنطقة والعالم لا يتاسب معها بقاء العلاقة على المستوى العادي. وتتلخص هذه الرؤى الاستراتيجية المشتركة فيما يلي:

- رؤية استراتيجية تجاه الوضع الجيوسياسي في المنطقة.

ويبين إضعاف النظام السوري ومن ثم النفوذ الإيراني، الأمر الذي يتطلب إطالة أمد الصراع بهدف استنزاف دمشق وطهران. في المقابل نجد أن روسيا دوافع أخرى تفسر موقفها المتصلب ودعهما المستمر للنظام السوري وتتمثل في توظيف الصراع لتأكيد دورها في إدارة الشأن الدولي والاعتراف بها شريكاً أساسياً في معالجة قضايا الأمن والسلم الدوليين بعد سنوات من تجاهلها بسبب ضعفها وانشغلها الداخلي. كما أن الموقف الروسي يعبر عن استياء موسكو من تجربة التدخل الدولي في ليبيا من خلال توظيف قرارات دولية لتحقيق مصالح ذاتية -كما يرى الروس- وعدم رغبتهما في تكرار ذلك السيناريو في سوريا، الأمر الذي يفسر اعتراضها على صدور قرارات من مجلس الأمن تمنع تقویضاً لاستخدام القوة.

ما تقدم يظهر أن هناك قدر كبير من الاختلاف بين المملكة وروسيا حول الصراع في سوريا وتمسك الطرفان بموافقتهما المبدئية بدرجة يصعب الوصول إليها إلى توصيفية؛ ويتبين هذا من تحركات روسيا الأخيرة حيث تدخلت عسكرياً بشكل مباشر وملفت. ولذلك وفي ظل هذا التباين الشديد في الموقفين

عن ازدواجية المعايير وانتقائية تطبيق القرارات والدعوة لإصلاح المؤسسات الدولية لتعكس التوزيع الراهن للقوة. كما تؤكد الدولتان على احترام التنوع الحضاري وترفضان فرض القيم الغربية على الشعوب تحت شعار حقوق الإنسان.

أما الرؤية الاستراتيجية المشتركة تجاه أسواق الطاقة فهي نتيجة طبيعية أولًا للدور القيادي للدولتين في أسواق الطاقة وثانيًا لاعتمادهما وإن كان بنسبة متفاوتة—على مبيعات الطاقة كمصدر أساسى للدخل. ففي حين تشكل مبيعات النفط ما يقارب ٩٠٪ من موارد المملكة المالية، فإن ٥٠٪ من ميزانية الاتحاد الروسي تستوفى من مبيعات النفط والغاز التي تشكل تقريباً ٦٨٪ من إجمالي الصادرات الروسية.

هذه الأرقام القياسية تظهر اعتماد اقتصاد الدولتين على صادرات الطاقة التي تعتمد بدورها على الأوضاع الاقتصادية للمستهلكين ومستويات نمو الاقتصاد العالمي ما يجعلها عرضة دائمة لعدم الاستقرار. ولذلك أصبح استقرار أسواق النفط وتجنيبها التقلبات هدفاً ثابتاً في استراتيجيات الطاقة للدولتين، مع ضمان لا يكمن ذلك على حساب المصالح الوطنية. هذه الحقيقة تستوجب اشتراك المملكة وروسيا في رؤية استراتيجية نحو أسواق الطاقة، خاصة في الوقت الراهن حيث تزداد المنافسة التي تكاد تهدد مواقعها القيادية.

معوقات إدارية وذهنية

إذا كانت الرياض وموسكو تشتريكان في هذه الرؤى الاستراتيجية المهمة يصبح السؤال إذاً مشروعًا عن أسباب عدم تطور العلاقات إلى مستويات تتترجمها وتحول دون تعرضاً لها توترات تعدها إلى مربعها الأول. هذه الأسباب تمثل في عوائق تتفحّصها إلّا أمام ترجمة الرؤى إلى موقف مشترك وتوسيس علاقة صلبة وتنقسم إلى عائق بيروقراطي وأخر ذهني على النحو التالي:

- إن القناعة التي تحملها القيادة السياسية بضرورة ترقية العلاقات إلى مستويات أعلى لا تنتقل إلى الأجهزة الحكومية المعنية بتنفيذ برامج ومشاريع تترجم هذه القناعة إلى واقع ملموس، إضافة إلى بطء الاستجابة لهذه الإرادة العليا، وعلى السبب في هذا يعود إلى وجود فجوة في النظام البيروقراطي في حكومتي البلدين بين نشاط السياسة الخارجية ومبادراتها وبين الأجهزة التنفيذية الداخلية. وهذا يعني أن العلاقة ومهما شهدت من تطور على مستوى التطلع والالتزام السياسي تبقى دون أرضية صلبة تستند إليها.

• وجود انطباعات ذهنية سلبية تحملها بعض النخب في

رؤية استراتيجية تجاه نظام دولي متعدد واحترام الشرعية الدولية والخصوصيات الثقافية للدول.

رؤية استراتيجية تجاه استقرار أسواق الطاقة إنتاجاً وأسعاراً.

بالنسبة للوضع الجيوسياسي للمنطقة تؤكد الرياض وموسكو دائمًا أولية الاستقرار والمحافظة على الأمن على أي هدف آخر وهو ما يفسر حرصهما على المبادرة إلى احتواء الأزمات والحلولة دون تطورها إلى صراعات تهدّد دولها، حيث أن موقع المنطقة وتعقيدات العلاقة بين دولها يجعل أي صراع إقليمي قابل للتّوسيع حتى إمكانية توسيع العلاقات بين القوى الرئيسية في النظام الدولي. وإذا كانت المملكة والتي تقع في

قلب المنطقة تتأثر بشكل مباشر بأحداثها، فإن روسيا ورغم وجود ما يمكن وصفه بمنطقة عازلة تمثل في وسط آسيا والقوقاز، تعبّر دائمًا عن قلقها من أن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط يشكل تهديداً لأمنها القومي. وتحرص الدولتان على استقرار المنطقة انطلاقاً من مصالحهما الذاتية؛ بسبب تأثير أمنهما الوطني بشكل يكاد يكون مباشراً بأحداث المنطقة وتمثل التنظيمات الإرهابية خطراً مشتركاً سواء من خلال التهديد المباشر لصالحها أو سعي هذه التنظيمات لتجنيد الأتباع من مواطني الدولتين ما يعزز التطرف داخلهما ويهدّد أمنهما واستقرارهما الداخلي. وتشير إحصاءات إلى ارتفاع عدد المنضمين لتنظيم داعش من رعايا الدولتين. (قدر تقرير أصدره المركز الدولي لدراسات التطرف والعنف السياسي ICSR مشاركة ٢٠٠٠ سعودي وبين ٨٠٠ - ١٥٠٠ روسي في الصراع في سوريا).

العلاقات

السعودية - الروسية في المربع الأول والربع العربي أصابها بالفتور

وتعبر التصريحات المتكررة من المسؤولين في الدولتين تجاه قضايا المنطقة خاصة الصراع في سوريا والعراق عن هذا القلق الدائم على حالة الأمن والاستقرار الإقليمي، ورغم ذلك نجد أن هذه الرؤى المشتركة في تقييم المخاطر والمهدّدات لم تنته إلى موقف مشترك حول جذور وأسباب هذه التهديدات خاصة في سوريا وهو ما انعكس على تباين الموقف من المنهج الأنسب للحل. أما فيما يتعلق بالنظام الدولي فتجد أن المملكة تشارك موسكو قلقها من النزعـة الأحاديـة في إدارة العلاقات الدوليـة ودعونـها الـانتقال لنـظام متـعدد يترجم الواقع الـراهن لنـتوزيع القـوة. هذا المـوقف وإن كان أكثر وضـواحاً بالنسبة لـروسـيا بـسبب مـكانـتها كـقوـة كـبرـى في النـظام الدـولي فـهي تـرى أن لها حقـاً مـشارـعاً في إـدارـة شـؤـونـه بالـشـراـكة مع بـقـية الدـول الـكـبرـى، إلاـ أنـ المـملـكة تـعـبر باـسـتمـارـ عنـ مـوقـفـ مـمـاثـلـ يـؤـكـدـ ضـرـورةـ اـحـتـرـامـ مـبـادـيـ الشـرعـيـةـ الـدولـيـةـ وـأـحـکـامـ القـانـونـ الدـولـيـ وـمـقـتضـيـاتـ العـدـالـةـ الدـولـيـةـ، بـعـيـداً

غير الإيجابية عن روسيا التي قد يكون لها تأثيرها على الرغبة في ترجمة النطعلات إلى واقع. ففي المملكة وإن كانا تجاوزنا تلك الصورة الأيديولوجية التي تشكلت أثناء الحرب الباردة، إلا أن هناك شيء من التحفظ حول موثوقية التعامل مع روسيا ومدى وضوح توجهاتها والتزامها بما تعلنه من مواقف. هذه الصورة السلبية يعززها ثنائية الرؤية الاستراتيجية الصلبة والبراجماتية الانتهازية التي تتأرجح بينهما السياسة الخارجية الروسية. وعلم هذا عائد إلى تأثير النخب الاقتصادية والعسكرية على صناعة السياسة الخارجية حيث تنظر إليها أداة لتحقيق مكاسب مادية من خلال زيادة نصيب روسيا من أسواق الطاقة والأسلحة.

إن استمرار هذه الانطباعات عند النخب في الدولتين بلا شك لا يخدم تعزيز العلاقات والارتقاء بها إلى مستويات متقدمة، إلا أن المطمئن أنها تبقى انطباعات يسهل معالجتها من خلال تعزيز الحوار واستمرارها لإزالة أي صور مغلوطة وذلك من خلال لقاءات متواصلة ومتعددة المستويات وهذه الورشة تصب في هذا الاتجاه.

توصيات للمستقبل:

- على المسؤولين في المملكة وروسيا الاتحادية إدراك المشتركات الاستراتيجية التي تؤسس لشراكة استراتيجية أو علاقة نوعية سواء كانت متعلقة بالاستقرار في المنطقة أو المحافظة على الشرعية الدولية أو استقرار أسواق الطاقة.
- إن هذه المشتركات كافية للأخذ العلاقات إلى مستوى أعلى حتى في حال تعدد بناء علاقة اقتصادية وتوقع صفقات تحقق مصالحة مادية قد يكون وجودها ضرورة لترسيخ العلاقة، لكن عدم تتحققها لأي أسباب كانت لا يعنيبقاء العلاقة دون المستوى المأمول.
- أن نؤمن بقيمة العلاقات في ذاتها دونربطها بحالة علاقات كل جانب بشركائه الاستراتيجيين (الولايات المتحدة بالنسبة للمملكة وإيران بالنسبة لروسيا).
- إن العلاقات اليوم تشهد نقلة لابد من استثمارها لاستئناف مشروع الشراكة وعدم السماح لأي تباين في الرأي لإعاقة هذا المشروع.
- ضرورة حماية وتحصين العلاقات من تأثير الأزمات الإقليمية المتكررة.

* أستاذ العلوم السياسية جامعة الملك سعود

الدولتين تجاه كل دولة تسهم في إعاقة التقدم المأمول. فالنخب السياسية والثقافية الروسية تحمل انطباعات عن المملكة تشكلت تاريخياً ويبدو أنها لا تزال توجه إدراكم للعلاقة معها. وتمثل هذه الانطباعات في:

- إن السياسة الخارجية السعودية تحددها بشكل رئيس العلاقة الوثيقة بين المملكة والولايات المتحدة، لذلك كثيراً ما تأتي الموقف السعودي متسقة مع الموقف الأمريكية ما يعني أن المملكة والولايات المتحدة شتركان في أجندـة إقليمية ودولية واحدة. هذا الانطباع تشكل أثناء الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين ووقوف المملكة في هذه الأثناء ضد الاتحاد السوفيتي ومشاركتها الفاعلة مع الولايات المتحدة في التصدي لغزو أفغانستان. ولذلك تمثل النخب الروسية إلى تفسير أي تحرك أو سياسة سعودية في إطار علاقة الرياض الاستراتيجية بواشنطن، وهنا يبرز على سبيل المثال تمسك المملكة بمستويات إنتاج مرتفعة رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط. فبسبب هذه الصورة الذهنية لم تفلح محاولات تغيير القناعة الروسية بأن السياسة النفطية السعودية الراهنة هي نتيجة تنسيق سعودي - أمريكي لعاقبة روسيا على موقفها في سوريا وأوكرانيا. فرغم أن المملكة أكدت أن سبب انخفاض أسعار النفط هو وفرة الانتاج خاصة من خارج أوبك وأنها تتضرر كغيرها من التراجع الحاد في الأسعار، تبقى نظرة الشك للموقف السعودي. لا شك أن المملكة ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات تاريخية استراتيجية وصلت في بعض المراحل إلى مستوى التحالف، إلا أن هذا لا يعني تماثلاً وتطابقاً في السياسة الخارجية وعلـى الخلاف التاريخي حول القضية الفلسطينية وما ظهر من تباين في المواقف من أحداث الربيع العربي دليل على أن العلاقة الاستراتيجية لا تعني الارتهان كما يحاول البعض الترويج له. وهذا يعني دراسة وتقييم أي سياسة أو موقف سعودي بشكل مستقل عن هذه العلاقة وتقدير الإدراك السعودي للمهددات والفرص.

- اتهام المملكة بتصدير الوهابية ودعم التطرف وتشكلت هذه الصورة الذهنية أثناء حرب الشيشان في منتصف التسعينيات ومشاركة «جهاديين» من المملكة وغيرها من البلدان الإسلامية في تلك الحرب وانتشار المطبوعات والخطب المؤيدة للشيشان. ورغم أن المملكة تعد من ضحايا الإرهاب وتتعرض لهجمات إرهابية وتشارك المجتمع الدولي في محاربته وتجفيف منابعه، إلا أن الصورة الذهنية لا تزال حاضرة وتبصر من حين لآخر في تعليقات روسية على أحداث الصراع في سوريا. في المقابل فإن النخب السعودية لديها نصيبيها من الانطباعات

دافع روسيا لدعم نظام الأسد: توظيف الصراع لتأكيد دورها دولياً



**30 خبيراً أكدوا أهمية إنشاء القوات العربية المشتركة لمواجهة التحديات
إجماع عربي على التكامل والتعاون الأمني والعسكري
في اجتماع مؤسسة الفكر العربي بالجامعة العربية بالقاهرة**

ناقش أكثر من ثلاثين خبيراً في المجالين العسكري والأمني من العديد من الدول العربية في اجتماع هام بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة مستقبل التكامل والتعاون العسكري والأمني العربي وذلك في إطار ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع الجامعة في إطار ورش العمل التحضيرية السادسة التي عقدت في مقر الجامعة بالقاهرة خلال الفترة من ٣١ أغسطس / آب إلى ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٥ م، في سياق الإعداد لمؤتمرها السنوي «فكرة ١٤» المزمع عقده في الفترة من ٦ - ٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٥ بالقاهرة، والذي يحمل عنوان «التكامل العربي: تجارب، تحديات، آفاق»، وكانت ورشة العمل السادسة بعنوان «التكامل العربي: التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي» واستمرت خلال يومي السبت والأحد ١٢ و ١٣ سبتمبر / أيلول، بمشاركة عدد من أبرز الباحثين والخبراء والأكاديميين على المستوى العربي، ومنهم:

جمال أمين همام - القاهرة

**الأمير بندر بن خالد الفيصل: ضرورة البناء على القواسم
المشتركة الإيجابية لتفعيل العمل العربي المشترك**



تصوير: سيد محبوب

الجمهورية اللبنانية، الأستاذة جميلة عيد الرويلي، من المندوبيّة الدائمة للمملكة العربية السعودية في جامعة الدول العربيّة. وركز الخبراء العسكريون والأمنيون العرب على أهمية التكامل العربي في مجال الدفاع والأمن، وتعزيز اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وتشكيل القوات العربية المشتركة كنواة لهذا التكامل ، على أن تكون في إطار « تحالف الراغبين » أي من يرغب الانضمام للدول العربية ، وأن تكون طبقاً لنظام « مركزية القيادة لا مركزية القوات » مع التشدد على أهمية قطاع التصنيع العسكري العربي سواء على مستوى الدول العربية منفردة، أو على المستوى الجماعي العربي.

وقد عرض معدو الأوراق البحثية مضمون أوراقهم وهم: اللواء الركن محمد سليمان فرغل، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية، المملكة الأردنية الهاشمية، الذي قدم ورقة بعنوان « نحو تشكيل قوة عربية مشتركة: القوة العربية المشتركة كأداة رافعة للتكامل »، وقدّم الدكتور مصطفى العاني، كبير المستشارين ومدير دراسات الأمن والدفاع بمركز الخليج للأبحاث ورقة بعنوان « التنسيق والتكميل بين الدول العربية في المجال العسكري »، وقدّم اللواء محمد مجاهد الزيات عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية ومستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

اللواء محمود خليفة، مستشار الأمين العام للشؤون العسكرية في جامعة الدول العربيّة، اللواء الدكتور محمود خلف، قائد الحرس الجمهوري الأسبق ومستشار أكاديمية نصر العسكرية، اللواء محمد إبراهيم، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، اللواء الركن الدكتور محمد قشقوش، المستشار الأكاديمي لمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة (من جمهورية مصر العربيّة)، الدكتور رجب ضو الرئيس، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الزيتونة - ليبيا، اللواء الركن المتقاعد محمد حسين الجبوري - اللواء الركن المتقاعد عبد الله سليمان الفناطسة - اللواء الركن المتقاعد محمود فخور الخزاولة - اللواء الركن المتقاعد عبد الرزاق فهد الخريشة (المملكة الأردنية الهاشمية)، الأستاذ جمال همام، مدير النشر في مركز الخليج للأبحاث بجدة، الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة، العقيد الركن الدكتور ظافر العجمي، المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج في دولة الكويت، الدكتورة هالة بدر صليبخ، عضو الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي من مملكة البحرين، العميد المتقاعد مختار بن نصر من الجمهورية التونسية، الدكتورة دانية قليلات الخطيب، خبيرة في السياسة الأميركيّة الخارجّية،

د. نبيل العربي: «الجامعة» لا تدخر جهداً لدعم التكامل العربي في كل المجالات لتعزيز دور الأمة العربية



العمل العربي المشترك وال العلاقات العربية . العربية التي تعتمد على التاريخ الواحد والمصير والمستقبل المشترك وافت سموه إلى أن التحديات التي تواجه الدول العربية ومنها التحديات العسكرية والأمنية مشتركة . ودعا سموه الباحثين والمشاركين في ورشة العمل المتعلقة بالتكامل والتعاون العسكري والأمني العربي إلى المناقشة والتعميق من أجل خدمة هذا المحور الهام الذي ينافي أحدي القضايا العربية المعاصرة الملحـة . وقد أبدى سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل اهتماماً لافتاً بحضور جلسات الورشة الأربع حيث شارك في كافة المناقشات وتتابع كل الملاحظات وكان صريحاً وواضحاً وغير متحفظ على المناقشات ، وقال في هذا الصدد إننا نسعى من خلال مؤسسة الفكر العربي وعبر كافة مؤتمراتها وأنشطتها وفعالياتها إلى خدمة الثقافة والفكر العربي وقضايا الأمة العربية كافة ، وأوضح سموه أن مؤسسة الفكر العربي قد تنظر في مدى تنظيم فعالية مستقبلة في المستقبل تتناول قضايا الدفاع والأمن في الوطن العربي ، أشاد سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل بالجهود التي بذلها الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، رئيس مركز الخليج للأبحاث ورئيس محور « التكامل العسكري والأمني العربي » وهو أحد المحاور الستة

ورقة بعنوان «مستقبل التنسيق والتكميل بين الدول العربية في المجالين الأمني والعسكري»، وقدم الدكتور أحمد ميزاب الخبير في القضايا الاستراتيجية والأمنية العسكرية، رئيس اللجنة الجزائرية - الإفريقية للسلم والمصالحة، الجمهورية الجزائرية ورقة بعنوان «خبرات التنسيق والتكميل بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي».

وقد تولى تنسيق الورشة الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث الذي أذن له في إدارة جلسات الورشة الدكتور مصطفى العاني.

وقد افتتح أعمال الورشة صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي، والأستاذ الدكتور هنري العويط المدير العام لمؤسسة، ومعالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث شكر سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل المشاركين ومعدى الأوراق البحثية، وأبدى تفاؤله في شأن مستقبل التكامل والتعاون العربي في المجالات الأمنية والعسكرية، موضحاً سموه أنه يجب البناء على القواسم المشتركة والعوامل الإيجابية بين الدول العربية في هذا المجال، موضحاً العديد من الثوابت التي يشهد لها

د. عبد العزيز بن صقر: التعاون العربي تحتاجه الأمة الآن أكثر من أي وقت والتكامل العسكري والأمني من أهم القضايا المعاصرة



من جهته، قال الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، ورئيس المحور إنه من دواعي الاعتزاز أن يركز هذا المؤتمر الذي سينعقد برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية بالتعاون بين مؤسسة الفكر العربي وجامعة الدول العربية (بيت العرب) خلال الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر من العام الجاري ، على قضية هامة لا وهي قضية «التكامل العربي» هذا التكامل الذي تسعى إليه الكثير من الدول العربية وتحتاجه الأمة وشعوبها حالياً أكثر من أي وقت مضى، كما أن هذا المحور تحديداً وهو محور «التكامل الأمني وال العسكري في الوطن العربي: خبرة الماضي، تحديات الحاضر. آفاق المستقبل» يعد من المحاور التي تناقش واحدة من أهم القضايا العربية المعاصرة وأكثرها إلحاحاً نظراً للتحديات الأمنية والدفاعية التي تشهدها المنطقة العربية حالياً، مختتماً الدكتور عبد العزيز ابن صقر بقوله : نحن على ثقة أن يؤدي النقاش المثمر والطرح البناء إلى إثراء مضمون هذه الأوراق المطروحة والتي تتعلق بقضايا غاية في الأهمية لا سيما في المرحلة الحالية والمستقبلية.

على الصعيد نفسه، وجه الأستاذ الدكتور هنري العويط

لمؤتمر (فكـ ١٤) المزمع تنظيمه بالقاهرة خلال الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر المقبل بالقاهرة برعاية وحضور فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ، والذي يتم تنظيمه لمناقشة مسيرة التكامل العربي المشترك بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية.

من جانبه، أشاد معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمؤتمر مؤسسة الفكر العربي الذي سيعقد في ديسمبر المقبل بالقاهرة، مرحباً بالمشاركين في ورش العمل، مؤكداً على أهمية التكامل والتعاون العربي في كافة المجالات وأن جامعة الدول العربية لا تتخلف جهاداً في دعم العمل العربي المشترك وفي كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، موضحاً أن جامعة الدول العربية تساند وتدعم كل الأنشطة والفعاليات التي تساهم في تعزيز العمل العربي المشترك، متمنياً بدور مؤسسة الفكر العربي الرائد في هذا المجال، وشدد معاليه على ضرورة الاهتمام بالتكامل العسكري والأمني العربي من أجل صيانة السلام والأمن الإقليميين ، مشدداً على أن التعاون العسكري والأمني العربي ليس موجهاً ضد أي دولة ، بل من أجل الاستقرار ومواجهة ظاهرة الإرهاب الخطيرة .

د. هنري العويط: الأوراق البحثية غنية بالمعلومات والإضاءات ومحفزة على التفاؤل والمدخلات موضوعية



العمل العربي المشترك عامّة، والتكامل الأمني والعسكري على وجه الخصوص.

- التأكيد على مبدأ وجوب التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية القطرية من أجل دعم مسيرة التكامل العربي، ليس لاعتبارات قومية فحسب، بل لأن في ذلك مصلحة لكل دولة عربية.
 - أكد المشاركون على أن الدول العربية تعاني من نقص واضح في مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة في مجال الدفاع والأمن، ودعوا إلى ضرورة إنشاء المزيد من هذه المراكز وتوفير الدعم للمراكز القائمة، من أجل تعزيز دورها في رسم السياسات والمساعدة في اتخاذ القرار.
 - أوصى الخبراء باعتماد مبدأ الواقعية وأمكانية التنفيذ بتبني مشاريع غير خلافية تؤدي إلى بناء ثقة بين جميع الدول العربية التي ستكون أساساً لتطور مشروع تكامل عربي أوسع نطاقاً وأكثر فاعليةً في المجال الأمني والعسكري.
 - شدد المشاركون على ضرورة تحديد مصادر التهديد للأمن العربي على المستويين الوطني والقومي، في ضوء المستجدات، كما شددوا على ضرورة تحديد الأولويات على صعيد مواجهة هذه التهديدات.

الشكر لجامعة الدول العربية على استضافتها الورشة وتوفير جميع التسهيلات لإنجاحها، ولمنسق الورشة ومديريها، ومعدّي الأوراق البحثية على ما قدّموه من نصوص غنية بالمعلومات والإضاءات والرؤى ومحفزة على التقاوّل والتفكير، كما وجّه الشكر للمشاركين في الورشة على ما اتّسمت به مداخلاتهم واقتراحاتهم من موضوعية وعمق وجودة ومسؤولية. ونؤكّد بأنّ أعمال الورشة من أوراق ومناقشات ستُشكّل مضمون التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية، ومادة للعرض والنقاش في مؤتمر «فکر» ١٤.

وقد شهدت الورشة مناقشات مستفيضة حول القضايا الرئيسية المرتبطة بالتكامل العربي في المجالين الأمني والعسكري، مع الترکيز على: القوة العربية المشتركة كأداة ورافة للتكامل، وخبرات التنسيق بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي، ومستقبل التنسيق والتكامل بين الدول العربية في المجالين الأمني والعسكري.

وتناولت المناقشات عدداً من الإشكاليات والتحديات الرئيسية، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

- أكد المشاركون على أهمية تغطية الارادة السياسية لتفعيل

التشديد على ضرورة تحديد مصادر التهديد للأمن العربي على المستويات الوطنية والقوميّة



- الإشادة الجماعية بعملية عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية ودول التحالف العربي ضد تمرد الحوثى الذى انقلب على الشرعية في اليمن.
- الأخذ بالاعتبار، في كل مشروع تكاملٍ جامع، الظروف الخاصة بالكتل الاستراتيجية الرئيسية في الوطن العربي، ومنها كتلة دول الخليج، كتلة المغرب العربي، وكتلة المشرق العربي، وكتلة وادى النيل التي تضم مصر والسودان.
- وجوب عمل الدول العربية على تفعيل تطبيق نصوص والتزامات الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في أبريل ١٩٩٨.
- التأكيد على ضرورة وضع خطة إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة المنظمة، ووضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب في الوطن العربي.
- توفير الدعم لإنشاء إنتربول عربي من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود، مع إنشاء قاعدة بيانات أمنية موحدة. تجدر الإشارة إلى أن ورش العمل هذه تأتي استعداداً لإطلاق التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية، الذي دأبت مؤسسة الفكر العربي على إصداره سنوياً، وأيضاً في إطار التحضير لعقد مؤتمر «فكر» في دورته الرابعة عشر، وهو المؤتمر الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي في القاهرة برعاية كريمة من فخامة رئيسجمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسى، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، في إطار الذكرى السبعين لتأسيسها.

(٢٠١٥ - ١٩٤٥)

- دعا الخبراء إلى استخلاص العبر من تجربة تغّرّ على أن تشكيل القوة العربية المشتركة له أهميته بحد ذاته بغض النظر عن التفاصيل. وأنه لابد من دراسة الأسباب التي تسبّب في عدم تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، بعد أكثر من ستين عاماً من توقيعها.
- التأكيد على ضرورة إنشاء القوة العربية المشتركة كأداة مهمة من أدوات التكامل العربي، وللدفاع عن قضايا الأمة العربية، وذلك في ضوء الحاجة إليها من جهة والمؤشرات التي تسوّغ التفاوّل بإمكانية إنشائها من جهة ثانية.
- ضرورة الإسراع في بلورة مشروع إنشاء هذه القوة، وفقاً لقرارات قمة شرم الشيخ التي عقدت في مارس الماضي، لتكون أداة من أدوات فرض السلم في الوطن العربي، والمساعدة على حل النزاعات، وعدم تأجيل المشروع إلى حين إنهاء الأزمات القائمة.
- إمكانية قيام مشروع القوة العربية المشتركة على مبدأ «تحالف الراغبين»، أي أن لا يكون هناك عنصر إيجاب لأية دولة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للانضمام إلى المشروع.
- أن تقوم هيكلية القوة على مبدأ «مركزية» القيادة، لا مركزية القوات، أي أن الدول المشاركة في هذه القوة لا تُجبر على التخلّي عن وحداتها العسكرية لصالح القوة المشتركة، إلا في أوقات الضرورة التي تستوجب القيام بعمل عسكري فعلـي.
- التركيز على أهمية الصناعات العسكرية العربية، في بعديها الوطني والقومي، مع الأخذ في الاعتبار المواقف والاتفاـق الإقليمية والدولية التي لا تشجّع على قيام مثل هذه الصناعات.

معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية لـ (آراء حول الخليج)

أمريكا وأوروبا رفضتا تضمين الاتفاق النووي تجريم تدخلات إيران في المنطقة العربية

أجرى الحوار: جمال أمين همام

موقف الجامعة العربية من الأزمة السورية: وقف القتال - إطلاق سراح كافة المعتقلين - إصلاحات حقيقة تحقق مطالب وطموحات الشعب السوري

لا يوجد أي اعتراض عربي على عاصفة الحزم ومخاوف عربية من تدخلات خارجية

والاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية ، وإعادة النظر في الخطاب الديني. وفيما يخص حضور المشاريع الإقليمية وغياب المشروع العربي في مواجهتها قال "إن الدول العربية محاطة بدول بعضها قوي ولها سياساتها وأهدافها علينا نحن كعرب أن نوجه الاتهام إلى أنفسنا قبل أن نوجه الاتهام لغيرنا ، وعلينا أن نتعاون معاً وفي جميع المجالات، وقال إننا في حاجة إلى سياسة إعلامية جديدة تركز على الإيجابيات وليس على السلبيات فقط وكيل الاتهامات الجزافية، موضحاً أن ذلك يتطلب تفكيراً أعمق ونظرة أكثر عمقاً وإيجابية، وفيما يتعلق بتشكيل القوات العربية المشتركة، أوضح الأمين العام لجامعة الدول العربية أن هذا المشروع شبه منتهي وأنه متضائل بخروج نتائج إيجابية إلى حيز التنفيذ خلال فترة وجيزة قد تكون في غضون أسبوعين .

وفيما يخص عملية عاصفة الحزم، أوضح الأمين العام لجامعة الدول العربية أن عملية عاصفة الحزم تمت دون عرضها على جامعة الدول العربية، بل نفذها التحالف العربي، وعندما تم عرض هذا الموضوع لاحقاً على الجامعة العربية وجد تأييداً كاملاً ولم يعترض أحد مطلقاً عليه، وأن الجامعة العربية مع ضرورة عودة الشرعية إلى اليمن، بل أن هناك تخوف عربي من تدخلات خارجية عبر البوابة

في حوار مهم أبدى معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية لمجلة (آراء حول الخليج) رؤية واضحة وجلية حيال القضايا العربية المعاصرة دون مواربة، ووضع يده على أهم مشكلات العمل العربي المشترك ، موضحا دور وقدرات جامعة الدول العربية في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، حيث اعتبر معاليه أن التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك تغيرت بعد مرور قرابة ٢٠ عاماً على تأسيس الجامعة العربية، فبعد أن كانت هناك خلافات بين الدول العربية عند تأسيس جامعتهم، توجد الآن خلافات في النظر إلى التحديات الجديدة وأبرز هذه التحديات هو موضوع (الإرهاب)، ويرى الدكتور نبيل العربي أنه من المؤسف أن المتابعة العربية والتنفيذ لمواجهة الإرهاب ليست بنفس أهمية التحديات الأمنية التي تتطلب المواجهة العربية الشاملة لهذه الظاهرة، ويرى ضرورة التعاون الدولي بطريقة عملية جادة في مجالات التعاون الاستخباراتي العسكري . المصري . الأمني لتجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله، معتبراً تراخي المجتمع الدولي في مواجهة هذه الظاهرة سوف يهدد كافة الدول بدون استثناء سواء الدول الغنية منها أو الأقل ثراءً، ويرى معاليه أن مواجهة الإرهاب تتطلب تدابير متكاملة منها الفكرية، والعقائدية،



تصوير: سيد محبوب

الناتعة من الميثاق، موضحاً أن الاتحاد الخليجي سيدعم العمل العربي المشترك كما هو حال مجلس التعاون الخليجي الداعم للعمل العربي المشترك.

وفيما يخص الأزمة السورية، قال الدكتور نبيل العربي: إن ما يحدث في سوريا غير مسبوق من حيث الدمار والقتل ودعم دول خارجية للحكومة السورية وسط صمت وتجاهل من مجلس الأمن الدولي بطريقة غير مسبوقة، موضحاً في هذا الصدد أن جامعة الدول العربية وضعت ثلاثة شروط لحل الأزمة السورية وما زالت متمسكة بها وهي:

١. ضرورة وقف إطلاق النار توتراً تاماً، وهذه مسؤولية مجلس الأمن الدولي ويوجد طلب من الجامعة العربية مقدم إلى مجلس الأمن بذلك منذ ٢٢ يناير ٢٠١٢م، ولكن لم يحدث أي شيء حتى الآن، فرغم أن ما يحدث في سوريا غير مسبوق تاريخياً ويقابله عجز غير مسبوق، وتجاهل تام من مجلس الأمن الدولي.

٢. الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وهم أعداد هائلة في السجون والمعتقلات السورية.

٣. إجراء إصلاحات سياسية حقيقة تؤمن الشعب السوري وتحقق له مطالبه وطموحاته وتعلاته.

وفيما يلي نص الحوار:

اليمنية، مبدياً موافقة متوقعة من قبل مجلس الجامعة لإيفاد مراقبين عرب إلى اليمن في حال طلب مجلس الأمن الدولي ذلك إثر وقف إطلاق النار في هذا البلد العربي. وب شأن الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ١٤٥، أوضح الدكتور نبيل العربي أنه أثناء المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى، حاول مع الجانب الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية) أن يتضمن الاتفاق نصاً صريحاً لتحجيم التدخلات الإيرانية في المنطقة، لكن رفضت واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي هذا الطلب بحجة أنهم يركزون على الاتفاق النووي وعدم الرغبة في الدخول في قضايا أخرى، وطالب الدكتور نبيل العربي بضرورة إخلاء المنطقة من السلاح النووي وتفعيل الاتفاقية الدولية الخاصة بهذا الموضوع بما في ذلك إسرائيل وإيران وكافة الدول العربية، موضحاً أن المعالجة التي تمت للملف النووي الإيراني كانت معالجة خاطئة. رغم أنه ليس ضد الاتفاق. واعتبر هذا الاتفاق بمثابة خطوة إلى الأمام ولكن ليست كافية.

واعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أن التحرك نحو الانتقال من صيغة مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الخليجي مهم جداً ومطلوب يأتي ضمن ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية نفسها وما تضمنته المادة

صيغة الخطاب الديني، ورفع المستوى الاقتصادي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعوب، وتحفيض مستويات البطالة وغير ذلك مما يؤدي إلى المواجهة الشاملة للإرهاب والقضاء عليه.

- معالي الأمين العام، رغم هذه الجهود التي تبذلها الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لكن لا يوجد اتفاق عربي على تحديد مفهوم الإرهاب والجماعات التي تمارسه، متى يمكن أن يتحقق ذلك ومن ثم توسيع الجهود لمواجهة هذه الظاهرة؟
- أنا لا أجد جدوى من محاولة تعريف الإرهاب، وأيضاً المجتمع الدولي لم يحدد أو يضع تعريفاً للإرهاب والمجتمع الدولي يتحدث عن الإرهاب وليس تكificه، وبالرغم من نشأة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، إلا أنها لم تضع تعريفاً حتى الآن للعدوان مثلاً وهناك اختلافات في وجهات النظر حول تعريف «العدوان» هناك من لا يرى في واقعة محددة عدواناً، فيما هناك من يصنفها على أنها عدوان.

- بغض النظر عن تعريف الإرهاب .. هل ترى معايليك أن هناك جهود عربية مخلصة لمحاربة الإرهاب وتجميف منابع تمويله؟
- للحقيقة هناك جهود عربية أكيدة لتجفيف منابع الإرهاب، وقامت مملكة البحرين على سبيل المثال بجهود مهمة على هذا الصعيد حيث نظمت مؤتمراً العام الماضي لتجفيف منابع الإرهاب وكان مؤتمراً ناجحاً جداً، لكن محاربة الإرهاب تظل مقدمة وتجاور محاصرة التمويل، فهناك جماعات إرهابية تستولى على مصارف أو حقول نفط، ولذلك يجب بحث ذلك على مستوى دولي بطريقة عملية جادة ولا بد من تعاون دولي حقيقي في مجالات التعاون الاستخباراتي - العسكري - المصري - الأمني - والفكري، وغير ذلك لأن تراخي المجتمع الدولي في مواجهة هذه الظاهرة سوف يهدد كافة الدول بدون استثناء سواء الدول الفنية منها أو الأقل ثراءً.
- هل تعتقدون أن هناك دول إقليمية تقف خلف الجماعات الإرهابية، وهل لهذه الدول أجندة خاصة تزيد تحقيقها من وراء العمليات الإرهابية؟

- بداية عندما يحدث أي شيء في بعض الدول العربية تذهب أنظاري مباشرةً إلى إسرائيل وأتذكر مقوله ابن حورين الشهيرة (إن قوة إسرائيل ليست فقط في ترسانتها العسكرية، بل في إضعاف القوة العسكرية للعراق وسوريا ومصر). ومع أنني من حيث المبدأ لا أؤمن بنظرية المؤامرة، ومن خبراتي الدبلوماسية السابقة والطويلة في وزارة الخارجية المصرية، فكل الدول تعمل على تفكيك سياستها وتخبط وتدرس تنفيذ هذه السياسة وتقوم بتقدير الموقف على ضوء مصلحتها، وأحياناً تجد ثغرات للدخول منها، وهذا يحدث بكل تأكيد في منطقتنا.

- معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية .. كيف تنظر إلى دور جامعة الدول العربية مع الاحتلال بممرور ٧٠ عاماً على تأسيس هذه المنظومة العربية العريقة؟

- جامعة الدول العربية تأسست في عام ١٩٤٥م، بموجب الميثاق الذي تم إعداده في أغسطس وسبتمبر عام ١٩٤٤م، أي قبل نشأة الأمم المتحدة التي أقرت في يونيو عام ١٩٤٥م، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كانت الأهداف واضحة من تأسيس الجامعة العربية وهي: توثيق الصلات بين الدول العربية الأعضاء، وتوثيق خططها السياسية، وتحقيق التعاون فيما بينها، وصيانته استقلالها وسيادتها ومصالحها. والجامعة العربية عليها التزام أدبي وقانوني وسياسي تجاه تحقيق ودعم ومساندة مصالح الدول العربية.

لكن المشاكل التي كانت تواجه الدول العربية في مرحلة تأسيس الجامعة تغيرت عن الوضع الحالي، فمنذ خمسة عقود كانت هناك خلافات بين الدول العربية وكانت هذه الخلافات تمثل مشكلة، لكن في الوقت الحالي لا توجد خلافات بين الدول الأعضاء، لكن هناك خلافات في النظر حول التحديات الجديدة وأبرز هذه التحديات

هو موضوع (الإرهاب) الذي يعد قضية عالمية وقديمة أي منذ بدء استخدام القوة دون وجه حق. لكن في الوقت الحالي زادت تحديات الإرهاب وتجاوزت حدودها خاصة بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي الذي يقوم بدور خطير في المنطقة ولا يعترف بالحدود بين الدول ويتحدث عن مساعيه إلى إقامة دولة الخلافة وهو يرتكب جرائم خطيرة لم تحدث منذ العصر الحجري.

لذلك لابد للدول العربية أن تتعاون بكل السبل لمواجهة هذه الظاهرة، وبالفعل أقر وزراء الخارجية العرب في سبتمبر من عام ٢٠١٤م، مبدأ المواجهة الجماعية الشاملة ضد الإرهاب، ومع أهمية هذا القرار فإنه يؤسفني القول إن المتابعة والتنفيذ ليست بنفس أهمية القرار والتحديات التي تتطلب المواجهة العربية الجماعية.

- إذاً كيف يمكن تفعيل مثل هذا القرار؟ وكيف تكون المواجهة العربية الشاملة ضد الإرهاب معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية؟

- وضعنا صيغة قرار جديد أمام وزراء خارجية الدول العربية الذين سوف يجتمعون هنا في مقر الجامعة غداً (الأحد) للدفع في هذا الاتجاه، ومن الضروري مواجهة الإرهاب مواجهة شاملة بمعنى أن تكون مواجهة فكرية، عقائدية، مع إعادة النظر في



بعض الخلافات العربية .. كيف يمكن لجامعة الدول العربية أن تقدم مشروعًا عربياً إعلامياً فاعلاً يخدم قضايا الأمة ووحدتها؟

— في إطار الجامعة يتم عقد اجتماعات دورية لوزراء الإعلام العرب ويتم اتخاذ قرارات لكن للأسف لا يتم الالتزام بهذه القرارات، كما تعقد اللجنة الإعلامية مرتين في العام لكن لا يوجد أي تجاوب، ونحن ننظر إلى ضرورة التعاون العربي الفاعل للتخلص من كافة الشوائب العالقة بالعمل العربي المشترك في كافة المجالات وليس في الإعلام فقط، فمثلاً من الضروري الاهتمام بالتعاون العلمي، ومن المهم إيجاد مشروعات عربية مشتركة عملاقة تربط بين الدول العربية، وعلى سبيل المثال تقدمت في عام ٢٠١٤م، أثناء انعقاد قمة الكويت بمشروع للتعاون العربي في مجال الطاقة الشمسية حيث من الممكن أن تنتج الدول العربية ما يكفيها من هذه الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة إلى أوروبا، لكن هذا المشروع تتعثر بسبب عدم وجود رؤية عربية مشتركة، وهذا المشكلة تكمن في الرؤية المشتركة وليس في التمويل.

• **معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية .. مشروع القوة العربية المشتركة الذي تم الخوض عن قمة شرم الشيخ في نهاية مارس الماضي .. كيف ومتى يمكن تفعيله وما هي أهميته للأمة العربية، وما هي التحديات التي تواجهه وكيف يمكن تجاوز هذه التحديات؟**

— هذا المشروع شبه منتهي وأنما مقناع بخروجه إلى حيز

فكثيراً ما نقرأ عن مؤامرة خلف تنظيم داعش في حين أن داعش مؤامرة في حد ذاته، وهذا موجود في إفريقيا أيضاً وغيرها من الدول القريبة من منطقتنا، حيث توجد جمادات تريد إشغال الحكومات عن حل مشكلاتها الحقيقية، وعليه لا بد من المواجهة الشاملة المتمثلة في رفع مستوى المعيشة وتحسين أوضاع الفئات الفقيرة، لكن تظل هناك علامات استفهام كثيرة على مشهد الإرهاب خاصية في منطقتنا، ولا أستطيع أن أجده إجابة مثلًا لما قاله وزير الخارجية الاسترالي العام الماضي لي في نيويورك من أن هناك ٦٠ شخصاً من استراليا انضموا إلى صفوف داعش.

• **معالى الدكتور نبيل العربي .. مع ذكر الوضع في إفريقيا وغيرها، هناك من يرى أن منطقتنا محاصرة بعدة مشروعات إقليمية ومنها المشروع الإيراني، المشروع الإسرائيلي، والمشروع التركي، مع غياب المشروع العربي .. كيف يمكن إيجاد مشروعًا عربياً لواجهة هذه المشروعات لحماية أمتنا العربية؟**

— بداية لن أذكر دول بعينها، بل أقول إن الدول العربية محاطة بدول بعضها قوي ولها سياستها ولها أهدافها وعلينا نحن كعرب قبل أن نوجه الاتهام لغيرنا أن نوجه الاتهام لأنفسنا، وعلينا أن نتعاون معاً وفي جميع المجالات (الأمنية - السياسية - العسكرية - الفكرية - والعقائدية - وغيرها)، كما أتفاقي في حاجة إلى سياسة إعلامية جديدة تركز على الإيجابيات وليس على السلبيات فقط وكيل الاتهامات الجزافية، وهذا يتطلب تفكيراً أعمق وبنظرة عميقة وأكثر إيجابية.

• **معالى الدكتور نبيل العربي .. الإعلام العربي أسير**

الخلافات العربية الحالية تأتي من النظر إلى التحديات الجديدة وأبرزها الإرهاب

المتابعة العربية والتنفيذ لمواجهة الإرهاب ليست بنفس أهمية التحديات الأمنية

علينا كعرب اتهام أنفسنا قبل توجيه الاتهام إلى الآخرين وعلينا التعاون الحقيقي

ترون تأثير الاتفاق النووي بين إيران وجموعة الدول ١+٥ خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي؟ وكيف ترون مدى عسكرة هذا البرنامج مستقبلاً وخطورة ذلك على المنطقة؟

- بداية أثناء المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى، حاولت مع الجانب الغربي سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو الجانب الأوروبي أن يتضمن الاتفاق نصاً أو تفاصيلاً ينص على تحريم التدخلات الإيرانية في المنطقة، لكن تم رفض هذا الطلب من جانب واشنطن وأوروبا بحجج أنهما يركزون على الاتفاق النووي وعدم الرغبة في الدخول في قضايا أخرى.

عوموا نحن ننتظر إلى تقييد البرامج النووية في كل مكان في العالم شيئاً مهماً ولا نرغب في الكيل بمكيالين في هذه القضية، ونرى وضع قيود على امتلاك إيران القنبلة النووية شيئاً مهماً، كما إنها ما زالت دون القدرة على امتلاك الأسلحة النووية وهذا يتوقف مع معاهدة منع الانتشار النووي بما في ذلك إسرائيل، فإسرائيل رغم الأوسط من السلاح النووي بما في ذلك إسرائيل، ولذلك فإن عدم إعلانها صراحة عن امتلاكها للسلاح النووي إلا أن لديها قنابل نووية جاهزة وهذا غير مقبول مطلقاً.

إن الدول الثلاث الكبرى المودعة لديها الاتفاقية النووية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا عليها مسؤولية عن التتحقق من عدم انتشار السلاح النووي وهذا لم يحدث للأسف، بل امتلكت إسرائيل السلاح النووي، والهند، ثم باكستان ولم يعرض أحد، وكذلك كوريا الشمالية التي انسحب من الاتفاقية

التنفيذ خلال فترة وجيزة، ولقد شعرت بالسعادة عندما رأيت رؤساء أركان جيوش ١٨ أو ١٩ دولة عربية يجتمعون مرتين بمقر جامعة الدول العربية لمناقشة مشروع القوات العربية المشتركة، وعموماً قد تكون هناك آراء من جانب بعض الدول العربية حول تشكيل هذه القوات ومن الممكن في أي لحظة تحدث جماعات جديدة في هذا الخصوص.

- معالي الدكتور نبيل العربي .. قد يفهم البعض أن هناك عقبات أمام تشكيل القوة العربية المشتركة بعد قرار التأجيل المفاجئ لاجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب في نهاية أغسطس الماضي فيما حقيقة ذلك؟
- أنا لا أرى أي عقبات أمام تشكيل القوة العربية المشتركة، وأنتوقع أن يتم خلال أسبوع تحرك مهم في اتجاه تشكيل هذه القوات.

- «أسباب» هنا تفاؤل شديد منكم معالي الدكتور نبيل العربي .. أليس كذلك؟
- أنا مقائل على ضوء الواقع الذي رأيته ولسته بنفسى من اجتماعات رؤساء أركان الجيوش العربية ومن رغبة الدول العربية وحاجتها إلى التكامل في هذا المجال المهم والحيوي لكافة الدول العربية دون استثناء.

- عاصفة الحزم والوضع في اليمن .. كيف يرى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الموقف العربي من هذه العملية، وكذلك دور تحالف في هذه العملية، وكيف تنظر إلى مستقبل الوضع في اليمن على ضوء مجريات الأحداث في هذه الدولة العربية؟

- أولى عملية عاصفة الحزم تمت دون عرضها على جامعة الدول العربية، بل نفذها تحالف عربي مكون من دول مجلس التعاون الخليجي، والسودان، ومصر ودول عربية أخرى، وعندما تم عرض هذا الموضوع لاحقاً على الجامعة العربية وجد تأييداً كاملاً ولن ي تعرض أحد مطلقاً عليه، بل أكرر وجد تأييداً كاملاً لضرورة عودة الشرعية في اليمن، بل هناك تخوف عربي من تدخلات خارجية عبر البوابة اليمنية، وأعتقد أن جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ سير في طريقها ونحن في الجامعة العربية على اتصال به كثيراً، ولقد زار الجامعة العربية، وأكد أن تثبيت وقف إطلاق النار في اليمن يتطلب وجود مراقبين من جامعة الدول العربية، وذكرت له بوضوح أنه بمجرد أن يصدر قرار من مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار وطلب مراقبين عرب، سوف أعرض هذا الأمر على مجلس الجامعة العربية وأنا متأكد أنه سيوافق المجلس بشكل جماعي على إرسال مراقبين عرب إلى اليمن.

- معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية .. كيف

أوثق وروابط أقوى مما ينص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من اتفاق ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض)

والاتحاد الخليجي سيدعم العمل العربي المشترك كما هو حال مجلس التعاون الخليجي الداعم للعمل العربي المشترك حالياً، وللعلم بين جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي مذكرة تعاون وهناك تعاون وثيق بيني وبين معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وتنسيق تام وتبادل وجهات النظر والقاءات، وكذلك الحال بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وأمينها العام معالي الأستاذ إياد بن أمين مدني، وأيضاً الاتحاد المغربي لأن هذه المنظمات والاتحادات تخدم نفس الفكر والأهداف وهي تفعيل التعاون وتوطيد السلم والأمن وتحقيق التعاون بين الدول لتحقيق تطلعات الشعب.

• معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية .. كيف ترى مستقبل الوضع في العراق وسوريا وكيف يمكن إنهاء الأزمة السورية؟

- بالنسبة للوضع في العراق، نأمل أن تسير الأمور إلى الأحسن خاصة في ظل الحكومة العراقية الحالية برئاسة الدكتور حيدر العبادي فهي حكومة رشيدة.

أما الوضع في سوريا فهو شائك .. سوريا تتعرض للتدمير وتتعرض لما لم تتعارض له أي دولة من قبل، ولم يحدث في أي دولة من دمار كما حدث في سوريا، بل توجد تدخلات خارجية في سوريا، واليوم توجد دول خارجية تساعد الحكومة السورية بطريقة فجة .. والمطلوب في سوريا تحقيق ثلاثة مطالب هي التي نادت بها الجامعة العربية من قبل وما زالت هذه المطالب قائمة، خاصة أن الجامعة لعبت دوراً من منذ البداية في الأزمة السورية وقامت بجهود حثيثة لإيجاد الحل المناسب لهذه الأزمة الطاحنة وأجرت اتصالات ومقابلات كثيرة ومتكررة مع القيادة السورية من أجل ذلك، ومع ذلك الحل في سوريا يمكن في المطالب التالية:

- ١- ضرورة وقف إطلاق النار توتقاً تماماً، وهذه مسؤولية مجلس الأمن الدولي ويوجده طلب من الجامعة العربية مقدم إلى مجلس الأمن بذلك منذ ٢٢ يناير ٢٠١٢م، ولم يحدث أي شيء حتى الآن، فرغم أن ما يحدث في سوريا غير مسبوق تاريخياً يقابله عجز غير مسبوق تاريخياً من مجلس الأمن الدولي، بل تجاهل تام من مجلس الأمن.

- ٢- ضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وهم أعداد هائلة في السجون والمعتقلات السورية.

- ٣- لابد من إجراء إصلاحات سياسية حقيقة تؤمن الشعب السوري وتحقق له مطالبه وطموحاته وتعلماته.



وأصبحت دولة نووية ولا اعتراض من أي دولة، والأخطر أن هناك دول متقدمة علمياً مثل ألمانيا واليابان قد تمتلك الأسلحة النووية ولن يتعرض أحد حيث لا يوجد اتفاق نهائي بهذا الخصوص وما تم هو اتفاق مرحلي ليس أكثر من ذلك، ولذلك لابد من وجود اتفاق عالمي نهائي لإخلاء العالم من الأسلحة النووية .. وأعتقد أن المعالجة التي تمت للملف النووي الإيراني معالجة خطأة .. وهذا ليس معناه أنتي ضد الاتفاقيات .. بل بالعكس هو خطوة إلى الأمام ولكن ليست كافية.

• هناك أصوات تنادي بضرورة دخول الدول العربية إلى مضمار استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .. هل تؤيدون ذلك؟

- نعم أؤيد ذلك وهذا مهم جداً ويجب على الدول العربية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل اللحاق بركب العصر والتقدم.

• دول مجلس التعاون الخليجي تتخذ خطوات إلى التحول من صيغة التعاون الخليجي إلى صيغة الاتحاد الخليجي .. كيف ترون تأثير ذلك على العمل العربي المشترك وخدمة مصالح وأهداف دول الخليج؟

- التحرك نحو الانتقال من صيغة مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الخليجي مهم جداً ومطلوب ويأتي ضمن ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية نفسها، حيث جاء في المادة التاسعة من الميثاق (لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون

تأجيل القوة العربية المشتركة.. الرؤية والحلول

اقتلو التوثيق تموت الحقيقة، جملة تختصر واقع من يتبع التاريخ العسكري العربي. فلغيب الوثائق نجد أن كل الألوان الداكنة حاضرة لرسم تفاصيل ذلك التعاون. ففي عام ١٩٥١م، وقعت اليمن والعراق وال سعودية ومصر وسوريا ولبنان والأردن معايدة الدفاع العربي المشترك ولم يكن ذلك توثيق ذلك التاريخ للاعتزاز بإطار تعاهد عسكري مشترك بقدر ما كان ثغرة لكسر معنويات العسكرية العربية.

د. ظافر محمد العجمي *

بحرب تحرير الكويت ١٩٩١م، حيث كانت قوات دول مجلس التعاون العمود الفقري له بعدها وأسلحتها. صحيح أن الجيوش العربية لم تصل إلى أسوار القدس لكن لا يبرر للوصول عند قاع اليأس من الصديق وعند قاع المهانة من العدو في توثيق الجانب العسكري من حياة الأمة. ومن هذا المبدأ دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي في قمة شرم الشيخ ٢٦ مارس ٢٠١٥م، لتشكيل قوة عربية موحدة لمكافحة الإرهاب، وقد جاء في البيان الختامي للقمة أن القادة العرب قد وافقوا على مبدأ إنشاء «القوة» لمواجهة التحديات وصيانته الأمان القومي العربي^١. فالقوة المطلوبة اصطلاح جديد

فيتجاوز ظالم تم تهيئش نجاح قوات الجامعة العربية المشتركة التي حل محل القوات البريطانية في الكويت ١٩٦١م. بل تم تبني الوثائق والمصطلحات الغربية والصهيونية لتجاوز اختلاط الدماء الكويتية والمصرية في حرب ١٩٦٧م، وسميت بحرب الأيام الستة في تمجيد غير واع لحركة قوات الجنرال إسرائيل تال (Israel Tal) وتتجاهل تام لحركة لواء سعد الدين الشاذلي في سيناء. بل أن هناك من لا يقدر التعاون العسكري العربي في نصر أكتوبر ١٩٧٣م. أو وقف الحرب الأهلية اللبنانية بقوة الردع العربية من ٦ دول وإنجاز. ثم تحالف القوات العربية



لقد انطلقت فكرة «القوة العربية المشتركة» عقب تعرض عدة دول عربية لهجمات إرهابية أعلن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» مسؤوليته عنها. وكانت الإشكالية المحرجة أن الجامعات العربية ما كانت قادرة على التدخل لوقف طلب حكومة عربية منها العون؛ لأنها لم يتم إقرار قوة عربية مشتركة كذراع قوي للجامعة لوقف الإرهاب العابر للحدود، والمدعوم من دول كبرى من أجل إشارة الفوضى في المنطقة، وإنما جيوش الدول من أجل إضعافها وتقويلها إلى كيانات هشة ليسهل عملية الفوضى التي يرغب فيها الطامع^٤. لقد حاول الغرب أن يظهر أمام المنطقة كالحامي لها من الإرهاب لكن التحالف الدولي وحملته الجوية ضد داعش في العراق وسوريا أظهر عدم جدواه، فتنتهي داعش بزداد قوتها وسيطرة على مواقع عديدة، حتى فقدنا الثقة في جدية ذلك التحالف في القضاء على التنظيم. ثم بدأت «عملية عاصفة الحزم» لوقف اغتصاب الشرعية في اليمن بدعم إيراني فاحش؛ فأعطى حزم الرياض الخليجي قوة دفع للقرار الفعلي لتشكيل القوة العربية المشتركة. فلولا «عملية عاصفة الحزم» لما كان لأحد أن يوافق على فكرة قوة الدفاع العربي المشترك. والانتصارات التي تحققت في اليمن بجهود خليجية أعطت قوة دفع غير عادية لفكرة إنشاء القوة المشتركة، لأنها تعطي للعرب الثقة في إمكانية التدخل المستقبلي عسكرياً في أي شأن يهدد مصيرهم^٥. لقد أثبتت دول الخليج، جدارة في حرب اليمن مما يعني عدم الحاجة لوجود عسكري غربي. كل ذلك جعل

لكيان قديم هو الدفاع المشترك. كما أن «القوة» ليست موجهة لأي دولة ولا تمثل محوراً أو تحالفاً أو تهديداً لأحد، وإنما تهدف إلى محاربة الإرهاب وحماية الأمن القومي العربي^٦.

ولأن القوة كانت ستحيي النظام العربي من جديد؛ لذا تعجبت عند سماع خبر تأجيل التوقيع على البروتوكول الخاص بإنشاء القوة ٢٧/٨/٢٠١٥م، من جانب وزراء الدفاع والخارجية العرب، لكن ما هيون الأمر أن تأجيل هذا الاجتماع بشكل مفاجئ، كان بنفس سرعة قرار تكوينها المفاجئ أيضاً. ولأن الساسة دائماً يملكون المبررات، فقد جاء في بيان الأمانة العامة للجامعة العربية إنه تأجل بعد تلقي الجامعة العربية مذكرة من المملكة العربية السعودية تتطلب الإرجاء وتأييد البحرين وقطر والكويت والإمارات والعراق لهذا الطلب^٧ وهذه المرة الثانية التي يتم فيها تأجيل الاجتماع، حيث كان مقرراً عقده أواخر يونيو الماضي.

دואف النساء

يعيش العالم العربي حالة من التشريد شرعت أبوابه للعديد من المخاطر، والتهديدات حتى أصبح لا يعرف صانع القرار أحياناً أنه حالم. فالحلم بالخروج من الأزمات السياسية المتتالية يتطلب في تقديرنا دفع قسري للعمل السياسي ليتراجع منكمشاً في أرجاء عدة من وطننا العربي، ودعم امتداد الزمن العسكري للأزمات في اليمن وسوريا والعراق وليبيا كتطور منشود وليس استجابة قسرية لظروف قائمة.



- لم يتم تحديد مفهوم الإرهاب بالاستناد إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
- احترام سيادة الدول ، بحيث تقدم الدولة التي يتم التدخل على أراضيها وليس من قبل دولة أخرى.
- البروتوكول يعدل آلية اتخاذ القرارات بالجامعة ويمنح دوراً لأمين عام الجامعة بحيث يجيز له الإبلاغ باللجوء إلى استعمال القوة في حال تعذر تقديم الدولة المعنية طلب الاستعانة صراحة.
- وجوب تحديد مهام القوة المشتركة ، حيث يتبيّن أنها توسيّع خارج نطاقها الأمني.
- وجوب ربط جميع مواد البروتوكول بالنشاطات الإرهابية التي تشكّل خطراً على الدول الأعضاء / الأطراف وتهديّد الأمان والسلم العربيين والدوليين^٩.
- وبناء على مصادر خليجية لبحث تفاصيل بروتوكول «القوة» التي تأتي تتنفيذ القرار القمة العربية^{١٠}. وليس هناك دافعاً سياسياً وراء هذا التأجيل أو اعتراض أو مشكلة على تشكيل القوة ، ولكن بسب مسائل لوจستية وارتباطات خارجية لعدد كبير من الوزراء ، حيث لم يكن هناك تيسير في تحديد الموعود بشكل مرتب^{١١}.
- ورغم أن الجزائر رقماً مهماً في تشكيل تلك القوة العربية نظراً لما تتمتع به من قوة عسكرية ، إلا أنها عارضت أن تكون جزءاً من القوة ربما حتى لا تستفز التيار الإسلامي لديها^{١٢}. كما شكرتها فصائل ليبية مقاتلة لقطعها الطريق أمام التدخل العربي في ليبيا^{١٣}.

• الأزمات العربية

لاشك أن هناك حسابات إقليمية منفردة لكل دولة عربية ، ويعني التعاون العربي بشكل ما تقليل الفروق بين هذه الحسابات ، لأن اتساع مساحة فروق الحسابات الإقليمية بين الدول العربية يمثل خصماً من رصيد العمل العربي المشترك . والصراع في ليبيا مثال على اختلاف الحسابات ؛ والتي كان من تبعاتها كما يرى محللون عدة^{١٤} تأجيل إنجاز القوة العسكرية العربية المشتركة ، فالرياض لديها وجهة نظر تقول باعتماد الحوار كأسلوب حل الصراع في ليبيا ، وليس التدخل العسكري المباشر ، كما أن دول الخليج تعي أن التكاليف المالية الباهظة لدعم «حفتر» بالقوة العسكرية المشتركة ستتحملها دول الخليج . أما دول أخرى فتبذل جهوداً لإقرار مشروع القوة من أجل دعم «حضرت» في ليبيا ، في مواجهة الجيش الموالي للحكومة الليبية في طرابلس العاصمة والمدعومة من المؤتمر الوطني الليبي والمثلثة

الطموح بظهور القوة العربية المشتركة تصوراً محسوماً ، وكان عدد الاجتماعات بين رؤساء الأركان في الدول المشاركة بهذه القوة يسير على أن إحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك بهذه خلال هذه القوة أتى في الوقت الملائم ، وأن انجازه مسألة وقت ، فامتداد الزوّن العسكري لتجاوز الفشل السياسي مشجع جراء نجاحات عاصفة الجسم.

أسباب التأجيل

ليس عصي على الفهم أن تدخل السياسة ، وغياب التوافق العربي ، هو ما حال دون تحقيق الخطوة الأولى في العمل العسكري المشترك . حيث رفضت العراق وعمان المشاركة وتحفظت الجزائر على المشروع منذ طرحه في المرآة الأولى^٦ ، ثم تلقت الجامعة العربية مذكرة تطلب الإرجاء . حيث قتلت المجموعة في تقديرنا تناقضات التعاون العربي نفسه ، فهل يقود التعاون العمل السياسي أم العمل العسكري . في هذه المرحلة ؟ فصانع التعاون نفسه بيدو كمن لا تتضح الصورة أمامه ، فهل يرفع صوته أم يرفع سيفه ؟ مما فتح المجال أمام العديد من التكهّنات حول الأسباب التي أدت لتأجيل توقيع بروتوكول القوة العسكرية العربية المشتركة . وكان أهم ما ورد في هذا السياق من الأسباب :

مواقف الدول المتباينة ، وانعكاس الأزمات العربية ، وكثرة النقط

الخلافية ثم الضغوط الخارجية التي أدت لتأجيل المشروع .

• مواقف الدول المتباينة

لقد رفضت العراق وعمان المشاركة وتحفظت الجزائر ، كما أشرنا في البداية . ولا يحتاج موقف العراق إلى تفسير للسيطرة الإيرانية على دوائر صنع القرار^٧ ، ولما اعتبرته سياسة غير ودية تجاهها عبر تشكيل تلك القوة ، وأالية غير مقبولة لمجاهاة سياساتها في الوطن العربي ، كاحتلال الجزر الإماراتية والتدخل في البحرين والكويت واستخدام الملف المذهبي كورقة ضغط على دول الخليج .

أما سلطنة عمان فتحفظت على تشكيل القوة العربية المشتركة والمشاركة لأن مسقط تعول على أن تتمكن الدول العربية من إنشاء القوة العربية المشتركة ، للأغراض والضرورات القائمة في الوقت الحالي . ولن تشارك في تلك القوة ، وفقاً للنظام الأساسي للقوات المسلحة العمانية ، الذي يحظر عليها أن تعمل خارج إطار مجلس التعاون الخليجي^٨ .

كما أعدّ لبنان كتاباً لرفض مشروع البروتوكول تضمن ملاحظات أبرزها ما يلي :



• الضغوط الخارجية

اتهمت أكثر من جهة لم تقبل التأجيل الضفوط الخارجية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بعرقلة مساعي تشكيل «القوة العربية المشتركة» لتحقيق رغبتهما في إبقاء المنطقة تحت الوصاية الأمريكية^{١٦}. فالتحرك الذي كان مزمعاً لضرب تنظيم داعش في ليبيا، أظهر انكشاف واشنطن والغرب وعدم وضعهم خطط بديلة للتحرك مع هذه المستجدات. كما أن الموقف العربي الموحد والمحاولات الجدية للتصدي إلى الجماعات الإرهابية يستدعي الإجهاض حيث يترتب عليه وقف استمرار تدفق السلاح الأمريكي بعد زوال خطر الإرهاب. بل أن هناك من ذهب إلى وجود ضغوط صهيونية. فبعد أن ثلقت تل أبيب خبر الاتفاق النووي. لن تكون مستعدة لتلقى خبر تشكيل قوة عربية موحدة فالصراع الإسرائيلي العربي لا زال قائماً.

الموقف الخليجي من مشروع القوة

انهار نظام الأمن العربي على ضفاف الخليج بعد العدوان العراقي الغاشم على الكويت ١٩٩٠م، فخلقت دول الخليج لنفسها أنظمة أمن فرعية خاصة بها كقوى دفع الجزيرة المشتركة أو بالاتفاقيات الأمنية مع الدول الكبرى أو بالقواعد والتسهيلات التي منحتها لدول غربية عددة أو بالتواصل مع حلف الناتو بصفة

القوى الثورية الليبية التي أطاحت بحكم عمر القذافي في 2011م، كما لا تزيد بعض العوامل العربية التورط في الصراع الليبي بمفردتها وبتشكيل القوة المشتركة سيتوفر الغطاء العربي لأي تدخل عسكري، كالحالة اليمنية تماماً. فالقوة المشتركة وسيلة لمكافحة الإرهاب في المنطقة ورافعة لأدوار الإقليمية لبعض الدول.

• نقاط خلافية عسكرية

و حين يتلزم الخلاف بشرطى الوقار والموضوعية كخطين لا تتساوى بينهما، يمكن القول بوجود جسور للتقابر، وهذا ما حصل في خلاف العسكر العرب من رؤساء أركان الجيوش العربية الذين اجتمعوا في القاهرة للاتفاق على تشكيل القوة العربية المشتركة، فعلى الرغم من التشديد على عدم وجود خلاف، يذكر مراقبون وجود عدم اتفاق حول من يطلب التدخل العسكري، أمين عام الجامعة العربية أم الدولة المعنية؛ وما هو شكل التدخل؟ فضل بين متشاربين أو انحياز لطرف دون آخر؛ وهل هي قوة ثابتة مجتمعة أم متفرقة تجتمع حين تدعى الحاجة إليها؛ وكيف يتم التدخل في دول عربية ليس فيها نظام معترض به؛ وهل تكتفي بضربات جوية أم يجوز لها التدخل البري؛ وأخيرا هل للقوة قيادة مشتركة ثابتة، أم قيادة متغيرة بحسب كل عملية؟

العربية تحقيق لتلك الفكرة عبر فرز قيادات وحدات عسكرية نخبوبية من القوات الخاصة للجيش المشترك مع بناء تلك القوات في بلدانها وإدارة العمل المشترك بالتمارين فلا تكون عبء على قاعدة الملك خالد ولا تشكل مشاركتها فراغ في بلدانها ، مع اعتماد قوات درع الجزيرة المشتركة كقوة ضاربة للتدخل السريع^{١٧} .

مستقبل القوة وبدائل عدم قيامها

أظهرت تفاصيل القوة فاعليتها التي أشارت لها بعض المصادر الصحفية نجد أن القوة سيكون قوامها ٤٠ ألف جندي، إضافة إلى ١٠٠٠ طيار حربي و٢٠٠٠ عنصر من القوات البحرية، وستكون القاهرة مقر القيادة، فيما ذكرت مصادر أخرى أن القائد سيكون سعودياً^{١٨} . بل أن البروتوكول يحتوي ١٢ بندًا تتحدث عن مركبات إنشاء القوة وبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم الانحياز لأى اعتبارات مذهبية أو طائفية أو عرقية. كما أن مشاركة الدول في القوة تكون اختيارية، وتتولى كل دولة مشاركة في القوة تمويل عناصرها. وسيري مفعول البروتوكول لمدة ٥ سنوات، ولن تكون القوة بحجم وفعالية حلف شمال الأطلسي لكنها ستجعل مصدر التهديد يعيده حساباته، ويقدر أن مغامراته لن تكون نزهة يسيرة كما هو الحال مع التحديات التي واجهتنا من دول أو من جهات تشن حرب لا متماثلة .

وتشير التحفظات التي ظهرت حتى الآن على مشروع القوة العسكرية العربية المشتركة كبذل خصومة للمشروع ستحول إلى غابة من المعوقات إذا لم يتم تداركها في مراحل المشروع الأولى . وفي الوقت نفسه ينذر الأخذ بجميع التحفظات بتحول القوة العسكرية العربية المشتركة إلى حزمة من الأمانى مفرغة من شحنتها التعبوية التي تظهر عزمها على دخول جولات النزاع بتصميم وقوفه، وإذا لم ير المشروع النور فإن هناك بدائل عدة، منها نجاح هياكل عسكرية عربية أخرى في الحفاظ على القدرة المقبولة من الأمن العربي، لعل أهمها حالياً التحالف العربي الذي يشن حرباً في اليمن ضد الحوثى وقواته صالح جراء تعرض دولة عربية للانقلاب على سلطتها الشرعية بمساعدة خارجية. كما أن من البدائل لدول الخليج العربي اتفاقيات الدفاع الخليجي المشترك ٢٠٠٠م، بين دول مجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة، كما أن هناك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨م، واتفاقية مكافحة الإرهاب الخليجية ٢٠٠٤م. بالإضافة إلى استمرار اتفاقية الدفاع المشترك الموجدة في ميثاق جامعة الدول العربية ، والتي قد تقود إلى ما يشبه النوايا الحالية.

حليف غير منظم. فهل تأييدهم لفكرة تكوين القوة المشتركة عودة للإيمان بجدوى الدفاع العربي المشترك؟ الجواب نعم، فالبعد العربي وإن كان ضعيفاً إلا أنه أحد دوائر أمن الخليج ، وطلب التأجيل لا يعني عدم تقدير البعد العربي. لقد جاء التأجيل بناء على طلب سعودي، وبتأييد خليجي، وقد يكون في ذلك مؤشراً على أن ثمة حالة من عدم الرضا من دول الخليج بشأن البروتوكول وأهداف القوة الحالية وليس بشأن الفكرة نفسها.

لقد شعرت دول الخليج أن البروتوكول يحمل غموضاً في نواح عده منها على سبيل المثال مهمة القوات وعددها ومقر قيادتها ونوع تسليحها ، وجنسية قياداتها خاصة ، وأن هناك تفاصيل إجرائية مازالت محل نقاش من نوع مقر القيادة العامة للقوات.

وبما أن إنشاء قوة عربية فاعلة سوف يكون مكلفاً جداً من حيث الرواتب والبدلات والتسليح، فإن المنطق العربي الدارج أن تأمین موازنتها، ستتحمله دول الخليج التي تعاني أصلاً من مشاكل تمويل مشاريعها الخاصة في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالتزامن مع كفة الحرب الدائرة في اليمن. فإذا كانت القوى البشرية غير خليجية والتمويل خليجي فمن سيملك القرار؟ فعند أول تعارض في القرارات سوف تصبح هذه القوة المقترحة عاطلة وفارغة من المضمون كما حدث في هيكل «دول إعلان دمشق» بين الخليجيين وسوريا ومصر بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١م.

لا توجد دوافع سياسية وراء التأجيل الخليجي بل لبحث تفاصيل بروتوكول القوات

كما تواجه دول الخليج أسئلة صعبة ومنها مستقبل درع الجزيرة وعلاقته مع هذه القوة. وبعد الغيوبية التاريخية وبعد أن أخذت الإفادة العربية منحى تبعوباً خالياً عاصفة الحزم أصبحت قوات درع الجزيرة المشتركة الأكثر تأهلاً من غيرها وهي أمام خيارين إما التفكك لمنع الأذدواجية والكلفة أو أن تكون نواة للقوات العربية وهو الأرجى. لقد تغير هيكل القوات الخليجية منذ ١٩٩١م، وأصبحت من أوضح التحالفات العسكرية في القرن ٢١، فلديها قوة بحرية وجوية وبرية حديثة وتعمل تحت شبكات موحدة للرقابة والإندار الجوي والصاروخى المبكر مربوطة بغرفة مراقبة وإنذار مركزية، كما أن لها قيادة مشتركة. وهيكل درع الجزيرة الحالي يبيدو كحل مناسب لتجاوز إشكاليات البدايات وعواقبها نحو تشكيل القوة العربية المشتركة. فمقرر قوات درع الجزيرة بحفر الباطن موقع استراتيجي لقربه من مناطق التهديد بـدداول إيرانية. ودرع الجزيرة نواة جاهزة تتألف من فرقة من ٢٠ ألف عسكري، بل أن قيادتها بخبرة ٢٢ عاماً من العمل المشترك تجعلها الأكثر تأهلاً لقيادة الحلف العربي. وقد طرحت في الماضي أفكار حول ضم دول عربية أخرى للحلف الخليجي كشريك استراتيجي . ومشروع القوة

درع الجزيرة الحد المناسب لتجاوز إشكاليات البدايات للقوات العربية المشتركة

للتأجيل. وقد كانت بصمات الخليجيين واضحة في قراري النساء والتأجيل بشكل يظهر تسامي الدور الخليجي في الساحة العربية على المستوى العسكري، بعد أن كان محصوراً في المجال الاقتصادي لعقود ثم السياسي منذ سنوات قريبة. وعلى مستويات عليا تجري اتصالات لإنفاذ مشروع القوة العربية المشتركة. حيث تردد أن تأجيلها مؤقت لمزيد من الدراسة حتى يكون هذا البروتوكول قابلاً للتطوير وبشكل عملي، خاصةً أن الأحداث تتطلب أن يتصرف البروتوكول بكثير من المرونة. لأن بدل قيام القوة هو عودة لهياكل الأمن العربية التقليدية.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الخاتمة

كانت القوة العسكرية العربية المشتركة التي تم اقتراحها والمأوقة على دراسة مشروعها ٢٦ مارس ٢٠١٥ م، فكرة ستحيي نظام الأمن العربي من جديد؛ ثم تم تأجيل التوقيع على البروتوكول الخاص بإنشاء القوة ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ م، لكن ما هون الأمر أن تأجيل هذا الاجتماع بشكل مفاجئ، كان بنفس سرعة قرار تكوينها المفاجئ أيضاً! لقد كانت دوافع النشأة ضرورات مبررة. إلا أن أسباب التأجيل حملت قدراً من التبريرات المقبولة أيضاً كمواقف الدول العربية المتباينة، والنقاط الخلافية المعتمدة في السياسة العربية، بالإضافة إلى الأزمات العربية في ليبيا وسوريا والعراق واليمن . بل إن الضغوط الخارجية قد أدرجت من قبل بعض المراقبين كسبب

الهوامش

- ١- الخليج الجديد ٢٩ أغسطس ٢٠١٥ م

٢- جريدة القبس العدد ١٥٠٤٨ - تاريخ النشر ٢٢ ابريل ٢٠١٥ م

٣- جريدة الحياة ٢٧.٨.٢٠١٥ م

٤- جميل عفيفي. القوة العربية المشتركة.. الحل الأمثل. جريدة الاهرام ٢٤٠.٨.٢٠١٥ م

٥- قضايا-عسكرية/القوة-العربية-المشتركة-الحل-الأمثل.

٦- وزير الخارجية اليمني رياض ياسين. جريدة الخبر . ٢١.٨.٢٠١٥ م

٧- صحيفة الخليج الجديد ٢٩.٨.٢٠١٥ م

٨- صحيفة بوابة الفجر ٢٧.٨.٢٠١٥ م

٩- جريدة وطن الالكترونية ٢٧.٧.٢٠١٥ م

١٠- بي بي سي. صحف عربية تهتم بجدل حول مصير القوة العربية المشتركة. ٢٨.٨.٢٠١٥ م

١١- وزير الخارجية اليمني رياض ياسين. جريدة الخبر . ٢١.٨.٢٠١٥ م

١٢- مني النشار . صحيفة الفجر ٢٧.٨.٢٠١٥ م

١٣- جمال السعداوي، العضو القيادي في حزب الوطن صحيفة الخبر. ٢٠.٨.٢٠١٥ م

١٤- جريدة السفير اللبناني ٣١.٨.٢٠١٥ م

١٥- القوة العربية المشتركة مؤحلة. ايلاف. ٢٧.٨.٢٠١٥ م

١٦- ابواب نيو ٢٩.٨.٢٠١٥ م

١٧- د. ظافر محمد المجمي. درع الجزيرة نواة القوة العربية المشتركة. الوطن البحرينية. ١٥.٤.٢٠١٥

١٨- أسامة محمد. لماذا تأخذ اجتماع اقرار القوة العربية المشتركة؟ الخليج الجديد ٢٠١٥ سبتمبر

الميليشيات الشيعية في العراق

أصبح لا يخفى على أحد دور الميليشيات الشيعية وتأثيرها في الصراع الدائراليوم في العراق على وجه التحديد، حيث شهد العراق طفرة في ولادة الجماعات المسلحة الشيعية، منذ ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، بعضها هادن الاحتلال، وبعضها الآخر حاربه، وجميعها تتمتع بقدرات مالية وعسكرية وعديدة كبيرة، ومعظمها بدعم من «فيلق القدس» الإيراني، الذي يتولى ملفها بشكل مباشر منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وقد سطع نجمها أكثر بعد العام ٢٠٠٦م، مع اندلاع الحرب الطائفية، وانخرط بعضها فيما سُمي «فرق الموت» التي تبادلت صناعة الموت مع بعض الجماعات المسلحة التكفيرية من الجبهة المذهبية المقابلة، ومنذ سيطرة الجماعات المسلحة على مناطق واسعة في المحافظات ذات الغالبية السنوية العربية، تعود هذه الميليشيات إلى سطح الأحداث مع فتح باب «التطوع» في صفوفها، ما يثير مخاوف كبيرة من انتقال الاشتباك إلى المستوى الأهلي المذهب.

مصطفى فولي توفيق *



الميليشيات الشيعية في العراق

يعود تاريخ بعض الميليشيات الشيعية إلى مرحلة ما قبل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، عدد آخر من الميليشيات جاء في فترة الأوضاع المضطربة التي عاشتها العراق في مرحلة سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، مما كان سبباً كافياً لخروج هذه الميليشيات إلى النور، وتجاوز أعداد هذه الميليشيات الـ ٤٠ ميليشياً، وتختلف في تشكيلها وتسلیحها وأعدادها وحتى تنظيمها ومدى قدرتها على القتال، وتتصدر قائمة هذه الميليشيات الأكثر تأثيراً في العراق:

- فيلق بدر: الذي تأسس في طهران عام ١٩٨١م، من قبل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي على يد محمد باقر الحكيم الذي أُغتيل في العراق عام ٢٠٠٣م، ويترأسه حالياً هادي العامري، نائب في البرلمان ووزير النقل ومسؤول ملف دياري

ويلاحظ أن تلك الجماعات المسلحة تشتراك في نقطة واحدة، وتختلف في نقاط عده، فهي تتفق على أهمية الاحتفاظ بالحكم في يديها ويد حلفائها، وتختلف في التوجهات من حيث التقليد الديني بين المرابع الأربع الرئيسية للمذهب الشيعي، وبين تقاسم النفوذ في المناطق، وغالباً ما تشهد محافظات الجنوب ومدينة الصدر شرقي بغداد، اشتباكات بين عدد من هذه المجموعات المسلحة لأسباب تتعلق بتقاسم أموال الخمس، وعواائد الأرضية المقدسة والهبوات أو حتى التناقض على التقرب من طهران، وتحد اليوم هذه المجموعات إزاء ما تصفه «الخطر الخارجي» الذي يهددها، لكن ذلك لم يلغ تلك الخلافات التي بدت واضحة من خلال الاستعراضات المنفصلة التي ينظمونها، وعبارات التشكيك المتبادل التي يطلقونها عبر وسائل الإعلام التابعة لهم.



متفوقة تصل لخمسة ملايين دولاراً شهرياً بسبب - كما يرى مراقبون - قربها من قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، وكما ذكر ذلك أيضاً رئيس أركان الجيش الأميركي راي أوديرنو.

يُقدر عدد أعضائها الآن بنحو ١٠,٠٠٠ مقاتل يتوزعون بين العراق وسوريا، وتوصف بأنها من أشد الجماعات تشددًا على مخالفتها، ويضم هذا الفصيل أربعة تشكيلات عسكرية هي: كتائب الإمام علي، كتائب الإمام الكاظم، كتائب الإمام الهادي، وكتائب الإمام العسكري.

- لواء أبو الفضل العباس: تأسس عام ٢٠١١ م، بالتزامن مع اندلاع الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، وأعلن عن تأسيسه المرجع الشيعي قاسم الطائي ويقوده علاء الكعبي، وكان الهدف من تأسيسه هو مساعدة النظام السوري والدفاع عن مرقد السيدة زينب بدمشق وحمايتها.

ركز عمله في بداية تأسيسه على سوريا، ولكن انسحب جزء كبير من مقاتليه إلى العراق للقتال ضد «تنظيم الدولة»، يضم هذا الفصيل المسلح مقاتلين يتميزون بدافع عقائدي ولهم خليط من عدة فصائل مثل التيار الصدري وعصابات أهل الحق وغيرهم، ويضم «لواء أبو الفضل العباس» إلى جانب المقاتلين العراقيين القادمين من العراق، مقاتلين عراقيين كانوا مقيمين في سوريا، إضافة إلى مقاتلين من لبنان وسوريا وإيران.

بث هذا الفصيل فيديو يظهر مقاتليه يتلقّلون بطريقة محترفة وبلباس موحد، ويقتلون القنص والتصف بمدفعية المورتر، وقد اتّصف صاروخية من طراز «آر بي جي» ورافق ذلك إنشاد قصيدة عنوانها «يا زينب» بهجة عراقية صافية، كما يضم الفصيل ١٢ تشكيلاً عسكرياً يطلق عليها أسماء أئمة الشيعة الائتين عشر.

- حزب الله العراقي: بدأ عمله منصوباً تحت كتائب «أبي الفضل العباس» وليس «لواء أبو الفضل العباس»، فالكتائب سبقت اللواء، وكانت تضم الكثير من فصائل الميليشيات الحالية ولكن على شكل أفراد وقبل أن تتبلور الأشكال الحالية لها.

اتحد عدد من المجاميع التي كانت منصهرة في كتائب أبي الفضل العباس «كتائب كربلاء، كتائب السجاد، وكتائب زيد بن علي» وشكلوا كتائب «حزب الله»، وقاد هذه الميليشيا وأمينها العام واثق البطاطش الذي قتل بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤ م، في مدينة العظيم بمحافظة ديالي، في المعارك الدائرة هناك، والبطاطش الذي ولد عام ١٩٧٢ م، في منطقة الأهوار، عاش فترة طويلة في إيران وانخرط في تنظيمات قاتلت الجيش العراقي في عهد صدام حسين.

الأمني وقاد عمليات الزحف على المحافظات، ويقدر عدد مقاتليه بـ ١٢ ألف مقاتل، انخرط معظمهم في مؤسسات الدولة الأمنية «وزارة الداخلية والدفاع وجهاز الاستخبارات»، وبالتالي يتحرّكون الآن بصفتهم الرسمية.

وبعد سقوط نينوى بيد قوات «تنظيم الدولة» تولى هادي العامري وبأمر من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الإشراف على العمليات العسكرية في محافظة ديالي، وظهر العامري عدة مرات بمرافقة قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، وهما يخوضان المعارك ضد «تنظيم الدولة»، في حين يُتممان بأنهما يعملان على إحداث تغيير ديموغرافي في محافظة ديالي من خلال تهجير سكانها وحرق المساجد والبيوت.

- جيش المهدي: تأسس في ٢٠٠٣ م، وبعد الاحتلال الأميركي للعراق، ويدُعى الجناح المسلح للتيار الصدري، ويترأسه مقتدى الصدر، ويقدر عدد أعضائه بـ ٦٠ ألف شخص، اشتهر عنه سابقاً معاركه ضد القوات الأمريكية في محافظة النجف، وانتهت بتسليم أسلحته للجنة عراقية أمريكية، كذلك نشط في الأحداث الطائفية التي مرت بها العراق عام ٢٠٠٦ م، وأتهم بأنه مارس القتل على الهوية، واستهدف الأئمة والخطباء والمساجد في بغداد وغيرها. وفي عام ٢٠١٤ م، عاد جيش المهدي إلى الواجهة ولكن باسم «سرايا السلام»، وأقام استعراض عسكري كبير في بغداد شارك فيه الآلاف وهم يحملون الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، والمفاجأة كانت بحمله لصورايخ «مقتدى واحد» والتي يعتقد أنه تلقّها من إيران.

- عصابات أهل الحق: أول تشكيل لها كان تحت اسم «المجاميع الخاصة» كفصيل منضوي تحت جيش المهدي، كان يقودها القيادي في التيار الصدري قيس الخزعلي، وفي عام ٢٠٠٧ م، عملت «المجاميع الخاصة» بشكل مستقل عن التيار الصدري - خاصة بعد قرار تجميده - وفي عام ٢٠٠٧ م، انشق الخزعلي عن تياره الصدري مكوناً «عصائب أهل الحق» وتبّعه في ذلك نحو ٢٠٠٠ من المقاتلين.

على إثر ذلك تأزمت العلاقة بين الخزعلي والصدر وطالب الأخير إيران بوقف تمويله بعد أن اتهمه بـ«ارتكاب جرائم طائفية»، وخاطبهم: «كفاني وكفا الصدر شر أعمالكم فلس Trem لي ولا لأبائي تتّمرون»، وفي عام ٢٠١١ م، أعلنت «العصائب» تخليها عن العمل المسلح والانضمام للعملية السياسية، وكان الخزعلي ذا حظوة عند رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، إلا أن «العصائب» عادت من جديد لتمارس نشاطها العسكري في بغداد وديالي على وجه الخصوص، وتمتاز «العصائب» بتسليح عال وإمكانيات مادية

الميليشيات

تتفق على الاحتفاظ بالحكم وتختلف على المراجع الشيعية

٤. تنظيمًا شيعيًّا مسلحًا في العراق انتشرت

جميعها بعد سقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣

الدولة»، ويقدر عدد مقاتلي الحشد الشعبي بين ٤٠٠ - ٣٥٠ ألف مقاتل.

ولاءات الميليشيات الشيعية في العراق

كانت إيران حاولت منذ الحرب الإيرانية تشكيل تلك الميليشيات بهدف زعزعة الاستقرار في العراق، حيث إن تلك الميليشيات لم تنشأ في العراق، بل نشأت في إيران وأصبح لها وجود راسخ بعد الاحتلال، وتأسس نشاطها بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٧م، بعد مجيء رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، لتكون بيده ضد ميليشيات شيعية أخرى كجيش المهدى، في الوقت الذي كان فيه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يناسب المالكي العداء، وكذلك لاستخدامها في مواجهة ميليشيات سنة. ويمكن تقسيم نمو تلك الميليشيات قبل يونيو ٢٠١٤م، إلى ثلاثة مراحل، هي:

- المرحلة الأولى: كانت قبل العام ٢٠٠٣م، عندما دعمت إيران سلسلة من الفصائل الإسلامية في سياق حربها مع العراق خلال الحكم الباعثي، وقد كانت كل تلك الفصائل منبثقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن حزب الدعوة الذي يعتبر التنظيم الأهم لجميع المسلمين الشيعة، والذي تأسس في العام ١٩٥٨م، ويتوالى رئاسة الوزراء في العراق منذ العام ٢٠٠٥م، الفصيل الأقوى بينها كان منظمة بدر، الجناح المسلح لما يُعرف الآن بالمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، في حين أن المجلس كان أداة بيده إيران في تلك المرحلة، حافظت بعض الفصائل، مثل حزب الدعوة، على شيء من الاستقلال عن إيران.

وقد تأسست منظمة بدر في طهران عام ١٩٨١م، من قبل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي كان يسمى في ذلك الوقت «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، على يد عالم الدين الشيعي محمد باقر الحكيم الذي اغتيل في العام ٢٠٠٢م، بعد أشهر من الاحتلال الأميركي للعراق، وكان الفيلق يتلقى الدعم والتدريب من إيران، ويشن عمليات عسكرية ضد نظام صدام حسين.

وليس منظمة بدر - التي تأسست في الثمانينيات في إيران التي تمنحها الدعم المستمر - التنظيم الأهم وحسب بين المجموعات التي تشكل منها قوات الحشد الشعبي، بل ترمز أيضًا إلى تعدد آمال العراقيين بقيام دولة عراقية تحكمها سيادة القانون، وظهور منظومة سياسية مذهبية بكل وضوح تشبه أكثر فأكثر الدولة

البطاطس الذي كان يجاهر بارتباطه بالمخابرات الإيرانية، انضم إلى جيش المهدى وبقي فيه حتى ٢٠٠٦م، ثم سافر إلى لبنان وشكل هناك حزب الله العراقي المرتبط بالولي الفقيه في إيران، في إشارة إلى تكرار تجربة «حزب الله» اللبناني في العراق، كما أن دلالة لبنان جاءت من أن قائد حزب الله اللبناني عماد مغنية قد ساهم في تأسيس الجناح العسكري له، ويقدر أتباعه بنحو ٤٠ ألف مقاتل.

استهدف «حزب الله» معكسر «لبيرتي» الذي يضم قوات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضه بنحو ٥٠ صاروخًا، كما اتهم بتصف مناطق على الحدود السعودية وتنفيذ أعمال عسكرية ضد الكويت؛ مما أثار تساؤلات ومخاوف من امتلاكه قوة عسكرية كبيرة، شارك «حزب الله» في المعارك الجارية في سوريا وسيطر على طريق بغداد دمشق، إضافة إلى بعض الأماكن المهمة داخل سوريا.

يتحدث «حزب الله» عن أن مقاتليه استخدموا جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة في معاركهم مثل الهاون ذو العيار الثقيل، الصواريخ، القنابل، القاذفات، وصواريخ «سترل» المضادة للطائرات، وأن كواهله الهندسية استحدثت سلاح «أشتر» الذي يمتلك قدرة تدميرية وإحراقية عالية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أدرجت حزب الله العراقي على قوائم الإرهاب عام ٢٠٠٩م.

• الحشد الشعبي: التطور الأبرز الذي ظهر على الساحة العراقية في هذا الإطار العسكري الميليشاوي هو «الحشد الشعبي» الذي تشكل في ١٢ يونيو ٢٠١٤م، بعد فتوى «الجهاد الكفائي» التي أطلقها المرجع الشيعي علي السيستاني، بعد سيطرة قوات «تنظيم الدولة» على محافظة نينوى.

اعتبرت كل الفصائل والأحزاب الشيعية «الحشد الشعبي» مؤسسة عليها ينضوي الجميع فيها، وأنها تمثل توجهًا شيعيًّا مسلحًا، ولهذا فإن أعضاء «الحشد الشعبي» انقسموا إلى فتئتين:

- الأولى: هي الفصائل الكبيرة والمنظمة مثل كتائب «حزب الله وسرايا السلام» ومنظمة بدر وغيرهم، وهؤلاء في معظمهم مدربين ويملكون خبرة قتالية متراكمة.

- الثانية: هم من استجابوا لنداء المرجعية من الشباب وكبار السن، وهؤلاء في غالبيهم لا يجيدون القتال وليس لديهم خبرة عسكرية، ويعدون المحرفة الرئيسية في القتال مقابل «تنظيم

نظمته عصائب أهل الحق في يونيو ٢٠١٢م، ألقى الساعدي كلمة حذر فيها من أن المالكي هو هدف لمؤامرة تستهدف العراق برمته، ثم شارك في فعاليات مماثلة أقامتها عصائب أهل الحق في مايو ٢٠١٣م.

بحلول يونيو ٢٠١٤م، عندما انهارت فرق الجيش التي كانت تدافع عن الموصل، وترجعت أمام الهجوم الذي شنه تنظيم داعش، كان قد أصبح لمنظمة بدر عصائب أهل الحق وميليشيات شيعية أصغر حجماً حضور راسخ في العراق، وفي لحظة من الإحباط الوطني، في ١٢ يونيو ٢٠١٤م، بعد ثلاثة أيام من سقوط الموصل، ألقى عبد المهدي الكربلاوي، ممثل آية الله العظمى علي السيستاني، خطبة ذات أهمية بالغة، وأصدر فتوى اعتبر فيها أن القتال ضد داعش جهاد في سبيل الله، ونادى المؤمنين بالتطوع في القوات الأمنية بأعداد كافية، لكن اللغة التي استخدمها («من هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية») فضلاً عن التوضيحات اللاحقة تُظهر أن السيستاني لم يمنع الشيعة تقوياً لشنّ حرب ضد السنة في شكل عام، بل من أجل دعم الدولة، ييد أن الفتوى أمنت غطاء لصعود الميليشيات ما أدى إلى انتشار ذهنية الدولة

العسكرية وسيطرة الميليشيات على بغداد والمناطق المحيطة بها. أثار بيان الكربلاوي الكبير من الجدل لأسباب عدة منها أن السيستاني كان دائمًا قوة تعمل من أجل الوحدة الوطنية وترفض ممارسة الشيعة للأمن الذاتي في مواجهة السنة، لم يأت البيان في ذاته على الإشارة تحديدًا إلى المواطنين الشيعة، على الرغم من أن الخطبة التي سبقتها مباشرةً تضمنت بطريقة غير معهودة تعليقات عن الاستعدادات الميدانية للحرب تحت قيادة «الإمام المهدي»، مما أضاف على النداء طابعاً أكثر شيعية، (تقسم خطبة الجمعة عادةً إلى شقين: ديني وسياسي)، وقد عزّ التجاوب الشعبي، مع تدفق المنطوعين للانخراط في الميليشيات، هذا الشعور.

بعيد ذلك، أنشأ المالكي المنظمة الجامعية للميليشيات المسماة الحشد الشعبي، والتي تُعرف اختصاراً بالحشد، وقد عرض المالكي نحو ٧٥٠ دولاراً في الشهر على المنطوعين تشمل الراتب وتعويض المخاطر وبديل الطعام، مع العلم بأنه خلال الجزء الأكبر من العام ٢٠١٤م، لم يحصل سوى قلة من المنطوعين على رواتبهم، لم يكن لديه أي أساس قانوني للقيام بذلك، ماعدا منصبه الدستوري كقائد أعلى للقوات المسلحة.

قيادة الحشد هي المسألة الأكثر إثارة للجدل في السجال المستمر حول تكاليف الحرس الوطني، على الرغم من نية

الحامية، وقد كانت منظمة بدر الحزب السياسي الميليشاوي الأفضل جهوزية لاستغلال انهيار القوى الأمنية العراقية في شمال العراق في يونيو ٢٠١٥م.

- المرحلة الثانية: من نمو الميليشيات كانت بعد العام ٢٠٠٣م. الميليشيا الأساسية التي تحدثت منظمة بدر كانت جيش المهدي، الجناحسلح للتيار الصدري، لقد انشق الصدريون عن تيار أنسأه محمد صادق الصدر الذي أصبح نجله مقتدى الصدر رمزاً للتيار، وخلال الحرب الأهلية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، حارب البدريون والصدريون على السواء المقاتلين السنة. في حين قتلت فرق الموت آلاف المدنيين السنة، وفي جانب أساسى أتاح تقدّم منظمة بدر على صعيد القوة العسكرية والتخطيم، لمجلس

الأعلى الإسلامي العراقي الحصول على حصة أكبر من حجمه في الانتخابات، وقد تسلّل عدد كبير من عناصر منظمة بدر إلى الأجهزة الأمنية، وبات العراقيون يربطون الصدريين بالإجرام، ما أثار رد فعل قوي ضدهم سمح لرئيس الوزراء نوري المالكي بأن يقدم نفسه في صورة القومي عبر خوض حرب ضد الصدريين في العام ٢٠٠٨م.

- المرحلة الثالثة: وتحولت حول الانتخابات النيابية، على الرغم من أن ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي فاز بغالبية من الأصوات في المناطق

الشيعية، حقق ائتلاف العراقية العلمني الذي يتألف في شكلأساسي من السنة، أكثرية ضئيلة على الصعيد الوطني، تحول المالكي نحو إيران للحصول على المساعدة، فكانت هذه بداية تحالف بين الطرفين، صحيح أن كلاً من الولايات المتحدة وإيران دعم المالكي، لكن إيران فقط استخدمت إعادة انتخابه لتشكيل تحالف مستمر معه.

في حين رعى المالكي ميليشيات متعددة، برب في شكلأساسي ارتبطه بمجموعتين اثنين، تمثل الارتباط الأول في تحالف جديد مع منظمة بدر بقيادة العامي الذي وضع مقاعد المنظمة في مجلس النواب بتصرف المالكي في العام ٢٠١٠م، وانشق رسمياً عن المجلس الأعلى الإسلامي في العام ٢٠١١م، وانضم إلى ائتلاف المالكي في انتخابات المحافظات في العام ٢٠١٢م، أما الارتباط الثاني والذي يحمل مضامين أبعد فتمثل في رعاية المالكي لعصائب أهل الحق المنبثقة عن التيار الصدري والتي لم يكن لها حضور قوي قبل أن تبدأ إيران بدعمها، في العام ٢٠١٠، كانت لا تزال مجموعة صغيرة، لكن حضورها أصبح واضحاً في بغداد خلال ولاية المالكي الثانية (من ديسمبر ٢٠١٠ إلى سبتمبر ٢٠١٤م)، يبدو أن كمال الساعدي، النائب عن ائتلاف دولة القانون، يؤمن الارتباط السياسي بين المالكي والمجموعة، في عرض عسكري

داعش والميليشيات الشيعية المدعومة من

إيران تعمل على حمو حدود العراق الشرق أوسطية

بالتفصيل كيف قامت الميليشيات الشيعية بعمليات إعدام مستمرة خارج نطاق القضاء، ذكر التقرير أن عشرات السجناء السنة قُتلوا في المبني الحكومي.

ولعبت الميليشيات أيضا دوراً رئيسياً في تحرير البلدة التركمانية الشيعية المحاصرة «أمرلي»، وتعتبر كتائب حزب الله، وهي جماعة إرهابية بحسب تصنيف الولايات المتحدة، ووكيل مباشر لإيران في العراق، واستخدمت الطائرات الحربية العراقية في نقل الأسلحة والإمدادات الأخرى أثناء المعركة. المركبات التي تقدمها الولايات المتحدة والتي حصلت عليها داعش في سوريا، حصلت عليها الميليشيات أيضاً ورفعت عليها أعلامها واستُخدمت في العمليات، تحدث عن دبابات آبرامز، وعربات همفي المدرعة، والقدائف الصاروخية المرسلة للحكومة العراقية.

وتعتبر إيران هي من قادت عملية تطوير الميليشيات الشيعية منذ مايو ٢٠١٢م، وعززت شبكتها من الجماعات التي تعمل كوكالاء لها في العراق، ل توفير تدفق مستمر للمقاتلين الشيعة لدعم نظام بشار الأسد في سوريا، وبعض من هذه القوات عادت إلى العراق مرة أخرى وشكلت نواة للميليشيات التي تقاتل حالياً لصد أعداء الحكومة العراقية.

وبسبب الجهود التي تبذلها إيران في الحشد تجاه سوريا، اضطر وكالة إيران إلى العمل على سحب مقاتلين جدد إلى الجبهة العراقية في أبريل ٢٠١٤، وجددت ميليشيات مثل كتائب حزب الله، وفيليق بدر، وعصابات أهل الحق، دعوتها لانضمام مقاتلين جدد على الجبهة العراقية، والعديد من هؤلاء انضموا إلى مجموعات جديدة، في حين أن إنشاء العديد من المجموعات قد يbedo أمراً معقداً وبلا داع، إلا أنها بالفعل تساعد على خلق الصورة بأن هناك دعماً شعبياً واسع النطاق للميليشيات، وهو ما يعزز سياسات إيران في المنطقة، علاوة على ذلك، يسمح بإنشاء مجموعات جديدة أكثر سهولة بين المتطوعين الجدد والميليشيات الأكثر خبرة ومهنية، فعلى سبيل المثال: كتائب حزب الله، وهي ميليشيا تشكلت بمساعدة من حزب الله اللبناني في ٢٠٠٧م، أعلنت مؤخراً عن إنشاء مجموعات الدفاع الشعبي، المجموعة الجديدة وُضعت تحت إدارة كتائب حزب الله، واليوم تفتخر بنشرها أعداداً كبيرة في مدن بغداد وديالى وبلدة أمرلي.

كما أن منظمة بدر، هي جماعة مسلحة وإحدى عمالء إيران الأساسية في العراق، وهي دعامة أخرى لجهود طهران

السيستاني الواضحة بتشجيع الشيعة على الانضمام إلى القوات المسلحة، انخرط السواد الأعظم من المتطوعين في القوات غير النظامية، وأبرزها المجموعات التي تدين بالولاء لإيران والتي تشمل منظمة بدر بقيادة العامری، العرّاب السياسي لقوات الحشد، وعصابات أهل الحق، ويبدو أن أبو مهدي المهندس، قائد كتائب حزب الله الذي تصنفه الولايات المتحدة (والكويت) على لائحة الإرهاب، والذي اتّخذه المالكي مستشاراً له في ولايته الثانية، يتولّ الآن القيادة العسكرية لقوات الحشد، وعقد في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م، مؤتمر الصهايف الأول بصفته «نائب رئيس» الحشد، الرئيس الاسمي لقوات الحشد الشعبي هو مستشار الأمن القومي فالح الفياض، وهو إسلامي خاضع وغير كاريزماتي مرتبطة برئيس الوزراء الأسبق (وزير الخارجية الحالي) إبراهيم الجعفري، إلا أنه ليس واضحاً إذا كان يمارس أية سيطرة فعلية.

لكن على الرغم من بروز المجموعات الموالية لإيران، ثمة مجموعة أخرى من القوات الشيعية التطوعية التي تتماهي بوضوح مع الدولة الإسلامية، إنها مرتبطة إما بمؤسسة السيستاني في كربلاء وإنما بالأحزاب الشيعية الراسخة، لاسيما الصدريين والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، لقد أنشئت ميليشيا الصدر الأساسية، «سرايا السلام»، خلفاً لجيش المهدى، وقد انتهت الصدريون خطأ قومياً مشيرين إلى أنه يجب حل قوات الحشد الشعبي بأسرع وقت ممكن وانضمام المتطوعين إلى وحدات تخضع لسلطة رئيس الوزراء المباشرة، ولديهم مصلحة واضحة في هذا الإطار: فاز مرشحو التيار الصدري بـ٣٤ مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام الماضي، في حين لم تفز عصابات أهل الحق سوى بمقدار واحد، ومع ذلك ازداد نفوذها بفعل الدعم المشترك من إيران والمالكي، أما المجلس الأعلى الإسلامي فقد تبنّى موقفاً أكثر تباساً، لكنه أقرب إلى العبادي منه إلى العامری على المستوى السياسي.

تأثير الميليشيات الشيعية

زرعت الميليشيات الشيعية نفسها بحيث صارت جزءاً لا يتجزأ من هيكل الحكومة العراقية التي أصبحت تعتمد أيضاً عليهم بشكل أساسي في عملها، الحكومة والميليشيات معاً، ارتكبوا انتهاكات مرروعة لحقوق الإنسان، في يونيو ٢٠١٤م، على سبيل المثال، أعدمت قوات الأمن العراقية بالتعاون مع الميليشيات الشيعية حوالي ٢٥٥ سجينًا بينهم أطفال، تقرير منظمة العفو الدولية يكشف

قائمته في مدينة البصرة نيابة عن تحالف رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، ويشارك قادة كتائب سيد الشهداء أيضاً في قتال أعدائهم المحليين في العراق، «أبو مجاهد المالكي» عاد من سوريا ليُقتل في العراق، كان المالكي قائد حملة الخزعلي. عصائب أهل الحق، وكيل إيراني آخر في العراق، بدأ عصائب المجموعة خلال حرب العراق كمجموعة منشقة عن جيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر ومدعومة من إيران، وسرعان ما نفت بشكل هائل إلى مجموعة قتالية قوية، خلال الحرب، اشتهرت العصائب بعمليات خطف وإعدام المتعاقدين البريطانيين والجنود الأميركيين، وقد أرسل الفريق العديد من المقاتلين إلى سوريا، وفي بداية عام ٢٠١٤م، بدأ بالانتشار في محافظة الأنبار المضطربة في العراق لمحاربة السنة المعارضين للحكومة.

نحو هذه الميليشيات الموالية لإيران، وغيرها الكثير، يساعد على إظهار أهداف إيران للهيمنة على شيعة العراق، هذه المجموعات لا تستفيد فقط من رعاية إيران التنظيمية، لكنها أيضاً تتواءم مع أيديولوجية طهران، إنهم موالون تماماً للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران «آية الله خامنئي» وال فكرة القاتلة بولاية الفقيه، التي تمنع السلطة السياسية والدينية للمرشد الأعلى وحده، كما أنهم يتبعون نموذج الوكيل الإيراني في لبنان، حزب الله، أي أنهم عازمون على تفزيز إرادة إيران في المنطقة وتعزيز الثورة الإسلامية.

وتماماً كما تهدف داعش إلى محو الحدود التي تم رسمها في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تفكير الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في الأمر نفسه، التجنيد والانتقام المتبادل بين الميليشيات الشيعية السورية والعراقية ساهم في تأكيل الحدود الوطنية تماماً كما فعلت داعش، ومنذ بداية مشاركتهم في كل الصراعات في المنطقة، اعتمدت الميليشيات الشيعية السردية التي تقول إنها «تدفع عن المقدسات» أو تدفع عن «الشيعة» بغض النظر عن الجغرافية السياسية.

أقدم وأبرز الميليشيات الشيعية التي قاتلت بجوار نظام دمشق، وجلبت الأجانب إلى سوريا، هو لواء «أبو الفضل العباس» الذي لعب دوراً رئيسياً في تعزيز فكرة نهاية الحدود، حيث أعلنت المنظمة الموالية لإيران إنشاء فرع لها في العراق، والتي تزعم أنها تنتشر فيها في جنوب بغداد وبالقرب من بلدة أرملي، بدأ «أبو علي الدرجى» أحد قادتها السابعين من دمشق، إلى العمل مع مقاتلين له سبق لهم أن عملوا في سوريا، في كثير من الأحيان، كانت فروع لواء أبو الفضل العباس تتلزم أيديولوجيتها

في تطوير الميليشيات الشيعية، خلال حرب العراق، ومن خلال سيطرتها على المكاتب الحكومية، واجهت المجموعة عدداً من فرق الموت الطائفية، شارك فيلق بدر في القتال في سوريا، وأنشأ قوة «الشهيد باقر الصدر» لهذا الغرض، ولكن من حيث التأثير في بغداد، فإن فيلق بدر هو الأقوى، وتغدو التنظيم يمتد في عميق الأمن الداخلي في العراق، كما أن الفيلق يدير العديد من أفراد الشرطة ومجموعات العمليات الخاصة، كما أن فيلق بدر لديه أيضاً تأثير كبير في المجال السياسي، لقد حصل عدد من أفراده على مواقع رئيسية في الحكومة العراقية، ويشكل جزءاً من تحالف رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، لدرجة أن العبادي كان يريد تعين زعيم الفيلق هادي العامري وزيراً للداخلية.

وانشرت كوكبة من أفراد ميليشيا بدر بين وكلاء إيران في العراق، يشمل خريجوها زعيم كتائب حزب الله «جمال الإبراهيمي»، و«علي الياسري» قائد إحدى الجماعات الشيعية المقاتلة في سوريا والتي تسمى وحدة الخراساني، «واشق البطاطس» زعيم جيش المختار، وهي ميليشيا شديدة الطائفية هاجمت معارضين إيرانيين بالصواريخ في معسكر ليبرتي.

الأعضاء السابقون في ميليشيا بدر زرعوا أيضاً بعمق داخل القيادة السياسية في العراق، الشيخ «عنان الشهري» وهو عضو برلمان وعضو في اللجنة الوطنية والدفاع، كان مقاتلاً سابقاً في بدر وهو زعيم حزب التيار الرسولي، الذي يمتلك ميليشيا أيضاً، وفي وقت مبكر من سبتمبر ٢٠١٣، كان الرجل قد دعا الميليشيات إلى حماية الشيعة الذين يعيشون في المناطق السنية، وأحزاب التيار الرسولي والحزب الألب لوحدة الخراساني كلاهما عضو في ائتلاف دولة القانون، جزء من تحالف المنظمات والأحزاب التي أنشئ بهدف تفزيز الإرادة الإيرانية في العراق.

وعمل وكلاء إيران الأكثر تغدو في العراق معاً بشكل وثيق لدعم نظام الأسد في دمشق، كتائب حزب الله، وفيلق بدر، شكلاً معاً كتائب سيد الشهداء في ٢٠١٣م، للقتال في سوريا، يقود الكتائب «أبو مصطفى الشيباني» بشكل جزئي، وهو قائد مرتبط بفيلق بدر وبفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الأمين العام للمجموعة «مصطفى الخزعلي» كان في سوريا وجُرح في ضواحي دمشق.

الآن، الأشخاص الذين يُصابون في سوريا يعودون للعراق للعب دور سياسي وعسكري، حيث قام الخزعلي بالفوز بمقد في البرلمان خلال الانتخابات البرلمانية العراقية عندما شاركت

رغم إزاحة المالكي إلا أن الحكومة تدين بالفضل للميليشيات المستقلة عن الدولة

الميليشيات الشيعية أيضاً تمضي في مسار تصادي مع المجتمع الكردي، حليف الولايات المتحدة في الحرب ضد داعش، فحركة حزب الله، وكيل إيران آخر خرج من رحم العصائب، وكتائب حزب الله اتهما رئيس كردستان العراق «مسعود بربازني» بالتنسيق مع البعثيين وداعش، وأصدروا تحذيرات صارمة ضد أي تحركات كردية في كركوك، ووصلوا إلى حد التصريح بأن «صواريخ المقاومة الإسلامية ستضرب أربيل» إذا واصل البارزاني التنسيق مع الجهاديين السنة.

وفي المحصلة، فإن تسامي قوة هذه الميليشيات هو علامة أنه على الرغم من إزالة نوري المالكي من موقعه، إلا أن الحكومة العراقية لا تزال تدين بالفضل لميليشياتها الطائفية، هذه الميليشيات تحتفظ باستقلاليتها عن بغداد، لكنها تستغل النظام الديمقراطي الناشئ في البلاد لكسب التأييد من خلال سيطرتهم على الجهات الرسمية، فهم ليسوا إضافة على الدولة، ببساطة، إنهم الدولة! إنهم لا يستجيبون لأي من السلطات في بغداد، ولا يستجيبون سوى لزعماهم وقادتهم في طهران.

ويمكن اعتبار أن خطوط المعركة الجديدة في بلاد اعتماد على الموت والدمار منذ ١٢ عاماً، ستكون معركة ميليشيات حقيقة، بعيدة عن الواقع الذي يحاول رئيس الحكومة السابق نوري المالكي رسمه، عن أنها حرب نظامية قانونية ضد ما يصفه بـ«الإرهاب»، كون الجيش الحكومي أثبت هشاشة في أول أيام المارك، بشكل يجعله مستبعداً من دخول معارك استنزاف طويلة، وسيكون سيناريyo معركة الميليشيات والجماعات المسلحة، هو الذي ينتظر العراق على الأرجح، في حال لم تتجه القوى السياسية في إيجاد حل سريع.

وسيعني هذا في المحصلة ازدياد فرص إيران في التحول إلى قطب إقليمي رئيسي، يتم التعامل معه على أنه شريك في مكافحة الإرهاب، وراع للصالح الغربي في المنطقة في ظل السياسة الأميركيّة الجانحة للسلم ولعدم التدخل العسكري، وإعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني في ١٤ يونيو ٢٠١٤ م، خلال مؤتمر صحفي، عن استعداده للتنسيق مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب يمكن فهمه في هذا السياق. ●

* باحث في الشؤون العربية

الخاصة، لكن صلتهم بإيران تؤكد سلطة طهران عليهم، بينما تمتلك إيران مع معظم، إن لم يكن كل، الميليشيات العراقية الشيعية، وحتى العناصر الشيعية الأخرى التي لا تشتراك مع إيران في الأيديولوجية باتفاق مطلق تستثمرها إيران بشكل أو بأخر.

أسس مقتدى الصدر «سرايا السلام» في يونيو من العام ٢٠١٤ م، وفي نفس الوقت تقريراً أصدر «آية الله العظمى علي السيستاني» فتوى تدعو إلى الجهاد ضد داعش، فتوى السيستاني تم توضيحها لاحقاً لتعني دعوة العراقيين إلى الانضمام للجيش العراقي، لكن أتباع الصدر بشكل عام لا يدينون بشيء للسيستاني، كما أن فتوى السيستاني لن تحرمهم من المقاتلين إذ أن أنصار الصدر يقدرون بعشرات الآلاف، وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بتعاون الصدر مع إيران في بعض المستويات، لكن أتباعه خاض سنوات من الصراع مع عصائب أهل الحق وفليق بدر والجماعات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن حزبه السياسي قد دخل في ائتلاف معارض لتحالف دولة القانون.

وعندما تشكلت سرايا السلام من البداية، دعا الصدر إلى أن تكون مهامها دفاعية فحسب، واستمرت قدرات المجموعة بشكل أكبر في العمليات الهجومية، واليوم، تمتد «سرايا» في جميع أنحاء العراق، من ضريح سامراء إلى أمرلي إلى مدينة جرف الصخر وإلى ديالى في الشرق، والأعداد الكبيرة لسرايا السلام ونشاطها المتزايد يطرح أسئلة عما إذا كان أتباع الصدر قد عادوا للانخراط في عمليات القتل الجماعي على أساس طائفية.

بعد فتوى السيستاني، أنشأ المجلس الأعلى الإسلامي الذي يقوده «عمار الحكيم» كتائب عاشوراء، تعمل المجموعة للحشد باستخدام قدرات المجلس الأعلى الإعلامية وجهازه السياسي ونشرت قواتها في بغداد وسامراء، في يونيو ٢٠١٤ م، وتعرضت المجموعة لخسائر فادحة في اشتباكات محافظة الأنبار.

ورغم التوافق التام بين المجموعات الشيعية، إلا أنه حدث استثناءات، مثل الدين «محمود الصراخي» كان واحداً من أكثر الحالات غير الاعتيادية في المجتمع الشيعي العراقي، اشتباك أنصاره مع أفراد من قوات الأمن الداخلي العراقية في جنوب العراق؛ مما أدى إلى سبع وفيات، المثال فريد من نوعه، لكن خطر الصراعات الشيعية البينية لا يزال قائماً.

العراق بين الهيمنة الإيرانية واستعادته

الإرادة الوطنية متساحة بعاصفة الحزم

فرضت بريطانيا واقعاً خليجياً مفككاً، لولا أن الملك عبد العزيز تمكّن من خلال دبلوماسيته في اللعب على وتر التوازنات الدولية، من أجل ضم الحجاز إلى دولته، مستثمراً ضعف الدولة العثمانية، التي قضت على الدولة السعودية الأولى، حينما أرادت توحيد الجزيرة، بينما تمكّنت دولة الإمارات العربية، على يد الشیخ زايد في توحيد الإمارات السبع في دولة اتحادية واحدة، كنموذج أثبت نجاحه، وهي حاجة يمكن أن تتطابق على دخول دول الخليج في اتحاد مماثل.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب *

كرر صدام حسين نفس الخطأ، والتجربة نفسها مع الكويت، ولم يأخذ العبرة من نوايا المواقف الأمريكية، عندما أعطته الضوء الأخضر لاحتلال الكويت تلميحاً لا تصريحاً، وقادت بعد احتلاله الكويت تشكيل التحالف العالمي لإخراج صدام حسين من الكويت، على إثر تلك الحملة امتصت الفوائض الخليجية التي أنفق她 على هذه الحرب العيشية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر اعتمدت الولايات المتحدة على إيران هذه المرّة في غزو أفغانستان والعراق باعتراف أحد المسؤولين الإيرانيين عام ٢٠٠٣ م، في مؤتمر في الدوحة عندما قال لولا إيران لما تمكّنت الولايات المتحدة من غزو البلدين.

الولايات المتحدة ليست صديقة لأحد، وأكبر مثال على ذلك أنها كانت تقدم استشارات للكلا البلدين أثناء الحرب العراقية الإيرانية، من أجل تدمير قوة البلدين، وأنهت قوة العراق بعد غزوه، وهي تريد الآن استئناف قوة إيران في العراق وفي سوريا وفي بقية المنطقة، وهو ما يؤكده قائد الجيش الأميركي مارتن ديمبسي من تحذير إيران التي قد تستغل تخفيف العقوبات للإنفاق العسكري، وصوت مجلس الأمن بالإجماع على إبقاء لجنة الخبراء التي تراقب الحظر على طهران.

انقضى العام الأول على سقوط الموصل، ولم يتم بناء جيش عراقي وطني قادر على خوض المعركة ضد الإرهابيين، والتحالف الذي تشكل لحاربة داعش بقيادة الولايات المتحدة يتفكك، والعراق أيضاً يتفكك، خصوصاً وأن المسؤولين عن القرار الأول في العراق غير مؤمنين بموضوع المصالحة الوطنية، بعد أن أصبحت سياسة العبادي لا تختلف عن سلفه المالكي في تهميش السنة والأكراد، بعد ضغوط شديدة مورست تجاهه من قبل أتباع إيران، التي لم تسمح له بإقامة علاقات مع دول عربية مهمة مثل السعودية، وفشل الرئيس معصوم في تفويض مشروع المصالحة الوطنية، وسط

كانت دول الخليج مصدر أطماع للدول الإقليمية المجاورة، وبعد توقيف الحرب العراقية الإيرانية، بدأت أطماع صدام حسين تتجه نحو دولة الكويت، تحت ذرائع وحجج لا أساس لها، متجاوزاً كل المبادئ والقيم التي تربط دول الخليج بالعراق، بل غاب عنه حتى الفكر الاستراتيجي، وهي طبيعة نظم حكم الفرد، لم يستوعب بأن منطقة الخليج منطقة محظوظة، ليست فقط على العراق، بل حتى على الدول الكبرى، وهو ما تدركه إيران أيضاً، لذلك هي تهاصر دول الخليج عبر مشروع ثوري، يتم تصديره عبر وكلاء وميليشيات مسلحة، الذي تعتبره السعودية إرهاب دولة أكثر خطورة من إرهاب المجموعات كداعش، وتعتبر مواجهته أولوية.

منذ أن دعمت الولايات المتحدة الثورة الخمينية، ولم تدعم الجماعات اليسارية، التي يمكن أن تتحالف مع روسيا، تمكّنتها من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي، ومن الغريب حاولت الولايات المتحدة في نفس الوقت في إيقاع الرئيس البكر بمواجهة مشروع الثورة الخمينية التي دعمتها، بعدما طالبت الثورة الخمينية أهل العراق القيام بثورة مماثلة، والانضمام للثورة الخمينية، لكن لم تجد الولايات المتحدة عند البكر قبلةً بمواجهة الثورة الخمينية، لأنّه كان رجل عسكري، ويعرف الآثار التي يمكن أن تتعكس على العراق، نتيجة مواجهة دولة كبرى مثل إيران، وأن الحرب لا منتصر فيها، خصوصاً وأن العراق مقبل على نهضة صناعية وتعليمية لا يود وقفها.

عرضت واشنطن على نائب صدام ما عرضته على البكر، ووُجّدت فيه البضاعة الرائجة، فدعّمت انقلابه على البكر بعد الثورة الخمينية بأربعة أشهر، وبدأت مرحلة المواجهة مع إيران التي تريدها الولايات المتحدة لمدة ثمان سنوات أكلت الأخضر واليابس، ودمرت الجيشين الإيراني والعراقي، وأوقعت النهضة العراقية وهو فخ نجحت في نصبه للدولتين.

ملف العدد

وعندما احتل صدام حسين الكويت، أعلن عن حقيقة الغزو بأن بغداد استعادت الكويت، باعتبارها المحافظة الـ ١٩ التابعة للعراق، ولم يتتبه صدام حسين في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن، وطالبه بالقرار ٦٦٠ بالانسحاب من الكويت، وأنها ستكون بداية انهيار دولة العراق، تالت بعد ذلك العقوبات، وبعد عملية درع الصحراء لتحرير الكويت، شاركت فيها إلى جانب القوات السعودية قوات مصرية وسورية بالإضافة إلى قوات باكستانية وقوات عالمية متحالفة، وصل عدد الجنود إلى مليون جندي، استنزفت موارد دول الخليج، عانت بعدها دول الخليج من جمود التنمية لفترة طويلة، خصوصاً بعدما صاحبها هبوط أسعار النفط المصدر الرئيسي للدخل.

في ٢٢ فبراير ١٩٩١م، قبل صدام حسين بالاقتراب الروسي بالانسحاب من الكويت، لكن السعودية وأمريكا رفضتا وشككت في نواياه، وفي ٢٦ فبراير انسحب صدام حسين من الكويت بتدمير حقول النفط، عندها أعلن الرئيس جورج بوش في اليوم التالي بتحرير الكويت، واستمرت العقوبات مفروضة على العراق، حتى تم اتهام العراق بحيازته أسلحة محرمة قبل غزوه في عام ٢٠٠٢م، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وهو غزو لم تكن السعودية توافق عليه بل عارضته بشدة.

تم تسليم العراق لإيران على طبق من ذهب، لم تحلم إيران بهذا التسلیم، الذي كانت تطمح له تاريخياً، وكانت تقف لها الدولة العثمانية بالمرصاد، وبدأت إيران تتجه إلى تشكيل تحالف صهيوناري للإجهاز على القومية العربية، التي هي أداة الإسلام ومادته، لأن النبي الإسلام عربي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية لهذا الدين الحنيف.

وكان هذا المشروع ينقض إعادة تشكيل الإسلام العالم على أساس نظرية الاستخلاف للإنسان التي ترتكز على أساس القيم والمصالح دون تمييز بين دين أو جنس أو قومية، قائم على أساس التعاون المشترك وفق أساس العدل والتفاوض.

لم يجد أعداء الدين الإسلامي سوي تشكيل هذا التحالف الصهيوناري رغم العداء الظاهر في الإجهاز على العرب، قبل أن تقوى شوكتهم، خصوصاً بعد الاضطرابات التي ضربت المنطقة العربية في عام ٢٠١١م، ويعيش العراق الآن احتجاجات وحركات تظاهري يستهدف استعادة وإصلاح الدولة، وهذه المرة ثورات ضد الفساد الطائفي تمتد من العراق إلى لبنان بدعم المرجعية الدينية على السنيستاني من أجل تحرير العراقيين أنفسهم من الوصاية الإيرانية.

بسبب أن المرجعية العراقية ترفض ولادة الفقيه التي استوحي الفرس نظرية الإمام المعصومة التي تختطف الحق الرباني على

استمرار الخلافات والشكوك بين الشيعة والسنّة والأكراد. ولا يزال المالكي حاضراً في المشهد العراقي، يخلط الأوراق في ذكرى سقوط الموصل، ويتهم أطهافاً سنّية باستهداف التجربة الشيعية، وكأنها تجربة ناجحة، وحتى العبادي بدلاً من تمرير قانون الحرس الوطني إرضاء لإيران وأتباعها من الحشد الشعبي، فإنه يصر على الحشد الشعبي، ويعتبره الدولة، استمراراً لسياسات المالكي التابعة لإيران.

أثار قرار الرئيس أوباما بأنه لا يملك استراتيجية كاملة لمحاربة داعش، أثارت موجة انتقادات واسعة، لكن يجب لأن يستغرب من مثل ذلك التصريح، وهو تصريح يقع ضمن استراتيجية أمريكا المعتمدة، من أجل تحقيق استراتيجية أمريكية معدلة على أنتهاض

الموت والدمار، ونجد عشائر الرمادي يستقبلون قرار أوباما بعد سقوط الرمادي في يد داعش، وهروب القوات العراقية بإرسال المدربين بامتعاض فيما هم يطالبون أوباما بالسلاح.

أعلن قائد عمليات الأنبار إلى تأخير معركة الرمادي تنفيذاً لأجندة خارجية، بعدما أعلن هادي العامري رئيس الحشد الشعبي تأجيل معركة الأنبار نيابة عن العبادي، ويعتبره البعض الرئيس الحقيقي للعراق، ويمتلك الحشد الشعبي ما لا يمتلكه الجيش من العتاد العسكري، ويصرف

لأفراده رواتب، بينما تم قطع الرواتب عن الشرطة في الأنبار، ومنع عنهم السلاح وحتى المساعدات التي وصلت العراق من أمريكا ومن الدول العربية لمساعدتهم لم يتم تسليمها لهم.

أهداف أمريكا في العراق تستفيها من تصرح الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة عن عزم واشنطن في إقامة قواعد عسكرية أخرى في العراق على غرار قاعدة الأنبار القديم التي سوف تؤوي الـ ٤٥٠ الإضافيين الذين وافق أوباما على إرسالهم إلى العراق إلى جانب ثلاثة آلاف عسكري موجودين منذ رحيل القوات الأمريكية أي أنها بدأت تجني ثمار عودتها إلى العراق بطلب الشعب العراقي بعدما رحلت القوات الأمريكية عام ٢٠١١م. كما استخدمت داعش ورقة تعديل استراتيجية أوباما، الذي واجه انتقادات متزايدة في داخل أمريكا، بعدما أمر بسحب القوات الأمريكية عام ٢٠١١م، التي تواجهت من أجل تنفيذ استراتيجية أمريكا من أجل الانتشار في مناطق الشرق الأوسط، وهو الآن يستعيد هذا التواجد عبر إنشاء قواعد جديدة في العراق.

إذا سقط الرمادي، وتتأجل معركة الأنبار، هي ضمن الصراع القائم ما بين إيران والولايات المتحدة، فهل تتعايش إيران مع الوجود الأمريكي في العراق؟، كما أنه يزعج هذا التعاون السعودية و يجعلها تراقب هذا التعاون الذي سيكون على حساب مواصلة إيران تمددها في المنطقة.

إيران إلى دولة طبيعية، والعودة بإيران إلى الحظيرة الدولية كما يدعى أوباما وهو ادعاء لم يقنع دول الخليج. رغم أن سيطرة الملالي لا زالت متماسكة، والإصلاحات في إيران من الفرضيات البعيدة، وروحاني في السنة الثالثة من حكمه لم يتمكن من تفويض أي محاولة إصلاحية، ولا يزال الاقتصاد الإيراني قابعا تحت وطأة العقوبات، والتي أدت لتفاقم الأوضاع نتيجة للفساد الذي يقوده الملالي لتجوية نفوذهم عبر فيلق القدس الذي يقوده قاسم سليماني، ويشعر وسيطر على الشبكات الإيرانية خارج إيران، ودعم نظام الأسد من خلال تجنيد المترفة من لبنان وأفغانستان وطاجيكستان والعراق تبقى الصالحة بين السعودية وإيران وهم مثلاً تمنى واشنطن من أجل عودة الاستقرار إلى المنطقة ومواجهة الإرهاب، بينما ترى السعودية أولوية محاربة إرهاب دولة إيران المتمثل في الميليشيات النشرة في المنطقة العربية التي تحارب بالوكالة.

وكما وقفت واشنطن أمام صدام حسين عندما أراد السيطرة على منطقة الخليج، لن تسمح لإيران أن تبسيط هيمتها على منطقة الخليج عبر الحرب بالوكالة، يتضح هذا بعد منع واشنطن من إيقاف السفينة الإيرانية التي أرادت الوصول إلى الحوثيين عندما أرسلت المدمرة روزفلت، والتي أبحرت تحت ضجة إعلامية لاختبار قوّة التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، فهل وقعت إيران الدرس؟ رغم ذلك لن تراهن السعودية إلا على مواقف أكثر جدية مثلاً هي تولت بنفسها قيادة عاصفة الحزم لإيقاف ميليشيات الحوثي وعلى عبد الله صالح في اليمن. إن التعاطي مع الاتفاق النووي باعتباره أحد عناصر معادلة جديدة توفر في مسارات المنطقة، وبدلاً من جنوح إيران نحو التهدئة والتسويات، وإبداء مجموعة من الحلول، اتجه الحرس الثوري نحو مزيد من إرباك المشهد الإقليمي، من أجل إطالة عمر الاضطرابات المتذبذبة في المنطقة، خصوصاً في المناطق الساخنة التي تعتبرها مناطق تابعة للهيمنة الإيرانية في الكويت والبحرين.

بدأت إيران في إرباك المشهد الإقليمي بتصريح نوري المالكي نائب الرئيس العراقي تجاه السعودية عندما طالب بوضع السعودية تحت الوصاية الدولية، كرد على المجتمع الدولي الذي وضع إيران تحت الوصاية الدولية، تهدف تلك التصريحات الاستفزازية إلى تأكيد فصل بغداد عن محيطها العربي لتحصل على موافقة أميركية، وضرب أي تقارب عراقي سعودي خصوصاً بعد الاحتجاجات الشعبية ضد المحاصصة وضد الفساد التي تتهم السعودية بأنها خلف تلك الاحتجاجات، أو على الأقل عاصفة الحزم التي تقودها شجعت تلك الاحتجاجات.

غرار صكوك الغفران التي تقدمها الكنيسة لأتباعها، لكن الفرس تفوقوا على الكنيسة، بينما ربطوا نظرية الإمام المعصوم عبر ولائية الفتية بالفنود السياسي لمتمديد رقة الشيعي على حساب مناطق السنة، مما جعلها تبذل جذور تصنيف مفتول سنة وشيعة في أوساط المسلمين، وإيران تنشر أفكارها من خلال مدارس ودور الأيتام في جنوب العراق مستنسخة مشروع التنصير.

لعب التحالف الصهيونفاري على وتر هذا التقسيم، لتحقيق هيمنة اقتصادية وسياسية، عبر ارتهان إرادات الشعوب المتولدة بمستنقعات الصراع المذهبي، عبر وكلاء لها في العراق وفي لبنان والبحرين واليمن، لكن كانت عاصفة الحزم لها بالمرصاد، وهي مرحلة جديدة مخالفة لواجهة غزو الكويت، بتحالف دولي، في حين استطاعت عاصفة الحزم مواجهة وكلاء إيران في اليمن بتشكيل تحالف عربي إقليمي إسلامي بقيادة السعودية، أي أن أمن دول الخليج والدول العربية سيكون بيد أبنائه هذه المرة.

العراق الآن بين الهيمنة الإيرانية عبر وكلائها المتمثلين في الميليشيات العديدة في العراق، لتضمن إيران السيطرة على العراق، ولخلق ضمان التناقض بين تلك الميليشيات لخدمة الأجندة الإيرانية، لكن عاصفة الحزم حرّكت شجون العراقيين في استعادة الإرادة العربية، لأنهم خرجوا من تهور صدام حسين إلى الهيمنة الإيرانية التي تفرض أجندات غير وطنية همشت السنة والأكراد وهشمّت العراق كبلد ووطن.

ونتيجة الضغط على العبادي ومحاصرته من قبل أتباع إيران في العراق، من أجل أن يستنسخ تجربة سلفه المالكي في إدارة الحكومة العراقية، وهناك مظاهرات جماهيرية تحرج التحالف الوطني الحاكم بعد تفاقم خلافاته الداخلية، خصوصاً بعد رفض المجلس الأعلى مرشح ائتلاف المالكي لرئاسة التحالف الوطني الحاكم.

ومن أجل تهدئة خواطر المتظاهرين، أصدر العبادي قراراً بشمول المنطقة الخضراء في بغداد بمن فيهم الرئاسات الثلاث بالقطع المبرمج للكهرباء، بينما اتهم القيادي البارز في التيار الصدري الأعرجي حكومة المالكي وغيرها في العراق بإهانة نحو تريليون دولار منها ٢٠٠ مليار دولار منح ومساعدات منذ عام ٢٠٠٤، وقال لا توجد حسابات كيف تم إنفاق تلك الأموال لا يوجد إنجاز على الأرض.

الملالي لا يزالون في حالة وهم، في حين إيران أصبحت تحت وصاية الدول الكبرى بعد التوقيع على الاتفاق النووي، ومن السخرية أن تصبح إيران قوة كبرى إقليمية تسعى لبسط سيطرتها ونفوذها على منطقة الشرق الأوسط، بل إن الاتفاق النووي أتى لدعم الاعتدال في إيران ضد المتشددين، لتحول

المصالحة السعودية - الإيرانية مقرونة بتخلي إيران عن إرهاب الدولة ودعم ميليشيات الحرب بالوكالة في المنطقة

العربي، حتى لا تقوم له قائمة، لكن عاصفة الحزم كانت استثناء، وستواجهه هذا المخطط. السعودية على يقين بأن إيران تصر على أن تكون جزءاً من الفوضى في المنطقة، ولن تقبل السعودية أن تكون إيران مشاركاً في خلق الشرعية والدولة الوطنية، التي تراها تتعارض مع مشروعها الفارسي الثوري، رغم أن ٤٠ في المائة من الشعب الإيراني يعاني الفقر نتيجة العقوبات المفروضة على إيران من قبل المجتمع الدولي، ونتيجة ممارسات الملالي الذين يحرسون تنفيذ المشروع الفارسي في المنطقة، ولم يتوقعوا أن تقود السعودية تحالفها لمواجهة هذا المشروع.

وكما استثمرت المفاوضات النووية، هي أيضاً تريد أن تستثمر قلق الغرب في إنجاح تلك المفاوضات، حتى لا تنهار، وحتى يدفع لها الغرب وخاصة الولايات المتحدة الثمن على حساب دول المنطقة.

لكن السعودية ستقف لها بالمرصاد، أمام تسلم مثل هذا الثمن على حساب أمن المناطق العربية، ومواجهة حالة التفكك في الدول والمجتمعات، وستكون السعودية مدعاً شرعاً عن الأمن العربي كتركيا التي دافعت عن مصالحها، ووقفت أمام محاربة داعش دون محاربة الأكراد الذين يهددون منها.

السعودية لن تقف أمام استراتيجية أوباما الجديدة التي يدعوها بتعذر القوى في المجال الدولي والإقليمي، خصوصاً بعد أفال قوة الولايات المتحدة المطلقة، حتى لا تتحمل تكاليف نياية عن قوى عالمية وإقليمية، وتريد أن تتوزع التكاليف على الجميع، بدلاً من أن تتحملها الولايات المتحدة بمفردها، ولكن يجب أن تكون تلك الاستراتيجية وفق قانون النظام الدولي ولن تقبل أن تكون على حسابها.

هناك تعامل سعودي عاقل في التعامل مع المتغيرات في المشهد الإقليمي والنظام الدولي، والخطير أن إيران تقرن التفكك الذي تمارسه عبر وكلائها وبالإرهاب، لتحقيق هدف مركب، والتوصل إلى تحقيق تفككين، تفكيك دولي، وتفكيك مجتمعي، الذي يؤدي إلى التقسيت، وليس إلى التقسيم، حتى تمنع بروز قوى إقليمية عربية قادرة على مواجهتها، وهي تنفذ مخططات دولية بأجندة إيرانية. ●

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

تلك التطورات أتت بعد التفاهيم الأميركي الإيرانية في العراق بعد توقيع الاتفاق النووي مؤخراً، أدى إلى رفع الفيتو الأميركي عن فصيلين من الحشد الشعبي مدعومين من إيران بما عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله من المشاركة في تحرير الأنبار مقابل رفع تحفظ هذين الفصيلين عن مشاركة الطيران الأميركي، مع الإبقاء على تحفظهما بشأن رفض وجود قوات أميركية، حتى تسمح إيران لأميريكا بإقامة قواعد عسكرية ثابتة في العراق، وكانتى كارتر وزير الدفاع الأميركي إلى أن المشاركة السنوية في الحملة على الرمادي أساسية لنجاحها.

تلك التطورات تفرض على السعودية السعي بشراسة إلى منع طهران من تثبيت الهيمنة على العراق، بعدما كشفت تلك التطورات عن المؤامرة الحقيقة التي قادها المالكي في عهده عندما سمح بتسليم ستة ألوية بأسلحتها لداعش، بعدها أعلنت داعش عن الدولة الإسلامية، ما يمثل انتقام المالكي من ثورات السنة في الأنبار، ضد تهميش المالكي للسنة، واتهامهم بالإرهاب، ولا يزال السياسي مستمراً بهيميش السنة في العراق.

انتقام المالكي من السنة التأثيرين ضد هذين الذين كانوا سبباً في إسقاطه، لكنه نجح في إثبات أن السنة إرهابيون، وهو جزء من مخطط تثبيت هيمنة مشروع الفارسي، وهيمنة الطائفة الشيعية على السلطة في العراق، مع استمرار المخطط في تهميش السنة، والهيمنة على مناطقهم، بعد تحريرها من داعش على أيدي الحشد الشعبي، مع مشاركة محدودة من السنة، من أجل أن تبدو الولايات المتحدة بأنها تدافع عن حقوق السنة في العراق.

تسعى السعودية بعد الاتفاق النووي، إلى استعادة الهويات الوطنية في كافة دول المنطقة، وستركز في الآونة الحالية على ساحتين هما اليمن ولبنان، وإعادة تكوين السلطة في هذين البلدين بالبناء على المرتكزات الفعلية للهوية الوطنية، وستعمل على العراقيين في المطالبة باسترداد الإرادة العربية بعد اكتشاف المخطط الصهيوني-فارسي في العراق.

تدرك السعودية أن الرهان الغربي على عودة إيران بشكل طبيعي إلى المجتمع الدولي ليست مجانية، ولها ثمن، لذلك تقف السعودية أمام دفع هذا الثمن، الذي سيكون على حساب الهويات الوطنية في المنطقة العربية، لأن إيران تستهدف جانبي رئيسين في المنطقة العربية هما الهوية العربية والوطنية، والقضاء عليهما عن طريق خلق الصراع المذهبي والإثنوي عبر تشكيل ميليشيات تابعة لها تسيطر على الوضع الهش الذي فرضته لتفتت الجسد

أمريكا... بين سقوط بغداد وتسايم العراق لإيران

كتبت الصحفية الأمريكية هيلين كوبير في الثالث من أبريل الماضي، في صحيفة نيويورك تايمز حول التعاون الأمريكي - الإيراني في العراق «إن الطائرات الأمريكية تقصف من الجو وقوات الحشد الشعبي وقاسم سليماني يقود القوات في الأرض، تعاون عسكري بين الولايات المتحدة وإيران، ولكن لا أحد منها يريد أن يعلن ذلك صراحة على الملأ!» وكتب مايكل كيلي في Business Insider في الرابع من أبريل أن إيران والولايات المتحدة متعاونتان في العراق أكثر مما يتصور الشعب. وكتب جاري سيك مسؤول الملف الإيراني في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي بارتر وعهد الرئيس ريغان، في الرابع من يونيو الماضي «إن مهمة الولايات المتحدة أصبحت معقدة، عندما غزا جورج بوش أفغانستان وإسقاط حركة طالبان العدو العنيد لإيران على حدودها الشرقية ثم احتل العراق وإسقاط نظام صدام حسين عدو إيران على حدودها الغربية، وسلم الحكم في بغداد للشيعة حلفاء طهران، وجعل إيران قوة إقليمية كبيرة، بإسقاط عدو طهران، هدية على طبق من فضة قدمها لإيران.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

البترول والدولار

وقال الكاتب الأمريكي المعروف ثوماس فريدمان، إن حرب العراق هي حرب المحافظين الجدد، وهم الذين سوّقوا الحرب إعلامياً، وأستطيع أن أذكر لك 25 شخصاً لوتمن عليهم بعيداً في جزيرة نائية لتجنب الولايات المتحدة الحرب، وكما قال ريتشارد هاس إن حرب العراق حرب الاختيار وليس حرب الضرورة، وبذهب أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد ستيفن والت بالقول بأن الحرب لم تروج لها القيادة العسكرية ولا الاستخبارات الأمريكية (CIA)، ولا وزارة الخارجية الأمريكية وحتى شركات البترول، ولكنها مجموعة من المحافظين الجدد هم الذين قدموها عريضة إلى الرئيس بل كلنتون عام 1998، من الهجوم على العراق ولكن رفض مطلبهم وحاجتهم، على اعتبار أن العراق يشكل توازن قوى إقليمي آنذاك ضد إيران. ولكن هؤلاء المعنيين وجدوا أنفسهم في السلطة حول جورج بوش الابن بعد انتخابه رئيساً، من أمثال رامسفيلد وجون بلتون، بول وولفويتز وزلمان خليل زادة وريشارد بيرل، فأخذوا في تنفيذ خطتهم لاحتلال العراق وإسقاط النظام العراقي تحت شعارات مضللة مثل محاولة امتلاك السلاح النووي وأنه بلد دكتاتوري وأنهم يريدون نشر الديمقراطية، وكلها تضليل سياسي لقلب توازن القوى الإقليمي لصالح إسرائيل. وكما يقول جون شابمان مساعد الوزير البريطاني للخدمة البريطانية (1962-1996)، البترول والسيطرة عليه والدولار الأمريكي وراء الاحتلال، ويشهد بقول نائب الرئيس ديك تشيني، إن الذي يسيطر على تدفق البترول سيكون له تحكم ليس في الاقتصاد الأمريكي فقط بل



ملف العدد

إلى نائب الرئيس آنذاك ديك تشيني، وحل الجيش العراقي خدمة لإسرائيل ، جيش تأسس عام ١٩٢٠ وهو جيش محترف شارك في جميع الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣ . كما أن حل الجيش العراقي كان خدمة لإيران التي حاربها لمدة ثمان سنوات ، وكان العراق بجيشه يشكل توازن قوى إقليمي، واعتبرت الولايات المتحدة وحتى إيران أن قيادات الجيش العراقي من السنة ومعظم الجيش من السنة وهذا لا ينطبق مع الواقع آنذاك فالجيش والقيادات العسكرية فيها السنة والشيعة والكرد . وببدأ بريرم والمعارضة التي معظمها من الشيعة الذين كانوا في العراق، حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى جماعة الحكيم وإياد علاوي الذي اعترف أنه تعاون مع خمسة عشر جهاز مخابرات للإطاحة بالنظام العراقي وأحمد الجلبي الذي كلفت CIA شركة إعلامية أمريكية لتلميعه كمعارض علمًا بأنه ليس لديه مؤيدين في داخل العراق أو حتى خارجه، هؤلاء هم من سلمتهم الإدارة الأمريكية حكم العراق، وببدأ في إنشاء جيش طائفي من كتائب بدر وغيرها التي كانت في إيران ، فالبقاء السياسي ، تسليم الحكم لإيران بطريقة غير مباشرة .

ويقول الخبير الاستراتيجي الأمريكي جون روب الذي كان من المتخصنين في مقاومة التمرد أن حل الجيش العراقي وفر ما يقرب من ٢٠٠،٠٠٠ شخص من المدربين عسكرياً ومنهم محترف ما بين الاستخبارات العراقية والجيش العراقي وقوات خاصة بحل الجيش دفهم للقتال في حرب عصابات ضد القوات الأمريكية . واتخاذ قرار اجتثاث البعث يعني حسب قوله ١،٥ مليون شخص كانوا أيضاً في الحزب أصبحوا أيضاً ضد القوات الأمريكية .

وبذلك نجد أن الأخطاء الاستراتيجية الأمريكية، تسليم المعارضة الشيعية التي كانت في إيران وحل الجيش والبعث خدمة لإيران، وأصبح جماعة إيران ويدعم أمريكي هم الذين يحكمون العراق، وظهر جلياً عداء الولايات المتحدة للسنة في العراق ودعمها للشيعة، مما أدى إلى بروز سرعة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال مما أنهك القوات الأمريكية والتي أخذت تبحث عن التعاون الأمني في العراق من إيران، فقد كان ضباط الارتباط الإيرانيين مع الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وهناك تنسيق أمني بين الولايات المتحدة وإيران.

الدستور الصائفي والفيدرالية

بدأ الإعداد للدستور الصائفي في ظل الحاكم الأمريكي بول بريرم في أغسطس ٢٠٠٢ ، إضفاء شرعية دستورية على

الاقتصاد العالمي، والثانية أن الولايات المتحدة بعد إلغاء اتفاقية بريتون وودز ١٩٧١ وإعلان الرئيس نيكسون بإلغاء ربط الدولار بالذهب وتعويمه، اعتمدت على الطلب على الدولار في التجارة الدولية وبيع البترول بالدولار عالمياً يعزز مكانة الدولار ، ولكن إعلان العراق لبيع بتروله باليورو وكذلك ما أعلنته إيران عام ١٩٩٩ ، والخوف من أن تحذو دول أخرى حذوها مما يعكس على الدولار كعملة دولية، كما أن إدارة بوش يطلق عليها إدارة شركات بترول فقد كان تشيني مديرًا لشركة البترول Halliburton ، والرئيس بوش من عائلة بترولية وكما وأشار شابمان، إن أسلحة الدمار الشامل العراقية لتضليل الرأي العام .

التأثيرات

الأمريكية تقصف من الجو وسلاماني يقود المعركة على الأرض

حاكم أمريكي بدون استراتيجية

إن إدارة جورج بوش شنت الحرب وليس لديها خطة استراتيجية لما بعد الاحتلال، والدول الكبرى تورط أحياناً في قضايا خطيرة، الولايات المتحدة في كوريا عام ١٩٥٠، عندما استهانت بالدور الصيني فتقاجأت بـ ٣٠٠ ألف صيني يواجهونها في كوريا الشمالية حتى انسحب إلى خط عرض ٣٨، وفشلت في فيتNam وتورطت بـ ٥٠٠ ألف جندي في فيتنام على حدود الصين، ثم تورطت في العراق،

وتصورت أن الشعب العراقي يستقبلها بالورود كما صورتها المعارضة في الخارج ، والتي كان بعضها في إيران ، فكما قال ستيفن والت، يجب أن لا تستمع واشنطن للمساعدة التي تسعى للسلطة عن طريق واشنطن، فالمعارضة الشيعية وإيران وبتأييد المرجع الشيعي علي السيستاني كلها كانت تدفع واشنطن لتسقط النظام العراقي عدو إيران اللدود، فكان الاحتلال خدمة للأهداف الإيرانية، دول كبرى تحتل دولة خارج نطاق الأمم المتحدة، وليس لديها ما تفعل بعد الاحتلال فكان التخطيط السياسي هو سياسة واشنطن في العراق .

حل الجيش واجتثاث البعث وتسليم السلطة لحلفاء إيران

إن الأخطاء الاستراتيجية الجسيمة التي اعترفت بها الإدارة الأمريكية والتي خدمت إيران في العراق، حل الجيش العراقي واجتثاث حزب البعث كما تصرف ذلك الإدارة الأمريكية وبيكر ذلك في مقابلة له في ١٨ مارس ٢٠١٢ « لقد عملنا أخطاء استراتيجية كبيرة، لم نتوقع أن تبدأ المقاومة ضدنا وليس لدينا استراتيجية لمواجهتها ». وصل الحاكم الأمريكي للعراق بول بريرم في ١٤ مايو ٢٠٠٣ ، وكانت سقطت في ٩ أبريل ٢٠٠٣ ، وحتى الآن يتبرأ بول بريرم من مسؤولية حل الجيش العراقي وكذلك الرئيس بوش وحتى رامسفيلد وزير الدفاع ، وتجهه أصوات الاتهام

في رد فعلها ضد الاحتلال أسرع مما حدث في فيتنام، ولذلك فكرت الإدارة بالانسحاب من العراق وكان شعار الرئيس باراك أوباما في حملته الانتخابية الانسحاب من العراق وأفغانستان، بل ذهب فيما بعد وزير الدفاع الأمريكي في نهاية عهد بوش وأيضاً استمر في عهد أوباما ، روبرت غيت بالتصريح علانية « إن أي وزير دفاع أمريكي يدعوا إلى إرسال قوات عسكرية برية للشرق الأوسط وأسيا يجب فحص قدراته العقلية، ونلاحظ أن أوباما في أفغانستان والعراق وحتى خلال الأزمة السورية يؤكد على عدم إرسال قوات أمريكية بل يريد من الدول الإقليمية التدخل، ونجد أن الولايات المتحدة تنسق صراحة مع إيران في العراق وتسمح للقوات الإيرانية تحت شعار الحشد الشعبي في العراق. إن تكلفة الحرب في العراق بلغت حتى أبريل ٢٠١٥م ٢٠٢ تريليون دولار ، وجملة تكلفة الحرب في العراق وأفغانستان ، ٤٤ تريليون دولار وتهجير ٦٧ مليون نسمة من العراقيين والأفغان والباكستانيين وحوالى ٢١٠ ألف قتيل مدني على يد الصراحتات الحزبية ، ٢٧٠ ألف قتلا في الحرب مباشرة من السكان ومقتل أكثر من ٦٠٠ جندي أمريكي عدا عن الجرحى والمعاقين بسبب الحرب وما تبعها من أمراض نفسية، وكان الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١ ، تاركة العراق في حرب أهلية وجماعات متطرفة ودولة فساد احتلت مرتبة ١٧٠ من ١٧٥ في قائمة الفساد العالمي ، فلا حققت الديمقراطية ولا الأمان ولا وحدة ودولة ينخر فيها الفساد يسيطر عليها عملاً إيراني الدين تربوا في أحضانها من قيادات حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى جماعة الحكيم .

رئيس الأركان الأمريكي الجديد: دولة شيعية وكردية ولا مكان للسنة
إن الفشل الأمريكي صراحة وكذلك التعاون مع إيران، ويظهر ذلك جلياً مما قاله رئيس الأركان الأمريكي الجديد، جوزيف دلينفورد، أثناء جلسات الاستماع لتعيينه في مجلس الشيوخ الأمريكي في الثامن والعشرين من يوليو ٢٠١٥ ، وهو جنرال قادم من مشاة البحرية الأمريكية « يمكن تقسيم العراق إلى دولتين واحدة شيعية وأخرى كردية ولا تتصور دولة سنوية من حيث الموارد الاقتصادية والبترول »، ويضيف بدأنا في تسليح الأكراد وتدميرهم وهم حسب قوله أقوى قوة برية في العراق وسوريا . وفي الواقع إن تقسيم العراق حلماً يراود إسرائيل والمحافظين الجدد في واشنطن ، حتى أن نائب الرئيس الأمريكي الحالي جوزيف بايدن في مقالة له في صحيفة نيويورك تايمز ، الأول من مايو ٢٠٠٦ ، عندما كان في مجلس الشيوخ كتب يدعوه إلى تقسيم العراق إلى أقاليم طائفية، كردية، شيعية، و逊ية، ويتردد نفس الحديث اليوم

سياستها الطائفية، وتألفت لجنة الدستور التحضيرية مؤلفة من ٢٥ عضواً: ١٢ من الشيعة العرب، ٥ من السنة العرب، ٥ من السنة الأكراد وتركماني واحد ومسحي واحد بينهم ثلاثة نساء (واحدة تركمانية وإثنان شيعيان). ولكن الدستور لم يصدر بسبب الخلافات فكان تهديد الحكومة الأمريكية بأن يصدر الدستور بأسرع وقت حده وزیر الخارجية الأمريكية آنذاك كولن بول بستة أشهر، ثم تكون لجنة لصياغة الدستور برئاسة عدنان الباجه جي وأجريت الانتخابات العامة في ٢١ يناير ٢٠٠٥ لافضاء الشرعية على الدستور الجديد، وقاطع العرب السنة التصويت على الدستور الذي أهمل عروبة العراق فقد نصت المادة الثالثة «العراق بالمتعدد القوميات والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في

الجامعة العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي»، وال伊拉克 دولة اتحادية في المادة الأولى.

وقد جاء هذا النص بعد ضغوط عربية، وجاءت عبارة عضو مؤسس في الجامعة العربية ولم ينص صراحة أن العراق جزء من الأمة العربية ٩٦

إن الدستور لا ينص على توزيع المناصب السيادية لطائفة معينة، لكن توزيع عدد المقاعد في المجلس النيابي على المحافظات بالنسبة لها، حدد عملياً الطائفية التي ينتمي إليها رئيس الوزراء وهو بموجب الدستور يشغل منصب القائد العام

للقوات المسلحة، وله صلاحية اختيار الطاقم الوزاري، على نحو لا يستطيع معه الطرف الآخر تغيير قواعد اللعبة، بحيث سيبدو وجود ذلك الطرف مجرد ديكور لتحسين صورة المسرح السياسي. ولذلك نجد أن رئاسة الحكومة العراقية بعد الاحتلال من الشيعة إبراد علاوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وابراهيم الجعفري (٢٠٠٦-٢٠٠٥) ونوري المالكي (٢٠١٤-٢٠١٦) ثم حيدر العبادي (٢٠١٤-) ، والسياسة الطائفية هي شعار الحكومات المتعاقبة وتعميم السنّة، بل إعلان الحرب عليهم من ممارسة شركة بلاك ووتر إلى سجن أبوغريب والسجون الأخرى السرية التي فرخت لهم باعتراف المسؤولين الأمريكيين أن تصفهم بالحركات الإرهابية المتطرفة بسبب التعذيب الذي مورس عليهم في المعتقلات الأمريكية ودعم واشنطن. واعترف مدير مركز الاستخبارات العسكرية السابقة مايكيل فيلن، أن السجون الأمريكية في العراق كانت مسؤولة عن تطرف الآلاف من الشباب العراقيين، وكثير منهم يقاتلون الآن مع داعش.

تكلفة الاحتلال، ٤٤ تريليون دولار والانسحاب

إن تكلفة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة في العراق كانت باهظة بل لم تكن تتوقع نتائجها بسبب المقاومة المسلحة، تورطت إدارة بوش في أفغانستان والعراق، وكانت المقاومة العراقية سريعة

حد الجيش العراقي قدم العراق هدية إلى إيران باعتراف واشنطن وإعلان بيع النفط باليورو عجـد الضربة

بريطانيا تستغل الصراع الطائفي في سوريا والعراق وتسابق كل منها على الاستثمارات في إيران بعد توقيع اتفاقية المفاعل النووي الإيرانية وأخيراً تبادلت بريطانيا وإيران فتح السفارات بينهما.

الجنرال قاسم سليماني والعم سام في سير واحد

إن الجيش العراقي الطائفي الذي دربته القوات الأمريكية بعد حل الجيش العراقي انسحب من الموصل وغيرها أمام داعش، إن المستشارين العسكريين الأمريكيين الذين أرسلهم أوباما حوالي ٤٥٠ مع القوات الإيرانية والحسد الشعبي جنباً إلى جنب في القواعد العسكرية العراقية، ووفقاً للتقارير الصحفية الأمريكية ٢٢ يونيو ٢٠١٥ (Bloomberg View) ، فإن القوات الأمريكية والقوات الشيعية معاً في قاعدة التقدم العسكرية في الأنبار، وقد علق السناتور جون ماكين رئيس لجنة الخدمات العسكرية بمجلس الشيوخ على هذا التعاون بقوله "إنه عمل يجرح شعور العائلات الأمريكية التي جرح وقتل أبناؤها قبل عشر سنوات مع الميليشيات الشيعية، وكيف يفهمون دعم هؤلاء وتزويدهم بالسلاح وهم كانوا أعداء بالأمس"؟! ولعل أبلغ وصف لعلاقة الولايات المتحدة مع إيران في العراق، هو غلاف المجلة البريطانية THE WEEK، عندما صورت العم سام والجنرال سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني في سير واحد ٦٦ وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق لأكثر من عقد من الزمن، تركته في الفوضى السياسية والفقر والفساد وانعدام الأمن والكهرباء والماء الصالح للاستعمال والمظاهرات في شوارع المدن العراقية تطالب بالعيش الكريم، وسلمته لإيران تحت شعار محاربة داعش بعد أن شاركت في صناعتها ٦٦ إن الولايات المتحدة أدت إلى أن تتغلغل إيران في العراق عسكرياً ودينياً من خلال المراجع الشيعية وال العلاقات الاقتصادية.

ولكن إيران والولايات المتحدة معاً لم تتحقق الأمان ولا الاستقرار في العراق والجماهير خرجت مؤخراً في شوارع المدن العراقية وبعضاً يهتف ضد إيران والولايات المتحدة لدعمهما حكومات طائفية وفاشية نهبت العراق في بلد غني بالموارد الاقتصادية والطاقة والمياه؟

على لسان رئيس الأركان الجديد، دينفورد، وهذا يفسر القلق التركي من دعم واشنطن للأكراد ودعمهم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، أبرز الأحزاب الكردية ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا بزعامة صالح مسلم وهو من مؤيدي الأسد، والمبرر الأمريكي أن الحزب يقاتل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقال الرئيس التركي بأن بلاده لن تسمح مطلقاً دولة للأكراد في شمال سوريا، وكانت الصحافة التركية قد نشرت عن تصفيية عرقية ضد العرب والتركمان في المناطق التي سيطرت عليها في قتالها مع داعش.

مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) حذرنا ولكن!

إن التخبطي في السياسة الأمريكية في المنطقة يؤكد الفريق المتقادم مايكل فلين، والذي ترأس وكالة الاستخبارات الدفاعية بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، وكيفية تقاعس الإدارة الأمريكية خلال السنة الأولى من الحرب السورية. فيقول فلين، بأن دراسة "سرية" أجرتها وكالة الاستخبارات الدفاعية DIA في أغسطس ٢٠١٢، وتم الإطلاع عليه في مايو ٢٠١٥ تحت قانون حرية المعلومات، حذرت من الفوضى في سوريا ومن الممكن أن تسمح بإنشاء جيب سلفي متشدد في المنطقة الصحراوية شرق البلاد، وتوقع الاستخبارات الدفاعية فعلًا لصعود خلافة داعش. وحسب قول فلين فالدراسة وزرعت على ١٧ وكالة استخبارات أمريكية وحتى الخارجية الأمريكية، ويظهر أن التجاهل للتقرير مقصوداً وكما يقول براد هوف في Levant Report، أن التجاهل مقصود لقيام منطقة للتيارات المتطرفة، قرار متعمد، فالجماعات المتطرفة كانت تجد من يخترقها وقد تكون تجربة أفغانستان تكرر كما قال موظف قنصلي سابق في وزارة الخارجية الأمريكية مايكل سبرنجمان بأن الاستخبارات الأمريكية CIA كانت تتدخل لمنع التأشيرة لتشجيع القتال في أفغانستان (سبتمبر ١٩٨٧ - مارس ١٩٨٩)، والمدهش أيضاً أن الاستخبارات البريطانية لها أيضاً دورها في دعم بعض الجماعات كما ورد في صحيفة The Guardian في الثالث من يونيو ٢٠١٥، عند محاكمة السويسري الجنسي بهرلن جلدو بتهمة القتال مع منظمة إرهابية في سوريا مع المعارض فتبين أنه يقاتل مع الجماعة التي تدعمها الاستخبارات البريطانية MI6 مما أدى إلى إطلاق المحكمة سراحه، وتؤكد الصحيفة أن الاستخبارات الأمريكية على علم بنقل الأسلحة من ليبيا إلى جماعات في سوريا، فالولايات المتحدة وحتى

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق: الحقيقة الغائبة

منذ خمس سنوات خلت، حظيت الرؤى الفقهية والتطبيقات العملية التي أضطلاع بها (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، على اهتمام واسع النطاق من قبل رؤساء الدول، والمنظمات الإقليمية والدولية وقادة الفكر والإعلام في مختلف دول العالم، وعكس هذا الاهتمام مفارقة بين الوصف الإعلامي وبين الحقيقة الغائبة عن هذا التنظيم، وتتلخص هذه المفارقة في غياب الوصف الحقيقى لهذا التنظيم المتطرف، وإشاعة التسمية الإعلامية التي أطلقتها خصوم هذا التنظيم عليه والتي تجلت بكلمة (داعش)، والتي لا تمت بصلة بهذا التنظيم من الناحيتين الدينية واللغوية. وقد درجت وسائل الإعلام العربية والدولية على استخدامها، اختصاراً للاسم الطويل لتنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، على نطاق واسع حتى كاد يختفي اسم التنظيم الحقيقي وراء الاسم المنعوت، والذي حمل دلالات الرفض والازدراء للتنظيم الذي يريد فرض رؤاه الفقهية على الناس بالإكراه.

أ.م.د. خضرير عباس النداوي *

كما تأسس حزب الدعوة الإسلامي في العراق عام ١٩٥٩ م، (نبيل الحيدري : حزب الدعوة في الميزان : http://al-nnas.com/) وتأسست حركة المقاومة الإسلامية لتحرير فلسطين (حماس) في ٦ ديسمبر ١٩٨٧ م، بزعامة الشيخ أحمد ياسين (حركة حماس : http://www.aljazeera.net). كما تأسس حزب الله اللبناني في ١٦ فبراير ١٩٨٥ م، (قاسم قصير ، نشأة حزب الله : https://alwatan.wordpress.com). وفي عام ١٩٨٨ م، أسس أسامة بن لادن "منظمة القاعدة" وانفردت بكونها حركة دعوة جهادية أصولية إسلامية متطرفة عابرة للحدود القومية، ورفعت لواء الجهاد لمقارعة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان واستهدفت إعادة تشكيل الخلافة الإسلامية . وسرعان ما غيرت توجهاته لاستهداف المؤسسات الأميركية في العالم، ومن ثم تغريد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، مما أدى لتصويفها بكونها منظمة تستهدف نشر الإرهاب الدولي . وقد اختلفت الدول التي تحالفت لمواجهة الإرهاب في تعريفها للإرهاب، وانقسموا حالاً كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، وينطبق هذا على حلف شمال الأطلسي، ليس فقط

مما أضافى على التسمية ضبابية أكثر استخدام وسائل الإعلام الأجنبية، وبخاصة الغربية كل بحسب لغته فقط ذاته بقلب الحروف العربية إلى اللغة الوطنية المترجم إليها، وعلى سبيل المثال استخدم تببير (ISIS)، اختصاراً لترجمة الاسم إلى الإنجليزية (Islamic State of Iraq and Syria)، مما أدى إلى إشاعة اسم آخر لهذا التنظيم. وهكذا تغير الاسم بحسب اللغة المستخدمة، فظهر له اسم باللغة العربية وأخر بالتركية وثالث بالإنكليزية ... الخ، مما أدى إلى غياب الحقيقة عن الدور الخطير لهذا التنظيم .

الخلفية التاريخية:

منذ بدايات القرن الماضي ظهرت نشاطات لتنظيمات سياسية اعتمدت الاتجاهات الدينية في الوطن العربي (المتطرفة والجهادية)، ومنها على سبيل المثال : حركة الإخوان المسلمين في مصر التي تأسست عام ١٩٢٨ بزعامة حسن البنا، وتشكل فرع لحركة الإخوان المسلمين في العراق في مدينة الموصل عام ١٩٤٨ م،

**داعش يسيطر السيطرة على ثلث العراق ويتبّع
استراتيجية عابرة للحدود ويستهدّف المناطق الرخوة**



ما يسمى بدولة «الخلافة الإسلامية» (وهي مثل هذا الاتجاه تنظيم القاعدة والمنظمات المنشقة عنه لاحقاً إلا أن انتشار التيارات الدينية شديدة التطرف، وتحولها من منظمات إرهابية عملت بصورة سرية في بادئ الأمر، ومن ثم تحولت إلى ميليشيات مسلحة سيطرت على أرض وموارد وقطاع من الشعب وبدأت بطرح أفكار حول إعادة إحياء «دولة الخلافة الإسلامية»)، من خلال تبني منهج مرعب يستهدف بإحداث تصدعات هائلة في بنية الدول، وبخاصة بعد تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في عام ٢٠٠٤م، (كتائب التوحيد والجهاد) بزعامة الأردني أبو مصعب الزرقاوي، والتي قامت بشن هجمات فردية ومنظمة ضد القوات الأميركيّة في بادئ الأمر وسرعان ما تطورت لاستهداف المؤسسات المدنيّة والعسكريّة للدولة العراقيّة. وتجلّت خطورتها في كونها استهدفت دول قادرة على الحفاظ على أمن مواطنها وتطوير اقتصادياتها، وضمان الحياة الطبيعيّة لشعوبها فتلك التيارات مثلت خطرًا عليها، وبخاصة بعد تدخل تيارات إسلامية أخرى، خطّطت لواجهتها من جانب، وإرساء أيديولوجيات ثيوقراطية مضادة لها من حيث المناهج والتطبيقات.

• ثانياً. الدولة الإسلامية في العراق:

وبعد مقتل الأردني (أبو مصعب الزرقاوي) بغارة للطائرات العسكريّة الأميركيّة على معقله في محافظة ديالى، حصل انشقاق عن تنظيم القاعدة بتأسيس ما يسمى (بالدولة الإسلاميّة في

الولايات المتحدة وبين دول الاتحاد الأوروبي، ولكن كذلك بين دول أوروبا الغربية، ودول أوروبا الشرقيّة المنضمة حديثاً لحلف شمال الأطلسي. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الولايات المتحدة في مواجهتها للإرهاب على الأداة العسكريّة، في حين أن الدول الأوروبيّة تعاملت معه من منظور «اقتراب إدارة المخاطر»، أي أن الإرهاب بمنزلة خطر ينبغي إدراجه لتجنب تهدياته واحتواء التداعيات المتربّلة على انتشاره، كما أن مواجهته ليست حرّباً يجب الانتصار فيها. ويضاف إلى ما سبق اختلاف إدراك التهديد بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فليس هناك إدراك موحد لمصادر التهديد، (شادي عبد الوهاب : عوائق الفاعلية ، ص ٣٧)، فعلى سبيل المثال، نجد أن استطلاعات الرأي في أغلب دول أوروبا الشرقية لا تظهر أي تهديد من التهديدات النابعة من الجماعات الإرهابية المتطرفة، باعتبارها أحد مصادر تهديد أمنها القومي وذلك نظراً لخلو تاريخها من مثل هذه التهديدات، في حين أن مصادر التهديد الأساسي لأمن هذه الدول نابعة من السياسات الإقليمية لروسيا وأمن الطاقة، وليس الإرهاب العالمي.

مراحِ تطوير تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق:

• أولاً. كتائب التوحيد والجهاد في العراق:

أفرزت المرحلة التي أعقبت احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة في ٩ ابريل ٢٠٠٣م، ظهور العديد من التيارات الدينية المشددة وعملت على مواجهة الاحتلال وإعادة تأسيس

ولعل من أشهر المصادر التي اعتمدتها الحركات المتشددة وضمنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هو الكتاب المنسوب لأبي بكر ناجي، والموسوم (إدارة التوحش: أخطر مرحلة تمر بها الأمة) — وإن كانت لم تعلن ذلك بصرامة، إلا أن سلوكاتها الميدانية في العراق وسوريا، تعكس ذلك التوجه لإدارة التوحش — ويلخص المذكور جوهر فكرة إدارة التوحش بكونها (المرحلة القادمة التي تمر بها الأمة، وتعد أخطر مرحلة فإذا نجحنا في إدارتها ستكون تلك المرحلة هي المعبر لدولة الإسلام المنتظرة منذ سقوط الخلافة — وإذا أخفقنا لا يعني ذلك انتهاء الأمر ولكن هذا الإخفاق سيؤدي لمزيد من التوحش...!!!) (أبي بكر ناجي، إدارة التوحش، ص ١١)، وتعنى الحركات الإسلامية المتشددة تحقيق أهدافها عبر ثلاثة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى، مرحلة (شوكة النكارة والإنهاك): وتستهدف تشتيت جهود الخصم والعمل على جذب شباب جدد للعمل الجهادي وتدربيهم عبر العمليات العسكرية الصغيرة .
المرحلة الثانية، مرحلة (إدارة التوحش): ويتم العمل خالها على الاستمرار بالنكارة والإنهاك بقدر الإمكان وإنشاء شبكة دعم لوجستي لمناطق التوحش المدارنة من قبل هذه الحركات.

المرحلة الثالثة، (مرحلة شوكة التمكين): وتستهدف قيام الدولة الإسلامية المنشودة . وفقاً لهذه المنطلقات المتشددة (أبي بكر ناجي، إدارة التوحش، ص ١٦ و ١٧).

- الميدان العسكري:

بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٤ م، سيطرت قوات ما يسمى (بالدولة الإسلامية في العراق والشام) على محافظة نينوى، ثاني أكبر المدن العراقية بما فيها مبنى المحافظة بمدينة الموصل والمطار والمصارف، ومقرات القنوات الفضائية ومنشآت اقتصادية عديدة، وحقوق النفط، ثم واصلت توسعها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على المدن فيها ، وصولاً لأطراف محافظة أربيل (فكرت نامق عبد الفتاح: قضايا سياسية، ص ٢). وبتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٥ م، احتل تنظيم الدولة الإسلامية محافظة الأنبار ، وبذلك فرض هذا التنظيم سيطرته على مساحة تتجاوز ثلث مساحة العراق وأحكم سيطرته العسكرية على كل مدن غرب العراق المحاذية لسوريا والأردن .
وما يعده النشاط العسكري لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام استقبالها لمتطوعين انتحاريين من (٨٠) دولة . واستاداً لتقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في

العراق) بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦ م، بزعامة (أبو عمر البغدادي — حامد داود الزاوي) ، لرفض (منظمة القاعدة) ، فكرة تأسيس الدولة الإسلامية، وتشدیدها على استهداف القوات الأجنبية المحتلة في العراق، فيما خالفت (الدولة الإسلامية) هذا التوجه (هشام الهاشمي ، عالم داعش، ص ١٢٢) . مما خلق فجوة بين اتجاهين متضادين بين كلا التنظيمين المتشددين.

• ثالثاً. الدولة الإسلامية في العراق والشام:

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م، قتل (أبو عمر البغدادي— حامد داود الزاوي) من قبل الطائرات الأميركية في منطقة الثثار شمال بغداد ، وتم مبايعة (أبو بكر البغدادي— إبراهيم عواد إبراهيم البدرى السامرائى) ، لرئاسة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وبتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٢ م، أعلن أبو بكر البغدادي عن تحالف من عدة منظمات جهادية ما يسمى بـ (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ، والتي عُرفت إعلامياً بـ (داعش). وقد أكد مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم ٢١٧٠ في ١٥ آب / أغسطس ٢٠١٤ م، ذلك الانشقاق و بذلك بموجب الفقرة (١٨) من القرار المذكور والتي نصت : (يلاحظ أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة، ويشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة مدرجان في قائمة الجرائم المفروضة على تنظيم القاعدة ...) وعموماً، تميز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتطبيق عدة خطوات عملية لعل أهمها الآتي :

- الميدان السياسي:

اعتمدت غالبية التنظيمات الإسلامية المتشددة خطاب ديني متشدد ، يستهشم عنفوان الدعوة الإسلامية التي اعتمدت في صدر الدولة الإسلامية ومحاولة إحياء تلك التوجهات الصادقة التي ساهمت بنشر المثل السماوية العليا للإسلام، إلا أن الخطاب الديني لغالبية هذه الحركات سرعان ما تراجع وبشكل تدريجي، ليتحول مع مرور الزمن لتشيّط الواقع وبهدف استهلاك الشباب لتنظيماتها . وانفرد منظمة القاعدة التي شكلها أسامة بن لادن والتنظيمات الإسلامية المتشددة التي انطلقت في إطارها، وبخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، وما أعقبها بقيام القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان بعد ٧ أكتوبر ٢٠٠١ م، ومن ثم احتلالها للعراق في ٩ أبريل ٢٠٠٢ م، مما هيأ الأرضية الذاتية والموضوعية للحركات الإسلامية المتشددة للتوصّل والانتشار .

٣ مستويات

لإدارة توحش

داعش تبدأ

بالإنهاك وتنتهي

بالتتمكين

جيش داعش قوامه ٣١,٥٠٠ ألف مقاتلة ومرتبات المتطوعين الأجانب بين ١٤٠٠ و١٢٠٠ دولار

الموصل وصلاح الدين عبر زيادة إنتاج حقوله النفطية الجنوبية ، كما لا يزال إنتاج الحقول النفطية في سوريا والبالغ نحو (٥٦٠) ألف برميل يوميا متوقفا بعد سيطرة قوات (الدولة الإسلامية) على حقل (جزل) النفطي في ريف حمص وعلى حقل (الهيل) والإلك للغاز الطبيعي قرب مدينة تدمر في شهر مايو ٢٠١٥م، (صحيفة العرب، في ٢٩/٥/٢٠١٥م) (وفقا لإحصاءات شركة البترول البريطانية لعام ٢٠١٤م)، توفر الإنتاج النفطي في سوريا حتى الوقت الحاضر (سبتمبر ٢٠١٥م).

في ضوء ما تقدم ، نستتتج وباختصار مركز ، الآتي :-
أولاً. يمثل تنظيم الدولة الإسلامية ، تحديا خطيرا للمؤسسات الدولة والسلطة في العراق ، كونه انتقل عقب فرض سيطرته على أكثر من ثلث مساحة العراق ، من تنفيذ الأعمال الإرهابية الفردية إلى مرحلة مسلك الأرض ومقاتلة الجيش العراقي ، ومن ثم شرع بتأسيس نواة لمشروعه بإحياء «الدولة الإسلامية» استناداً لما فاهيم (إدارة التوحش) ، بكل ما تعنيه هذه الفكرة الم Huffman على الدين الإسلامي من تأثيرات خطيرة في كل ميادين الحياة وبخاصة الميدان الاجتماعي .

ثانياً. كما تجلى خطورة تنظيم الدولة الإسلامية ، بإتباعه استراتيجية ذات توجهات عالمية عابرة للحدود الإقليمية والدولية للدول العربية والإسلامية ، وبذلك فإنه لا يمثل تحديا حسريا للأمن القومي العراقي فحسب ، بل لغالبية الدول العربية والإسلامية ، مما يتطلب رفع مستويات التأهب والاستعداد وبمستوى متقدم ، وبما يتاسب مع حجم التهديد الذي يمثله هذا التنظيم في المدى المنظور .

ثالثاً. ومع كل ما يمتلكه (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق) من عناصر قوة ، وبخاصة امتلاكه لآلاف الانتهاريين المستعدين للموت طواعية ، إلا أنه ركز في أنشطته الإرهابية في المناطق الرخوة سياسياً وأمنياً ، كما حصل في العراق وسوريا ، وما عداها سليجاً باستمرار للعمليات الفردية . لذلك فكلما تماست مؤسسات الدولة والسلطة ، يتراجع دور هذا التنظيم سواءً أكان ذلك في المدى القريب أم على المستوى الاستراتيجي .

٢٠١٥/٢/٩ ، تصدرت القارة الأوروبية المرتبة الأولى من حيث إعداد الملتحقين بهذا التنظيم ، فيما احتلت دول الخليج العربي أدنى مرتبة في هذا المضمار . فيما ذكر تقرير نشرته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (قناة الحرة الأمريكية في ٢٢/٧/٢٠١٥م) فقد بلغ عدد مسلح تنظيم (الدولة الإسلامية) في العراق والشام) نحو (٢١,٥٠٠) مقاتل ، وهو عدد يفوق جنود جيوش دول سيادية كما انضم العديد من المقاتلين لهذا التنظيم لدواع اقتصادية . ففي سوريا ، على سبيل المثال ، تخلّ بعض مقاتلي الجيش السوري الحر عن مواقعهم ، التي كانت تدرّ عليهم (٦٠) دولاراً شهرياً ، ثم التحقوا فيما بعد بتنظيم الدولة عليهم (٣٠٠) دولار شهرياً ، ثم التحقوا فيما بعد بتنظيم الدولة الإسلامية الذي عرض عليهم رواتب أعلى ، عبر جذب الأعضاء الأجانب ، ليس فقط كي يصبحوا مقاتلين بل أيضاً مقيمين ، حيث يعتبر الأجانب عناصر جذابة ، لأنهم غالباً ما يحوزون على مهارات قد تمكن داعش من تحقيق هدفه بإقامة دولة مستدامة . ولذلك يُعرض على الأعضاء الأجانب ، مثل التكنوقراط ، رواتب أعلى من الأعضاء المحليين (١٢٠٠ دولار و ١٤٠٠ دولار شهرياً على التوالي ، إضافة إلى علاوات عائلية (فكرت نامق عبد الفتاح قضايا سياسية ، ص ١٥) .

- الميدان الاقتصادي:

عقب سقوط محافظة نينوى تعرض الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية الأخرى لخسائر كبيرة جداً عقب سيطرة ما يسمى بقوات الدولة الإسلامية على الموصل حيث انهارت ست فرق عسكرية ، وبحسب توصيف السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق (لقد انهار الجيش الذي دربه أمريكا وأنهقت عليه بلايين الدولارات ، جهد سنوات انتهت خلال ٢٤ ساعة) صحيفة الحياة ، لندن ، ٨، فبراير ٢٠١٥م) . وعندئذ فرض تنظيم الدولة الإسلامية سيطرته على سبعة حقول نفطية وهي: عجيل ، وحررين ، والقيارة ، وبلد ، وعين زالة ، وبتمة وحقل نجمة (Country Analysis Brief: Iraq, January, p, ٢٠١٥ eia) . ومن ثم تعطيل الإنتاج النفطي منها . وقد استطاع العراق تعويض النقص الحاصل في توقيت إنتاج حقوله النفطية السبعة التي سيطر عليها تنظيم (الدولة الإسلامية) في محافظة

مستقبل العلاقات الخارجية - العراقية

على ضوء المؤثر الإيراني

تمثل العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي أهمية متزايدة كونها تصب في مسار أمن واستقرار الطرفين من جهة، ونتيجة للعلاقات التاريخية والروابط العربية المشتركة بينهما من جهة أخرى. إلا أن هذه العلاقات اكتنفتها حالة من التذبذب بين المد والجزر خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى اليوم في ظل أزمات إقليمية هددت أمن واستقرار المنطقة، وهي الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والغزو العراقي للكويت في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠م، وما تلاها من حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١م. وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣م، الذي مثل مرحلة جديدة في الواقع العراقي والشرق الأوسط، استقبلته دول الخليج من خلال البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي الأعلى في الكويت في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣م، والذي أعرب عن ارتياح المجلس للتوجه الجديد للادارة الأمريكية مع التأكيد على ضرورة التعجيل في نقل الحكم إلى العراقيين. ثم واجهت دول المجلس بعد ذلك موقفاً حرجاً عندما تم التوصل إلى اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، إذ عقدت قمة في الرياض في ١٨ ديسمبر ٢٠١١م، أكدت فيها خشيتها من الفراغ الأمني في المنطقة، وتخوفها من تصاعد التناقض الإقليمي في العراق وتزايد النفوذ الإيراني فيه.

د. مفيد الزيدى *

بين الجانبين العراقي والخليجي منها زيارة وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري إلى الكويت في ظل تقدم وصف بأنه "ثابت ومستمر" بينهما، ثم زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد الصباح إلى بغداد وتأكيده التزام الكويت بقرارات مجلس الأمن الدولي في مكافحة الإرهاب وتمويله وتجفيف منابعه خاصة القرارات ٢١٧٨ و ٢١٧٠ و ٢١٧٦. وتأكيده أن دول المنطقة تواجه فكراً مدمرة يحتاج إلى مواجهة شاملة (٢).

أما المملكة العربية السعودية، فقد رأت الموقف من الحكومة العراقية الجديدة بأنه سيفتح باب التفاهم مع إيران في ظل تعديل الأخيرة جهودها لمواجهة الإرهاب و حاجتها للتفاهم الإقليمي مع قوتين إقليميتين هما المملكة العربية السعودية وتركيا (٢). وفي ذات التوجه أكد الرئيس العراقي فؤاد معصوم بأنه سيعمل على إصلاح العلاقات العراقية - الخليجية في ظل دعم المملكة الذي أبدته للتواصل في العلاقات العراقية - السعودية على أساس متينة كمنطلق لتطوير علاقات العراق مع بقية دول الخليج العربي (٤)، وذلك بعد أن قام معصوم بزيارة الرياض في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤م، بعد سنوات من البرود في العلاقات بين البلدين، واستكمالاً للقاءات بين مسؤولي البلدين جرت في جدة وبارييس ونيويورك، أكدت رغبة حقيقة وجادة للتعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية، وقدم معصوم دعوة إلى المملكة من أجل تسيير عالي المستوى لمواجهة الإرهاب

برزت تحديات جديدة واجهت دول المجلس الخليجي بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى مدينة الموصل في شمال العراق في حزيران / يونيو ٢٠١٤م، وتمدده إلى عدة محافظات عراقية أخرى، إذ سارعت دول المجلس إلى طلب تسيير أممي بين دولها لتحسينها من الداخل ضد احتمالات تهديد أراضيها، وأعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦ حزيران / يونيو ٢٠١٤م، عن قلقه إزاء التطورات في العراق، وأكد ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ورفض التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية. بينما أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية في ١٨ حزيران / يونيو ٢٠١٤م، ضرورة الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية، وانقاده وتبني مقاربة وحل وطني يجمع ولا يفرق مع حرصها على استقلال وسيادة ووحدة العراق، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية .

حكومة العبادي والعلاقات الخليجية - العراقية

تشكلت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان / ابريل ٢٠١٤م، كحكومة وحدة وطنية ممثلة لكل الأطياف السياسية، وتبنت من البداية في برنامجهما الحكومي سياسة خارجية مبنية على دولة الجوار (١)، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي مع الرغبة في طي صفحة الماضي وبحث جميع الملفات العالقة بين العراق ومحیطه الخليجي، بدأت بعدها سلسلة زيارات ولقاءات



واللقاءات أيضاً بين العراق وبقية دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والكويت والبحرين بنفس الاتجاه للتنسيق المشترك في القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

وتظهر بوضوح مساعي الحكومة العراقية في عهد حيدر العبادي الحبيثة والجادة لإعادة ترتيب علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي كمهمة أساسية في مواجهة الإرهاب في العراق وسبب التحديات الداخلية والخارجية التي يعانيها أولاً، وأهمية هذه العلاقات بالنسبة للعراق في ظل توجهاته الجديدة مع جيرانه ثانياً.

العامل الإيراني في العلاقات الخليجية-العراقية.

لا يمكن تجاهل أن إيران كدولة مهمة في المنطقة لها مقومات عديدة، وأن حالة عدم الاستقرار في العراق منذ عام ٢٠٠٣ دفعت قوى إقليمية ودولية لـأداء دور مؤثر فيه، وفي مقدمتها إيران بحكم الجوار الجغرافي فضلاً عن العلاقات التاريخية التي تربطها مع أغلب القوى السياسية العراقية التي كانت في المعارض للنظام العراقي السابق، والمصالح التجارية والاقتصادية التي تربط إيران بالعراق، والعلاقات الثقافية والاجتماعية والدينية بين البلدين، وتطلع طهران لأن تكون صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة، وتركيزها على أهمية العراق في دائرة النفوذ والمصالح الإيرانية الاستراتيجية فيها، وقد أشار حسين أمير عبد الهيـان

وإقامة تحالف إقليمي لمواجهة تنظيم داعش، بينما أبدى وزير الخارجية الراحل الأمير سعود الفيصل رغبة بلاده في فتح السفارة السعودية في بغداد وتأكيده "أن العراق سند للعرب، والعرب داعمون لاستقرار العراق ووحدته" (٥).

وبعد ذلك زيارة رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري إلى المملكة العربية السعودية في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤م، (٦)، وللقائه رئيس مجلس الشورى عبد الله آل الشيخ وأشار الجبوري إلى أن مكافحة الإرهاب هي من أولويات العراق وتنطوي تعاوناً مع الآخرين، وأن العراق والمملكة القوتين الأهم لمواجهة الإرهاب وتحمل المسؤولية تجاهه، وقد منح الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز النازحين العراقيين مبلغ نصف مليار دولار مساعدات إنسانية، وتم بحث ملفات عدة بين البلدين كالمؤتمر والعمل الدبلوماسي والاتفاقيات التجارية وتبادل السجناء بين البلدين (٧). ثم قام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله بن زايد آل نهيان بزيارة العراق والتقي رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي وتأكيده الكامل على وقوف بلاده مع العراق ضد الإرهاب، وتأييد مساعي الحكومة العراقية وتوجهاتها الداخلية والخارجية. ثم زيارة العبادي إلى أبوظبي التي مثلت دفعة جديدة للعلاقات بين البلدين اثرت عن التعاون في محاربة الإرهاب ومواجهة تنظيم داعش، وتطوير التعاون التجاري والسعى لتعزيز الأمن في المنطقة، وتواصلت الزيارات

استراتيجياً لإيران يؤثر على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وتحول العراق في ظل سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من أراضيه إلى قاعدة للإرهاب تهدد دول المجلس، وقد يمتد خطره إلى أراضيها كما حصل بعض العمليات الإرهابية في المملكة والكويت مؤخراً، فضلاً عن تواجد هذا التنظيم في الجوار باليمن أيضاً، وأن هناك حاجة خليجية لمواجهة الإرهاب بعد أن انضم دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحته في ظل التحالف الدولي، مع التأكيد على أهمية المسار السياسي لحل الأزمات في العراق ومنها إعادة بناء المؤسسات السياسية العراقية، وإقامة المصالحة الوطنية الحقيقية، والمخاوف من تأثيرات الأوضاع اليوم لنشكل مخاطر على وحدته وتقسيمه ونقتيته وربما انتقال مشاكله إلى دول الجوار.(١٠)

من جهة أخرى، تسعى إيران اليوم إلى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي عقب الاتفاق النووي مع الدول الغربية، إذ قام جواد طريف وزير الخارجية الإيراني بزيارة قطر والكويت لحاولة تسوية ملفات تخص الدول الخليجية، في ظل خشية دول المجلس من أن يبقى العراق غير المستقر أو المقسم طائفياً مصدر قلق أمني خليجي، مع تنامي دور ومكانة إيران الإقليمية في إطار التفاهمات مع الولايات المتحدة

والدول الأوروبية حول الملف النووي الإيراني مؤخراً.(١١)

وهناك رؤية غربية ترى بأن الاتفاق النووي مع إيران يتطلب من الولايات المتحدة وحلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي إعادة رسم خارطة الأولويات والتحديات الأمنية بالمنطقة، ومنها التهديدات الإرهابية وخطر تنظيم داعش في العراق والمخاوف المرتبطة على أمنه ووحدته ومستقبله كدولة قائمة، والحاجة إلى المزيد من شكل التنسيق الأمني الإقليمي في المنطقة بغية المساعدة بمنع امتداد الإرهاب إلى دول المجلس، وإعطاء الفرصة لبناء الثقة مع إيران، والإشارة إلى الفوائد التي ستجنيها الأخيرة من "النظام الأمني الجديد"، وما ستفقده إذا لم تغير سلوكها وطموحها الإقليمي، وإذا ما تحققت هذه الأهداف سيتحقق الاستقرار (على الأقل) في منطقة الخليج العربي.(١٢).

العراق ودول الخليج: رؤية مستقبلية.

إن ابعاد دول مجلس التعاون الخليجي عن العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ أدى بالضرورة إلى تمدد نفوذ قوى إقليمية مؤثرة في أراضيه مثل تركيا وإيران، ونظراً للعلاقات التاريخية والاجتماعية والدينية لإيران مع العراق

مساعد وزير الخارجية الإيراني في تموز/يوليو ٢٠١٤ م، إلى أن بلاده لن تسمح بتقسيم العراق، وأن إيران والعراق لهما "علاقات استراتيجية"، وأن أي تدخل إرهابي في العراق يؤثر على أمنه وبالتالي سيؤثر على أمن إيران، ومن أجل ضمان الأمن القومي الإيراني فإن بلاده ستتدخل عند الحاجة، وأن مكافحة الإرهاب في المنطقة أمر ضروري ومهم لن تراجع إيران عنه.(٨)

وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول ١+٥ في حزيران/يونيو ٢٠١٥ م، بدأت مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط هي مرحلة التسويفات السياسية تجسدت في لقاءات عقدت في الدوحة بمشاركة الولايات المتحدة وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي حاولت واشنطن من خلالها طمأنة المملكة العربية السعودية

ودول الخليج العربي بعد توقيع الاتفاق النووي مع طهران، بوجود رغبة حقيقة ل إنهاء الأزمات في المنطقة، وأن الاتفاق في الواقع الحال يحول إيران إلى دولة شريكة مهمة في حل أزمات المنطقة، وأكد جون كيري وزير الخارجية الأمريكي بأن الاتفاق النووي الإيراني سيعزز أمن دول الخليج " وأن الحوار هو أفضل خيار فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وأن أمريكا ملتزمة بأمن واستقرار منطقة الخليج". مع الإشارة إلى اشتراك إيران في هيكلة النظام الإقليمي، وإعادة رسم النظام

الإقليمي الخليجي بما فيه ملف الإرهاب في العراق، والنظر في الاستراتيجية الأمنية الخليجية. في حين رحب دول مجلس التعاون الخليجي بمبدأ التوصل إلى الاتفاق ودعم مسار العمل السياسي والدبلوماسي على أساس الرغبة في تغيير السياسة الإيرانية الإقليمية من خلال قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على مراقبة ومنع إيران من تطوير وامتلاك السلاح النووي.(٩).

وطابت المملكة العربية السعودية إيران باستغلال مواردها في خدمة تمتها وتحسين أوضاعها عوضاً عن آية قلائل أو اضطرابات، وأن المملكة كانت دوماً مع التوصل إلى اتفاق تجاه البرنامج النووي الإيراني لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، وأن إيران كدولة جارة تتطلع المملكة إلى بناء أفضل العلاقات معها في كافة المجالات على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين وفي مقدمتهم العراق. وأن دول مجلس الخليجي تأمل في تغيير سياسة إيران الإقليمية. وتخشى من أن تسوية الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة وأوروبا ربما سيمكن إيران من التقدم في التكنولوجيا النووية المدنية ويزيد من طموحاتها العسكرية، وتعتقد دول المجلس أن العراق بوضعه الراهن يمثل مصدر عدم استقرار في منطقة الخليج العربي قد يشكل عمقاً

ملف العدد

العرب بعيداً عن الصراعات السياسية أو المذهبية أو القومية، وأن يتم الاهتمام بمصالح إيران ودول الخليج بما يجمعهم من روابط جغرافية وتاريخية ودينية واجتماعية واقتصادية وت التجارية بحيث يعملون سوياً لتعزيز هذه العلاقات، ويمكن للعراق أن يكون الدولة الأقرب لتحقيق التعاون بين هذه الأطراف بحكم علاقاته المتامنةاليوم مع إيران من جهة ومع دول الخليج العربي من جهة ثانية، مع الإشارة إلى المصالح والمقاسب المتباينة بين شعوب المنطقة في المستقبل التي يمكن أن تتحقق من خلال هذا التقارب والتفاهم فيما بينها.

ولابد من إدراك حقيقة أن استقرار المنطقة مرتبط بالاستقرار الإقليمي العربي أساساً، وأن مجيء حكومة حيدر العبادي التي أبدت رغبة كبيرة في تغيير طبيعة البرود في علاقات الحكومات العراقية السابقة مع دول الخليج العربي، والافتتاح الواضح والمتسايد معها اليوم، مع ضرورة الوعي بما يمكن أن يواجهه صانع القرار العراقي من صعوبات وضغوط ليست بالهينة في التخلص أو التخفيف من النمط السائد في تحالفات بغداد في المنطقة منذ عام ٢٠٠٣ م. وقد تكون اليوم "فرصة ذهبية" للتقارب الخليجي مع العراق واستعادة دوره العربي من البوابة الخليجية، وبالتالي قد يخفف في المستقبل من زخم أية تحالفات للعراق مع قوى إقليمية أخرى. ●

* أستاذ الدراسات الخليجية - بغداد

استطاعت طهران أن تشغل الفراغ الحاصل في الساحة العراقية، وأن يكون لها دور مؤثر وفعال في البلاد خلال العقد الأخير، وإن الحاجة اليوم أمام صانعي القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أن يعيدوا النظر في مواقفهم تجاه العراق، وتقديم الدعم والمساعدة لحكومة حيدر العبادي المنتخبة وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإعلامية وال العسكرية والرياضية ليكون العراق جزءاً أساسياً من منظومة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي في ظل العلاقات التاريخية التي تربطه مع أشقائه في دول الخليج العربي، وإدراك أن تحقيق الاستقرار في العراق ودعم العملية السياسية نحو النجاح فيه سينعكس (بدون شك) على استقرار النظام الإقليمي الخليجي.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم تحديات أساسية تمثل في الإرهاب العالمي والملف النووي الإيراني، واستمرار حالة عدم الاستقرار في العراق، مما يجعلها بحاجة إلى تعاون إقليمي وخاصة مع العراق من خلال فتح آفاق الحوار الصادق والبناء بشفافية وصولاً إلى تحقيق الأمن باندماج العراق في المنظومة الأمنية الخليجية، واحتواه كبلد عربي فاعل ومؤثر في المنطقة، وأن تدرك دول المجلس بأنه تقع عليها مسؤولية المساهمة في تحقيق أمن واستقرار العراق في ظل الأوصاف والمصالح التاريخية المشتركة بينه وبين أشقائه دول الخليج العربي.

من جهة ثانية، وبرؤية موضوعية لا يمكن تجاهل مكانة إيران كدولة مهمة في المنطقة يمكن أن تؤدي دوراً إقليمياً في التقارب مع

المواضيع

- (١) محمد عباس ناجي، "كيف مرحل تحوّلات الموقف الإيراني من الأزمة العراقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨ .
- (٢) الشرق الأوسط(صحيفة)، لندن، ٢٠١٤/١١/٣.
- (٣) صافيناز محمد أحمد، «الموقف العربي من الأزمة في العراق»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨ .
- (٤) الشرق الأوسط(صحيفة)، لندن، ٢٠١٤/١١/١٠.
- (٥) الشرق الأوسط(صحيفة)، لندن، ٢٠١٤/١١/١٢.
- (٦) الشرق الأوسط(صحيفة)، لندن، ٢٠١٤/١١/١٨.
- (٧) الشرق الأوسط(صحيفة)، لندن، ٢٠١٤/١١/١٩.
- (٨) انظر: تصريحه نقلًا عن الموقع الإلكتروني.

www.nahrainnet/Iraq

9))<http://Arabic.cnn.com/middle east/2015/08/03/Kerry-atiah-qatar-metting-iran>

(11)www.alkhaleej affairs.org.2015/8/12/23638/

(12)Frederic Wehrey,"Bridging the Gulf in the Gulf: Regional Peace after the Iran Deal",OP-ED.July 14,2015,Foreign affairs.

(١٢) مصطفى عقيل الخطيب، "دول الخليج مفتاح نهضة الشرق الأوسط وعنوان حضارتها بالمستقبل" ، في:

www.al-sharq.com/news/details/2015/8/6/3445

(١٠) انظر: صحيفة الشرق الأوسط، رقم ٣٤٠٩، لندن، ٢٠١٥/٨/١٥

الإرهاب في العراق: الجذور والسبابات

كان الغزو الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م، نقطة التحول في تاريخ تطور ظاهرة الإرهاب في العراق. فعبر ليلة وضحاها تحول بلد شبه خال من ظاهرة الإرهاب إلى واحد من أكبر وأهم المراكز الإرهابية في العالم. وهذه ظاهرة تستحق الاهتمام لأنها دراسة ظاهرة انتشار الإرهاب وتتوسع قاعدته، فالمثال أو التجربة العراقية تعتبر من أغنى التجارب في العالم بهذا المجال، ولا يوجد مثيل لها حين تحولت البلاد إلى «أكاديمية للعمليات الإرهابية»، تصدر تجاربها إلى جميع أنحاء العالم.

د. مصطفى العاني *

المترتبة بالثورة الإيرانية بتنفيذ أول هجوم إرهابي وقع في جامعة المستنصرية في بغداد واستهدف اغتيال السيد طارق عزيز أحد قيادات حزب البعث الحاكم في العراق، خلال أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٢، قامت تنظيمات الإرهاب المرتبطة بإيران بتنفيذ عدة هجمات إرهابية كان أبرزها الهجوم الانتحاري الكبير على مبنى السفارة العراقية في بيروت في يناير ١٩٨١م، ثم الهجوم الانتحاري على مبنى وزارة التخطيط في بغداد في حزيران ١٩٨٢م. واستمرت العمليات الإرهابية بوتيرة متقطعة خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) حيث تم استخدام الإرهاب كوسيلة لدعم المجهود العسكري الإيراني. لذا شهد العراق عدداً ملحوظاً من الهجمات الإرهابية ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين الأبرياء. العناصر التي كانت تنفذ هذه العمليات كان أغلبها يتلقى التدريب والدعم من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية، لذا فإن هذه العناصر لم تكن تعمل لحساب جماعات أيديولوجية بل لحساب دول ومن أجل تحقيق أهدافها.

مقاومة الاحتلال العسكري الأمريكي

حين حدث الغزو العسكري الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م، عملية إسقاط النظام واحتلال الدولة، ظهرت بعد أيام معدودة من الاحتلال بوادر حركة مقاومة المحتل في المدن الرئيسية في العراق، وخاصة العاصمة بغداد. فخلال شهر أبريل عام ٢٠٠٣م، تم تسجيل ظاهرة بروز عمليات قصص راح ضحيتها عدد محدود من جنود الاحتلال الأمريكي. وخلال تلك الأيام لم يقم أي تنظيم أو جماعة منظمة بإعلان المسؤولية عن

البداية كانت مع الإرهاب الإيراني - الصائفي

كان أول إرهاب في العراق بالمعنى الحديث للكلمة قد بدأ بواحدة من نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، فقد شهد العراق ولأول مرة سلسلة من العمليات الإرهابية تمثلت في هجمات مسلحة، وعمليات اغتيال مسؤولين، وعمليات تفجيرات عشوائية، وغيرها من أنواع الممارسات الإرهابية. فقد شهد العراق خلال الثلاثة عقود الماضية نوعين من الممارسات الإرهابية المعروفة، الأول هو ما يطلق عليه مصطلح «الإرهاب المخبراتي» أي النشاطات الإرهابية التي تنظم من قبل أجهزة المخابراترسمية لدولة أخرى، والتي تقوم بالإشراف على هذه النشاطات وتمويلها. والنوع الثاني هو ما يصطلاح عليه باسم «الإرهاب الأيديولوجي» والذي يمارس من قبل جماعات أيديولوجية لها أهدافها ومتطلباتها الخاصة، والتي قد تكون أو لا تكون مدعاة من جهات خارجية. وكانت بداية أعوام الثمانينيات تمثل ببداية ما يسمى حقبة «الإرهاب الشيعي المنظم» والذي تم دعمه ورعايته من الخارج من قبل قيادات الثورة الإسلامية في إيران، وتحت إشراف عناصر مرتقبة بالمخابرات الإيرانية التابعة للثورة الإسلامية. كان هدف هذا النوع من الممارسات الإرهابية هو المساهمة في تصدير الثورة الإيرانية إلى العراق عبر تهديد النظام القائم وأضعافه. من الممكن حصر أهم العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها من قبل التنظيمات الشيعية المرتبطة بإيران ضد الأهداف العراقية، وكان «حزب الدعوة الإسلامية» الحاكم اليوم في بغداد يمثل أكثر هذه الجماعات الإرهابية نشاطاً لحساب أجهزة المخابرات الإيرانية. في أبريل ١٩٨٠م، قامت الخلية الإرهابية



مقاومة الاحتلال الأمريكي إلى حركة التمرد التي قادها بعض القيادات الوسطى في تنظيم القاعدة بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م. حيث وفي بدايات عام ٢٠٠٢ م، قامت بعض العناصر الجهادية المتواجدة في أفغانستان بالانشقاق عن قيادة أسامة بن لادن - أيمن الظواهري بسبب الاختلاف حول كيفية التعامل مع نتائج اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، وكيفية مواجهة الحملة الأمريكية - الدولية على التنظيم. وكان الجهادي الأردني أبو مصعب الزرقاوي أحد أهم عناصر هذه المجموعة المنشقة والتي قررت الانفصال عن التنظيم الأم في أفغانستان، حيث توجهت أولاً إلى جنوب أفغانستان وأسست نفسها بشكل مستقل في مدينة هرات الأفغانية قرب الحدود الإيرانية، ثم دخلت بعد ذلك الحدود الإيرانية بشكل فردي. ولكن مع ارتفاع احتمال الغزو الأمريكي للعراق في بداية عام ٢٠٠٢ م، رحلت هذه العناصر إلى داخل المنطقة الكردية في شمال العراق واستقرت في حماية جماعة إسلامية كردية في موقع قريب من الحدود العراقية - الإيرانية. وخلال شهر مارس ٢٠٠٣ م، وعندما أصبح الغزو الأمريكي وشيكة دخلت هذه العناصر التي قارب عددها العشرون عنصراً إلى العاصمة بغداد والتي مثلت النواة الأساسية لتنظيم سيصبح متاماً خلال الفترة اللاحقة. وقد تولت هذه المجموعة الصغيرة، حال دخول قوات الاحتلال، مهمة قتل الجنود الأمريكيين بعمليات بسيطة أغفلها يعتمد على عمليات القنص المنفرد في شوارع العاصمة بغداد.

خلال فترة قصيرة بُرِزَ اسم تنظيم التوحيد والجهاد ليُدلِّل على نشاطات هذه المجموعة، ما كان يفرق هذه المجموعة عن باقي

عمليات قتل جنود الاحتلال. وبعد فترة لم تتجاوز الشهرين بُرِزَ اسم تنظيم إسلامي جهادي جديد هو تنظيم أو «جماعة التوحيد والجهاد» الذي أعلن مسؤوليته عن عمليات مهاجمة قوات الاحتلال الأمريكي. ولكن العمليات ضد قوات الاحتلال لم تكن حكراً على هذا التنظيم، فمما لا شك فيه أن هناك أفراد أو جماعات ساهمت بهذا الجهد دون أن تكون جزءاً من مجموعة منظمة، ومهمات التنظيم استغرقت وقتاً لتبرز حركات منتظمة تقود عمليات مقاومة الاحتلال.

ومنذ اليوم الأول لبداية عمليات المقاومة المسلحة لقوات الاحتلال الأمريكي بُرِزَ خلط متعمد بين حق مقاومة الاحتلال العسكري وحق شرعي مصون في القوانين والشرعية الدولية، وتهمة ممارسة النشاطات الإرهابية. فقد تم وسم عمليات مقاومة الاحتلال بكل منها ممارسات إرهابية.

ومما يجدر الإشارة إليه أن العراق، وفي ضحي عملية الغزو والاحتلال الأمريكي للبلاد، كان من الدول القلائل الخالية من أي تنظيم إرهابي أو عناصر إرهابية. وحتى أن السجون العراقية كانت تخلو من العناصر الإرهابية. فطبيعة المجتمع العراقي، وخلو المجتمع من نزعات التطرف الديني أو العنصري، وظاهرة التعايش بين مكونات المجتمع المختلفة، وطبيعة نظام الحكم القائم في حينه منعت نشوء البيئة الحاضنة للفكر الإرهابي أو لأي جماعات تمارس النشاطات الإرهابية. وكانت هذه ميزة واضحة ربما انفرد بها العراق دون الدول الإقليمية الأخرى.

تعود جذور وأصول تنظيم داعش الراهن إلى تنظيم التوحيد والجهاد في العراق الذي كان أحد أهم الجماعات المبادرة في

(٢٠٠٤ - ٢٠٠٣) أي حتى بروز اسم داعش هو تغيير اسم التنظيم، وتغيير قياداته فقط (نتيجة لقتل القيادات). فتنظيم التوحيد والجهاد، ومنذ نشأته هو تنظيم مستقل عن تنظيم القاعدة الأئم، وهو في الأساس يمثل حركة انشقاقية على التنظيم الأئم. تنظيم داعش أشد تطرفاً وأكثر عنفاً، ويملك أجندة مختلفة عن التنظيم الأئم. وإذا كان تنظيم القاعدة الأئم هو نتاج الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، فإن تنظيم داعش هو نتاج مباشر للاحتلال الأمريكي للعراق.

تقلب تنظيم داعش بين أسماء عديدة تعكس فترة تطوره، ومستلزمات البيئة العراقية والإقليمية التي يعمل من خلالها. ففي يناير ٢٠٠٦م، تم إلغاء اسم التنظيم "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، والتحول إلى تنظيم جديد تحت اسم «مجلس شورى المجاهدين في العراق»، وهو ائتلاف قادة التنظيم وضم تنظيمات عراقية أخرى مثل جيش الطائفة المنصورة، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الجهاد الإسلامي. جيش أهل السنة والجماعة، وغيرها من التنظيمات المحلية التي تولت مهمة مقاومة الاحتلال. وخلال شهر أكتوبر ٢٠٠٦م، تم تغيير اسم التنظيم مرة أخرى إلى «تنظيم دولة العراق الإسلامية»، وهذا التنظيم تمكن من القضاء على باقي التنظيمات المحلية، وأجبر قياداتها وعناصرها على الاندماج بتنظيم الدولة بالترغيب أو الترهيب. وتغيرت الظروف مرة أخرى ليعلن التنظيم عن تغيير الاسم في يونيو ٢٠١٤م، إلى «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، المعروف بمصطلح «داعش». وجاء هذا التغير نتيجة لانطلاق الثورة الشعبية في سوريا في فبراير عام ٢٠١١م، وقد تمكن التنظيم العراقي من التمدد إلى داخل سوريا في أوائل عام ٢٠١٣م وقيادة بالسيطرة على عدد من المدن والقرى السورية، مما استوجب تغيير اسم التنظيم ليعكس الواقع الجديد لنشاطاته وأمتداده الجغرافي.

تنظيم «داعش» لم يأت من فراغ، فهو سليل التنظيم الصغير الذي تكون منذ الأيام الأولى للاحتلال العسكري الأمريكي للعراق. وسبب قدرة التنظيم على البقاء والتوسّع رغم القوى المتعددة التي تفرّغت لمحاربته، هو أن هذا التنظيم يمتلك خبرات عسكرية وتنظيمية وسياسية متراكمة، قد لا يمتلكها أي تنظيم إرهابي آخر (ومن ضمنه تنظيم القاعدة). ●

المجموعات العراقية التي انخرطت في مقاومة جيش الاحتلال هو عمق البعد العقائدي. فتنظيم القاعدة الرئيسي الذي ارتكب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، وما سبقها من عمليات الاعتداءات الإرهابية كعمليات الهجوم على السفارتين الأمريكية في بيروت ودار السلام في أغسطس عام ١٩٩٨م، والتي راح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ من المدنيين الأبرياء.

خليط الإرهاب والمقاومة

كان من أهم نتائج الغزو العسكري الأمريكي للعراق والاحتلال الذي تبعه هو خلق بيئة خاصة حاضنة ليس لنشاطات مقاومة الاحتلال فقط، بل تطور بيئة حاضنة عالية الكفاءة لنشاطات الإرهاب. فلم تمر فترة طويلة تقارب العام والنصف حتى تبني تنظيم التوحيد والجهاد في أكتوبر ٢٠٠٤م، اسمًا جديداً هو «تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» وشهد التنظيم نمواً سريعاً في حجم عناصره وفي سعة نشاطاته. كان أهم عملية إرهابية نفذها التنظيم تتمثل بتنفيذ هجوم انتحاري كبير على مقر منظمة الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ أغسطس ٢٠٠٣م، أدى إلى مقتل ٢٢ شخصاً وجرح ١٠٠ آخرين. وكانت هذه العملية فاتحة لعمليات إرهابية كبيرة قام التنظيم بتنفيذها خلال السنوات اللاحقة.

الاحتلال الأمريكي للعراق، وسوء إدارة الدولة، وسياسة المحتل في تعزيز التفرقة وتقسيم المجتمع حسب الولايات الطائفية والقومية في العراق، وانتشار الفساد والسرقات، ومنح السلطة لعملاء المحتل ممن لا يحمل أي انتفاء وطني أو عربي قومي، خلقت بيئة مثالية لحدوث تحول جذري في العراق رعاه الاحتلال، من دولة خالية تماماً من العناصر والجماعات الإرهابية، وخالية من أشكال التطرف الديني والعنصري، إلى دولة تقوم على أساس الانتفاءات الطائفية والعنصرية، وظاهرة الامتيازات الطائفية والأقصاء لتكوينات أساسية في المجتمع، وظاهرة التبعية لإيران، وتشكك كيان الدولة ومؤسساتها الأساسية وانهيار الخدمات الأساسية. هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر وكبير في تطوير وانتشار ظاهرة الإرهاب في العراق، وحوّلت البلاد إلى واحد من أهم مراكز النشاطات الإرهابية في العالم.

تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) القائم اليوم ما هو إلا امتداد متواصل لتنظيم «التوحيد والجهاد» الذي تأسس في الأيام الأولى لوجود الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م. مما شاهده التنظيم خلال أكثر من عقد زمني

حزب البعث العراقي: الاجتثاث بين القدرة على التأثير أو العودة إلى الأحداث السياسية

منذ صبيحة الرابع عشر من يوليو/تموز عام ١٩٥٨ م، دخل العراق في دوامة العنف والانقلابات والحروب، حتى أصبحت تسمية تلك الصبيحة من قبل أجدادنا بالانقلاب اللامبارك، وكان المترىع على هذه الدوامة وما آلت إليه من أحداث وما سبب حزب البعث العربي الاشتراكي. فما هو دور الحزب التاريخي في استحواذه على السلطة؟ وما حققه على السياسة العراقية خلال فترة حكمه؟ وما هي أسباب انهياره ونتيجة اجتثاثه؟ ومدى قدرته على تجميع صفوفه والتأثير على مجريات الأوضاع في العراق. هذا ما سنتناول نقاشه بإذنه تعالى في السطور التالية.

د قتبة العاني *

الدور التاريخي لحزب البعث العراقي في السلطة وأسباب انهياره ونتيجة اجتثاثه:

حزب البعث العراقي: هو الجناح القطري العراقي من حزب البعث، مؤسساته وأمين سر قياداته في العراق فؤاد الرکابی . وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٥٨ م، بعد عشرة أيام من قيام الثورة وصل ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث وزعيمه، إلى بغداد وحاول إقامة أركان النظام الجديد بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر)، ولكن الحزب الشيوعي العراقي أحبط مساعيه ونادي بعده الكريمة قاسم كزعيم أوحد للعراق، وفي ٨ فبراير سنة ١٩٦٢ م، قام حزب البعث بانقلاب على نظام عبد الكريم قاسم. وبعد قتال شديد دار في شوارع بغداد. تشكلت أول وزارة بعثية برئاسة اللواء احمد حسن البكر، وتشكل خلاف بين الجناح العدل والجناح المتطرف من حزب البعث مما جعل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ م، يسقط أول حكومة بعثية في تاريخ العراق وعين الرئيس عارف احمد حسن البكر أحد الضباط البعثيين نائباً لرئيس الجمهورية، وفي شهر فبراير سنة ١٩٦٤ م أوصى ميشيل عفلق بتعيين صدام حسين عضواً في القيادة القطرية لنزع حزب البعث العراقي .

نشأة حزب البعث:

حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي علماني انقلابي له طروحات فكرية متعددة يتعدد الجمع بينها أحياناً فضلاً عن الاقتناع بها، لقد كُتب عنها كثيراً وتحدى زعماً طويلاً، ولكن هناك بون واسع بين ممارسات وأقوال فترة ما قبل السلطة، وممارسات وأقوال فترة ما بعدها. يعتمد الحزب على الفكر القومي الذي ظهر وبرز بعد سقوط الدولة العثمانية في العالم العربي والذي نادى به أوروبا، والذي نادى به منظرة القومية العربية في العالم العربي آنذاك ساطع الحصري. شعاره المعلن (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) وهي رسالة الحزب.

تم تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي أول مرة تحت اسم حركة البعث العربي في أبريل/نيسان ١٩٤٧ م، في دمشق، وبعد اندماج الحزب العربي الاشتراكي في حركة البعث العربي، تحول اسمه إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٠ م، ويعتبر ذكي الأرسوزي المنظر الأول لحزب البعث السوري، يأتي بهذه ميشيل عفلق وصلاح البيطار اللذان كانوا من أوائل من أصدر بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ منشورات تحمل اسم حزب البعث، وتتأثر الرجالان بالفكر الشيوعي واليساري.

حزب البعث مهد الطريق للأمريكيين لإشعال حروب غير منتهية وهناك فرق بين الأقوال والأفعال

في العراق وبإدارة جيدة ليس لصناعة الأزمات بل لاستمرار العنف. وأن مشاكل العراق الداخلية لا تعنى لأمريكا أي شيء، وهي لا تنظر لما يحصل للعراق وال العراقيين ولا مستقبلهم إلا ما يخص مصالحها. ويدعم ذلك رسالة الأمير بدر بن سلطان الأخيرة بعنوان: (طبق الأصل ثانية) بخبرته التي جمعها طيلة ٢٢ عاماً في تعامله مع الرؤساء الأميركيين، حتى يصل إلى القول: (تقوا بي حين أقول إن سياسات الرئيس بشأن الشرق الأوسط عموماً سوريا والعراق واليمن بصفة خاصة فتحت عيوننا على شيء لم نكن نتوقعه)، مستعيداً قوله مأثوراً لهنري كيسنجر، أشهر وزير خارجية أميركي: (على أعداء أميركا أن يخشوا أميركا، لكن على أصحابها أن يخشوا أكثر) (شبكة إيلاف).

ومن أسباب انهيار حزب البعث: بقيت المشكلة الصعبة قائمة، وهي أن الحزب لا يمتلك أي برنامج ولا خطة لإدارة البلاد. كما أن مفاهيمه عن الدولة والحكومة والسلطة ومعاييرها كلها لم تكن في الواقع واضحة، واعتمد بمواجهة ذلك على شعاراته الشهيرة التي أطلقها في خمسينيات القرن الماضي وهي (وحدة حرية اشتراكية). ويدعي أن هذه الشعارات، برغم أهميتها، هي شعارات عامة وغامضة ولا تشكل برنامجاً ولا خطة ولا تساعد على حل أي مشكلة، من دون وضع برامج شاملة.

فحزب البعث حكم بلدان عربين مهمين هما سوريا والعراق، وقد عجز الحزب عن تحقيق الوحدة بين فصائله، بل إن الصراع بين شطري البعث استمر وعلى أشدّه، واتهامات الخيانة بين الطرفين لا تنتهي، وإذا كان هذا هو شأن الحزب في بلدان يخضعان له فهو من باب أولى عاجز عن تحقيق وحدة الأمة العربية بкамالها. (محمد شاكر، التاريخ المعاصر).

وبقي مفهوم الوحدة العربية معناماً مبهماً وافتراضياً، وهذا ما أدى إلى تجاهل البعشيين أفراداً وحزباً مفاهيم الدولة الحديثة والمواطنة الحديثة وتطبيقاتها في العراق وسوريا. فهم أهملوا مثلاً أن المواطنة هي المرجعية الرئيسية في الدولة، كما لم يهتموا بمفاهيم الدولة الحديثة الأخرى، خصوصاً المتعلقة بالحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وعلى الأخص المساواة والمشاركة وعدم التفرد بالسلطة وفصل السلطات وغيرها، لأن همهم الأساس كان هماً قومياً ومواطنتهم الأساس هي المواطنة القومية الافتراضية، ومن طرف آخر، كانت الصراعات على السلطة داخل قيادات الحزب شرسة. وأدت هذه التناقضات وضبابية الرؤية حول الوطن والمواطنة والدولة ومعاييرها إلى تحول الحكم بعد الانفراط به إلى حكم شمولي شديد المركبة، تائهة الرؤيا فاقد البرنامج، مع إهمال الديمقراطية (حتى داخل

في الثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٦٨م، طرد حزب البعث كافة من تعاقبوا معه في انقلابه الناجح على الرئيس الراحل عبد السلام عارف وعين أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للجيش وأصبح صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ومسؤولاً عن الأمان الداخلي.

وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٧١م، تم اغتيال فؤاد الركابي وكان المنظر الأول للحزب وأحد أبرز قادته في العراق.

وفي ٨ يوليو سنة ١٩٧٣م، تم إعدام ناظم كزار رئيس الحكومة وجهاز الأمن الداخلي وخمسة وثلاثين شخصاً من أنصاره وذلك عقب فشل الانقلاب الذي حاولوا القيام به.

وفي شهر يونيو عام ١٩٧٩م أصبح صدام حسين رئيساً للجمهورية العراقية بعد إففاء البكر من جميع مناصبه.

في يوليو سنة ١٩٧٩م قام صدام حسين بحملة إعدامات واسعة طالت ثلات أعضاء مجلس قيادة الثورة والبارزين من أعضاء حزب البعث العراقي. وفي اليوم الثامن من شهر أغسطس من العام نفسه أقدم صدام حسين على إعدام غانم عبد الجليل وزير التعليم ومحمد محجوب وزير التربية ومحمد عاиш وزير الصناعة وصديقه الحميم عدنان الحمداني، ثم قتل مرتضى سعيد البافي تحت التعذيب، وقد سبق لكل من الأخيرين أن شغل منصب وزير الخارجية. وهنا لا بد لنا من وقفة مع المثل الفرنسي القائل: (من السهل أن تبتدي الثورات ولكن من الصعب أن تنهيها بسلام).

إذا كان حال أبناء الثورة هكذا فما حال بقية الشعب؟ بالتأكيد ما أنجز من أحداث دموية سينعكس على ما حققه حزب البعث على السياسة العراقية خلال فترة حكمه، أذكر هنا طلاباً في سبعينيات القرن الماضي والتقي محام - ترك الحزب واعتزل العمل السياسي - برفقة البعض العقائدي وقال المحامي له: أما زلتكم تبعدون الطريق للأميركان؟ وكما جاء في كتاب نهاية العراق لبيتر غالبيبرث (سياسي ودبلوماسي أمريكي) كيف عجز الأميركيون في خلق حرب بلا نهاية، ويخلص في عمله نهاية أفكاره وآخباره وآرائه وذكرياته في العراق، ويخلص في تطور المشكلات العراقية منذ مجيء حزب البعث إلى السلطة وتكرис هيمنته في الحكم عام ١٩٦٨م، وانتهاءً بأخبار العراق في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢م، وهو يترنح اليوم ليسقط نهاية إذ ينبغي - كما يتوقع صاحب الكتاب - أن تصدر شهادة لوفاته بعد أن يذهب إلى غير رجعة على أيدي الأميركيين الذين يطالبهم الاعتراف بخطئتهم! إن المصالح الأمريكية تتطلب مثل هذا الذي يحصل

البحث فشل

في توحيد فضائله ووضع مفهوماً افتراضياً للمواطنة والوحدة



البعث وما ورد في الدستور في هذا الشأن لانتقادات واعتراضات من أطراف عراقية عدّة، في ظل اهتمامات سبقت حول سوء استخدام هذا القانون (الصالح للأحزاب الشيعية) وأنه جاء نتيجة لطبيعة (العلاقات الإيرانية الأميركيّة) التي كانت ولا زالت (عالية التنسيق)، وبذلت محاولات لتعديلها من خلال قانون جديد سمي بقانون (المساءلة والعدالة) فواجه ممانعة من بعض الأطراف العراقيّة فتدخلت واشنطن وتحثّ المسؤولين العراقيّين على إقراره (لم يُصدّق المصالحة للسنة) حسب وصف البعض، فأقرّ بعد انقسام حوله في ١٤ يناير ٢٠٠٠.

ولكن القانون الجديد وتعديلاته وصفه بعض المعارضين عليه وعلى سلفه بأنه (أسوأ من قانون اجتثاث البعث) لأنّه لا يزال يتضمن من القوانين التي تستهدف من يوصفون بالبعشين، وأن استغلال هذه المواد (ممكّن كما كان الأمر مع قانون اجتثاث البعث).

وحول التعديلات المتوقعة للقانون، يوضح القاضي سلام أحمد، مستشار مركز بغداد للدراسات الاستراتيجية أنه: (سيكون هناك تعديل واحد فقط وهو سحب الملف بالكامل من البرلمان والحكومة عبر هيئة اجتثاث البعث، وتحويله إلى القضاء، وهو أمر كفيل بإرضاء معارضي القانون الذين كانوا يرون في آلية التنفيذ استهداف طائفي وحزبي (العربي الجديد)).

جاء الاحتلال الأميركي ابتداءً من العام ٢٠٠٣، ليستكمّل ما

الحزب) وغيرها من معايير الدولة الحديثة، في الوقت الذي كان الحزب فيه يتهم الحكام العرب بتهم الرجعية والعمالة، ونتيجة لذلك، بدأت الردة اليمنية بعد فشل التيار القومي العربي في أداء مهماته، وتعاظم دور الإسلام السياسي، خصوصاً بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية.

اجتثاث حزب البعث:

أنشئت الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث حزب البعث بقانون صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الأميركي بو بريمر بتاريخ ١٦ أبريل / ٢٠٠٣ م، لاجتثاث هيكل حزب البعث في العراق (وإزالته قيادته في موقع السلطة).

وكانت وظيفتها تقوم على توفير معلومات تكشف عن هوية البعشين من ذوي درجات عضوية محددة (عضو فرقـة فـما فوق) ليتم فصلـهم من مراـفق الـدولـة، فـتم وـفقـاً لـذلك حلـ الجيش وـطرـدـآلاـف المـدرـسـين والمـوـظـفـين من وـظـائـفـهـم وـحرـمانـكـلـمـنـ

يعتقد أنه كان عضواً في حزب البعث من تولي الوظائف الحكومية، واستمر وجود هذه الهيئة بعد إقرار الدستور الدائم الذي نص في الفصل الثاني منه الأحكام الانقلابية، المادة ١٢٥، على مواصلة ”الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث“ أعمالها بوصفها هيئة مستقلة“، ولضمان حماية هذه الهيئة وقانونها اشترط حلها في البرلمان بأغلبية مطلقة. وتعرضت الهيئة المذكورة وقانون اجتثاث

الجيش الحكومي والحشد الشعبي عاجزاً عن إخراجه حتى الآن من بلاد الرافدين، وذلك مقابل منح "البعث" بطاقة الدخول للعمل السياسي مجدداً، وما عزز هذا الاتهام مجلة (دير شبيغل) الألمانية في ١٩ أبريل الماضي، عندما كشفت عن وثائق تظهر أن ضابط الاستخبارات السابق سمير عبد محمد الخليفاوي، وضع استراتيجية تمدد تنظيم داعش.

ونختتم بالسؤال الأكثر دلالة على حقيقة من أضعاع العراق؟ السؤال من الماضي، لكنه لا يزال يطرح نفسه بقوّة.

الجواب بكل بساطة أنَّ الموجة الناصرية التي رفعت شعارات العروبة أعطت إشارة بداية النهاية للعراق. من تابع الإشراف على الانهيار، كان حزب البعث، الذي خلفته الأحزاب المذهبية التي تحظى بدعم إيراني والتي قبلت الدخول إلى بغداد على الدبابة الأميركيّة. كما أنَّ فشل الأداء السياسي لحكومة الأحزاب الشيعية كونها لم تقدم مشروعًا سياسياً عراقياً للتغيير والبناء يصبح بديلاً مقبولاً عن نظام ما قبل ٢٠٠٢م، والشعار الوحيد الذي قدمته تلك الأحزاب هو إسقاط ذلك النظام وهو ليس شعارها بل شعار طهران. ولهذا وقعت تلك الأحزاب في مأزق الفشل والعزلة عن الشعب

منذ اللحظة التي تسلمت فيها السلطة من الاحتلال الأميركي.. (ماجد السامرائي، الشرق الأوسط)، ورأى في العرب السنة والقوى الليبرالية خطراً على مصالحها في العراق والمنطقة. ووقع التلاقي بين شعب العراق والأحزاب الدينية بعد غرقها بالفساد العام والنهب المنظم، مما كشف خدعة الشعارات الدعوية بإقامة العدل والفضيلة. فقد حولت شعب العراق إلى شعب جائع وأفرغت البلد من العلماء وأصحاب الكفاءات لتخلو الساحة للجهلة، والأخطر تسليمها ثلث العراق لداعش لكي يتم تمرير مشروع تفكيك البلد طائفياً.

* كاتب وباحث

بدأ البعث فسلم العراق إلى الميليشيات المذهبية التابعة لأحزاب تحكم بها إيران. بقي نوري المالكي في رئاسة الوزراء أم حلّ مكانه حيدر العبادي. يبدو واضحاً أن الخط الذي سار عليه المالكي هو الخط ذاته الذي يسير عليه العبادي. يتبيّن كل يوم أنَّ العبادي أسير طهران وأنَّ لا فارق يذكر بينه وبين سلفه. لم تعد بغداد عاصمة كلِّ العراقيين للأسف الشديد.

كان الهاشميون، وهم من أهل البيت، الضمانة الوحيدة لبقاء العراق موحداً. كانوا قادرين على إيجاد لحمة بين الشيعة والسنّة وبين العرب والأكراد والتركمان. كانوا ضمانة لجميع الأقلیات الدينية والقومية. فعلى مدى أكثر من عشر سنوات من الغزو الأميركي للعراق وما تلاه من الاحتلال إيران المبطّن، وأضطرابات سياسية كثيرة، لم يلمس العراقيون أي تطور إيجابي في الكثير من الخدمات الأساسية، رغم الإنفاق الخيالي على مشاريع تبدو بنظر الشارع العراقي وهمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر مشكلة الكهرباء ليست بالجديدة، بل لها عمر أكثر من عشر سنوات، وصرف أكثر من أربعين مليار دولار، ولكنها ازدادت سوءاً بعد سوء، بالتزامن مع أزمات أخرى لا تقل أهمية وخطورة عنها. كانت شرار المحسوبيات والرشاوي والفساد السياسي والإداري والمالي، الأمر الذي سارع في تناول نقم الشعب العراقي حتى انفجر السخط الشعبي في صيف ذي حرارة عالية شرسة وبالغة القسوة.

أما مدى تأثير غياب حزب البعث من الساحة السياسية العراقية، فهذا هو ديدن الأحزاب الشمولية الراديكالية، شبه أحد الكتاب اليساريين هذه الأحزاب بطارئ العنقاء. وباعتقادي أن حزب البعث وإن مارس العمل السياسي في وضح النهار، فهو لن تتعدي سلطته عتبة البرلمان. هذا في حالة تطبق ديمقراطية حقيقية في العراق الجديد تسمح لجميع التيارات السياسية الإلقاء بأصواتها عبر صناديق الاقتراع لأن بنظري الأرقام القياسية لا تتحقق إلا مرة واحدة. وقد يحل حزب البعث فيما بعد مكان قوات "الصحوة" في مواجهة (داعش) الذي يبدو

مراجع:

- حزب البعث، مطاع صندي.
- البعث، سامي الجندي. - بيروت ١٩٦٩ م.
- الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام، محمد منير نجيب. ط ١ - ١٩٨١ م. مكتبة الحرمين.
- حزب البعث تاريخه وعقائده، سعيد بن ناصر القاسمي دار الوطن للنشر.
- جريدة الرياض، مجموعة مقالات الأستاذ أحمد الشيباني.

الطائفية في مواجهة الدولة العراقية

عاني العراق بعد الغزو، والاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣م، من إشكالية (الصراع الطائفي)، حيث عمل الأميركيان على تعميق المحاصلة الطائفية، والعرقية في مؤسسات الدولة العراقية، من أجل تعميق الفجوة بين أفراد المجتمع الواحد، ودعم (الصراع الحزبي) بين الكتل السياسية العراقية، من أجل تحقيق أهداف مذهبية، وسياسية ضيقة ليس لها علاقة بالتوافق الوطني تعمل على كسب الجمهور الخاص بها، وحصل بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، حالة من العنف الطائفي بعد تضيير مرقدي الأماميين العسكريين في سامراء، حيث حصل نوع من التهجير الطائفي، والعرقي أثر تلك الحادثة في الداخل والخارج.

د. جاسم يونس الحريري *

البعض الآخر يكمن السبب في حدوثها في الفقر (١). وتذكر بعض الدراسات سمات الطائفية التي تعني طبقاً لأحد الباحثين (النسق، أو النظام الثابت من الأفكار، والتصورات، والقيم، والشعائر، والعادات التي تختص بها جماعة معينة من أهل الدين)، فالطائفية هي سلوك، ومشاعر، وأفكار تقوم على مجموعة من الاعتبارات وهي كما يأتي:- (٢)

أولاً:-
 الدراسة: تعد الدراسة صفة لصيقة للفكر الطائفي، وحتى للسلوك، وربما جاءت من عاملين أولهما أن الفكر الطائفي وليد النزرة تجاه النصوص المقدسة، فحدث التداخل بين قداسة النص، وبين قراءة النص، أو ما يطلق عليه (استصحاب القداسة) من النص إلى القراءة ، والسبب الآخر هو أن الدراسة توفر عامل الحماية للطائفة من الاختراق الفكري بما يؤدي إلى ضمورها، وربما انتهائهما، فالحمائية، والدراسة يعدان جوهر الفكر الطائفي، ولم يكتف العقل الطائفي بهذا الخداع، والتلبيس بين النص والقراءة أثما حاول إيجاد المسوغات لهذا النهم، عبر اختلاف نصوص تؤكد على أن الخطأ، والعيوب منه من فكر الطائفة. إن الدراسة بقدر ما تؤدي إلى توفير الحماية للطائفة، فإنها تؤدي إلى موت فكرها، لأنها تتنافى مع العقل، والاجتهاد، وإعادة قراءة النصوص بما يلائم متطلبات المرحلة، ومن مظاهر الدراسة في الطائفية تقديم الرجال على النصوص، إذ أن المتابع للكتابات الطائفية يجدها تستهم بأفكارها، وفتواها من رجال عاشوا في الماضي، وتحاول تطويق النصوص بما ينسجم مع فكر الطائفة والرجل.

ثانياً:-
 امتلاك الحقيقة: وهي ثمرة من ثمار الدراسة التي تعني التزييه عن العيب، والتقصص، ومثل هذا التصور يجعل الطائفة بمنأى من أفكار الآخر طالما أن الحقيقة واحدة، وأن العقل الطائفي توصل إليها.

ثالثاً:- الأخلاق الطائفية: إذا ما أدركنا أن الأخلاق تدخل

بعد سقوط مدينة الموصل في العاشر من يونيو ٢٠١٤م، مارس تنظيم داعش العنف الطائفي، وحتى ضد أبناء الطائفة السنوية، وازدادت أعداد المهجرين من الإيزيديين، وتعرضت النساء الإيزيديات لاعتداءات وحشية وأحدث هجوم داعش على الموصل حالة من التفكك المجتمعي، والديني، والطائفي في خطبة إقليمية، ودولية لأحداث تفتت للجسد السياسي العراقي، وبذلك أصبح هناك نوع من المواجهة بين الطائفة نفسها وغيرها من الطوائف العراقية الأخرى، بتحريض من ي يريد أن يدفعها ضمن دائرة الصراع السياسي، والحزبي، ومن يريد أن تكون الطائفة جزءاً من الكل العراقي الذي تجمعه اللحمة الوطنية العراقية، ومن أجل مناقشة هذا الموضوع الحيوي، والمهم سيتم معالجته من عدة زوايا منها: تناول تأصيل نظري لمفهوم الطائفة، والطائفية، ثم تناول أسباب انتشار الطائفية في العراق بعد ٢٠٠٣م، ثم تناول سبل مواجهة الطائفية، وأخيراً طرح سبل حماية الأقليات العراقية.

تأصيل نظري لمفهوم الطائفة والطائفية

الفرق بين مفهوم الطائفة ومفهوم الطائفية فرق واضح، إذ أن الطائفة اتجاه اجتماعي له أبعاده التاريخية، أما الطائفية فهي في أغلب الأحوال نهج سياسي يشير إلى اعتماد الطائفة، والعمل على فرض هيمنتها السياسية، والتعصب ضد الطوائف الأخرى، ويمكن تشبيه الفرق بين الطائفة والطائفية بالفرق بين الدين، والأيديولوجية الدينية، فالدين من حيث هو نص موضوعي له وجوده (المكتوب) الخاص به على خلاف الأيديولوجية الدينية التي هي تأويل للنص الديني بما يوافق أو لا ينافق معها. وقد تتوعّت آراء العلماء الدارسين لهذه الظاهرة فمنهم من يرى أنها ظاهرة جيوسياسية مرتبطة بدول العالم الثالث، وأخر يرى أن سببها هو قلة النضج السياسي، أو قصور الروح الديمocrاطية، وبالنسبة إلى

والاكراد من جهة أخرى يسعى كل طرف منهم لفرض هيمنته على الطرف الآخر ، أو إجبار الطرف الأضعف على ترك المناطق التي يشكلون هم فيها الأكثريية الغالبة، أو تكون لهم فيها اليد العليا، والتقوّق على غيرهم، وتشمل هذه الأشكال من التطهير العرقي : أشواع التهديدات ، والرعب البدني ، والإبتزاز (المطاببة ب福德ية) ، ومصادرة الممتلكات ، ومداهنة المنازل ، وأماكن العمل ، واستغلال نقاط القبض ، والسيطرة لاقصاء الفصائل ، والجماعات الأخرى ، وإخراجها من بعض المناطق إلى جانب عمليات الاختطاف ، والغصب ، والنهر ، وسوء استغلال إدارات الدولة ، ومرتكز الشرطة ، إضافة لعمليات التغريب ، والنفي) (٦) .

ويضيف كوردمان (أن خرائط بغداد ، ومنذ كبرى أخرى تقطنها طوائف ، وقوميات متعددة ، تبين بوضوح وجود عمليات فصل وتفرقة منتظمة لسكان هذه المدن على أساس طائفية ، وعرقية ، وتعكس الجهد المبذولة من قبل الطرف المهيمن ، أو ذي الغالبية لإبعاد الطرف الآخر عن منطقته ، أو إقصائه كلياً من المدينة . وفي أواخر عام ٢٠٠٦م ، أصدرت منظمة الأمم المتحدة تقريراً عن تهجير ، أو تشرد حوالي ١١ مليون مواطن عراقي داخل وطنهم منذ العام ٢٠٠٣م ، بمعدل ٥٠،٠٠٠ شخص يغادرون ، أو يتركون منازلهم شهرياً . كما كشفت المنظمة الدولية للهجرة IOM عن وجود ١٨٩ أسرة مهجرة ، أو مشردة حديثاً داخل العراق في العام ٢٠٠٦م) (٧) .

دور القوى الإقليمية والدولية في تعزيز العنف الطائفي (٨)

من أبرز الثوابت في العلاقات الدولية أن مصالح القوى الكبرى في المنطقة هي الفاعل الأكبر في مواقفها ، وحضورها ، ورسم سياساتها ، فتلك العلاقات لا تعرف صديقاً دائماً ، ولا عدواً دائماً منها هي تعيد رسم خريطة ربما قادت إلى تحالفات من نوع جديد . وأن الخطط الأمريكية والإسرائيلية البعيدة تطبع لتشكيل كيانات جديدة تصنّع تحالفاتها على مقومات ، وحضور ، ووقود الطائفة القاتلة ، والمقتولة في آن واحد ، وعليه فإن تنظيم القاعدة وداعش الإرهابيين لا يمكن أن يعيشوا ، أو يستمرأوا أو يمارسوا كل هذه الجرائم في المنطقة لو لأن هناك صراعات خفية ليس بين قوى إقليمية فحسب إنما أيضاً عبر قوى كبرى تتصارع في منطقة أغفلت فيها معيار العقل ، والوعي الانساني لتصبح رهن الوعي الطائفي القاتل .

إشكالية الأقليات العراقية بعد ٢٠٠٣م .
تشير بعض الدراسات أن بعض الأقليات العراقية ، وخاصة

في باب العقل العملي كما يقول الفلاسفة ضمن تقسيم العقل إلى نظري وعملي ، فإنها تعني ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد تجاه أبناء الجماعة ، والآخرين ، والطائفية تقوم على منظومة من القيم الأخلاقية تتضمّن العلاقة ما بين أفرادها وما بينها ، وبين الآخرين وهي :-

١. التعصّب: يعد التعصّب سمة من سمات المجتمعات المتخلّفة ، ومن بقايا الثقافة الجاهلية بالمنظور الإسلامي ، فإن التعصّب الطائفي يمثل جانباً خطيراً بالقياس إلى التعصّب العشاري ، أو القبلي ، أو القومي ، لأنّه عادة ما يوظف النص لتبريره ، وقد تبرز منظومة ثقافية تؤطر السلوك الطائفي المتعصب بدءاً بالتسويع ، وانتهاءً بتحديد التواب ، والآخر على العقل المتعصب.

٢. إلغاء الآخر: من مسلمات التحضر الاعتراف للأخر بالحق في الوجود ، وفي الاعتقاد ، والتعبير ، ولكن الطائفية تلغي الآخر فكراً تنتهي إلى الغائه وجوداً ، وتفضي على هذا الإلغاء مسوغات عقلية من خلال ادعائهما امتلاك الحقيقة ، وأخرى نقليّة من خلال وصف الآخر بأوصاف الشرك ، والارتداد .

٣. اختزال الأخلاق الإسلامية: من بدويّيات العقل الطائفي ، وسلوكه نفي الدين عن الآخر ، وهذا يعني العمل على اتجاهين الأول :- اختزال قيم وأخلاق الإسلام ، وحصرها بالطائفة من دون غيرها ، أما الاتجاه الثاني فيقوم على نقل منظومة التعامل الإسلامي مع المشرك ، أو الكافر إلى الطائفة الأخرى .

الصراع الحزبي بين الكتل السياسية

أصبح الصراع الحزبي بين الكتل السياسية العراقية سمة من سمات المشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م ، حيث أن تلك الكتل قد دفعت بسياساتها المتسرعة إلى التصادم بين الطائفتين الرئيسيتين في العراق (السنة ، الشيعة) ، وحصول نوع من الشد والتجاذب ، والتخندق الطائفي بين الطرفين ، مما أدى إلى بناء موقف سياسي مركزة على روئي طائفية في القضايا الداخلية ، والخارجية (٥) .

تضاعف العنف وحملات التطهير العرقي والطائفي الداخلي

يصف الباحث الأمريكي المعروف (أنتوني كوردمان) في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن تطورات الأحداث خلال الحرب الأهلية في العراق بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٦م ، بعد تجيير سامراء لمرقدي الإمامين العسكريين بالأحداث المعقّدة ، ويقول في ذلك (الشيعة والسنة والعرب من جهة ،

تهجير ١,٧ مليون عراقي بعد تفجير مرقد سامي بمعدل نصف مليون شهرياً في الداخل والخارج حسب الأمم المتحدة

أرتكها تنظيم داعش هجوم وقع على منطقة سنجر في حملة التطهير العرقي التي شنها التنظيم ضد الأقلية الإيزيدية التي اخطف أفرادها بصورة جماعية في عام ٢٠١٤ م، حيث قتل آلاف الرجال ميدانيا

العرقية (الإيزيديين، الأكراد، التركمان) والدينية (الصابئة، الكلدوأشوريون، الشبك) تعرضت بعد ٢٠٠٣ إلى التمييز الذي هو قائم منذ عقود طويلة نتيجة الاختلاف في الثقافات الفرعية مع الثقافة العامة السائدة ومنها ممارسة الطقوس الدينية، والشعائر، ففي الثقافة العراقية الكثير من التمييز، ومما لا شك فيه يلعب التمييز دوراً محورياً في عملية عدم استقرار المجتمع، والسلم الأهلي، مما يربك التعايش السلمي في المجتمع بشكل عام وبين الأفراد الذين يتبعون إلى ثقافات دينية، عشائرية، وطائفية، ومناطقية مختلفة.

وفي نفس الإطار عقد بدهوك في إقليم كردستان العراق بين ٧-٨ من نوفمبر ٢٠١٣ م، الاجتماع السنوي الثالث لتحالف الأقليات أكد فيه المؤتمرون أن من المشاكل، والأسباب التي تدفع الأقليات للهجرة من البلاد هي أعمال العنف بأنها في الكثير من الأحيان، والمناطق مخططة، ومدرسوة تدفع بالآقليات إلى الهجرة، والتهجير، في الموصل مثلاً بالنسبة للمسيحيين، والإيزيديين، والشبك، حيث أستهدفهم الكثير من أعمال العنف (١٠).

ويبدو أن معضلة الأقليات العراقية تمثل بعرضها لعمليات مثل، التهجير، والخطف على أيدي الجماعات المسلحة، بسبب التعصب الديني، والأفكار الخاطئة تجاه هذه الأقليات التي تعتبرهم لادين لهم، مما أجبر الكثير من أبناء هذه المجموعات على النزوح عن أماكن تواجدها التاريخي، والفرار إما إلى مناطق أكثر أمناً في العراق، أو الخروج من العراق، واللجوء إلى الدول المجاورة، وجاء في تقرير المنظمة (هيومان رايتس ووتش) أن "الأقليات الأثنية، والدينية في العراق التي تشكل ١٠٪ من مجموع سكان البلاد ضحية عنف غير مسبوق قد يؤدي إلى زوالها)، ونبهت المنظمة التي تدافع عن حقوق الإنسان إلى أن ((الأقليات الأثنية، والدينية في العراق تواجه درجات من العنف غير مسبوقة وهي مهددة في بعض الحالات بالزوال من وطن أجدادها)) (١١) وبعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي مدينة الموصل في يونيو ٢٠١٤ م، وبمناسبة مرور سنة على ذلك الهجوم أصدرت (منظمة العفو الدولية) تقريراً في يونيو ٢٠١٥ م، أكدت فيه حقيقة مهمة مفادها أن ذلك التنظيم أطلق ((العنان الموجه من الرعب، حيث نفذ عمليات قتل جماعي وعنف جنسي، واختطاف، وتعذيب، مستهدفاً الأقليات الدينية، والعرقية، ومن أبرز الاعتداءات التي

سبل مواجهة الطائفية

تذكر بعض الدراسات اعتماد السبل التالية لمواجهة وتحريم الطائفية في العراق وكما يأتي:- (١٢)

١. العمل على إشاعة ثقافة المواطنة، وتعزيز الانتماء للوطن، وجعله المرجعية في كل ما يرتبط بالحقوق والواجبات.

٢. التركيز على الخيار الديمقراطي، والتعديدي كأساس لنظام الحكم السياسي لمنع محاولات احتكار السلطة، أو هيمنة طائفة على طائفة أخرى، كذلك اعتماد صيغة الفيدرالية، أو الحكم اللامركزي.

٣. إشاعة ثقافة التسامح، والاعتدال، والقبول بالتنوعية، والعمل على نقل حالة الاختلاف من تأثيراتها السلبية إلى تأثيراتها الإيجابية المتمثلة بالمشاركة الفعلية في عملية التوجيه والإرشاد.

٤. السعي لاعتماد المشترك أساساً للعلاقة بين الطوائف، وبباقي المكونات الأخرى، وترك المختلف عليه، أو تهميشه حتى يتم ترسيخ الدولة ومعاييرها الخاصة بالولاء الوطني، والفاء، والنزاهة.

٥. الدعوة إلى اعتماد القرآن الكريم، والسنّة النبوية أساساً في خلق الثقافة الدينية.

٦. التخلص عن البحث في التاريخ السلبي بين الطوائف، والتركيز على النواحي الإيجابية في هذه العلاقة.

٧. تعلم الحكومة على تعزيز آليات التواصل بين الطوائف من خلال دعم مشاريع المصاhere المختلفة مع الطوائف، وتسهيل عودة العائلات المهجرة، والتخلص من المحاصصة الطائفية، والتوازن السياسي.

٨. أن تخلق لدى المواطن الشعور بأن الحاجة إلى الطائفية يمكن أن تعيش عن طريق الانتماء للدولة، والولاء للوطن عبر إشعار الإنسان أنه مواطن، وعدم البحث عن خلفيته الدينية، والمذهبية.

لطائفة، أو فئة، بل لجميع مواطنه (١٥).

الخاتمة:-

إن العراق يتعرض لآفة الصراع الطائفي منذ الغزو، والاحتلال الأمريكي- البريطاني له عام ٢٠٠٣ ، وتعاظم هذا الأمر بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل، وقد تكالبت بعض القوى الإقليمية، والدولية لتسخين الساحة العراقية، وجعلها في دوامة عدم الاستقرار عبر الصراع الطائفي لإطباره هيمتها عليه من خلال التوافق بين الأجندة الغربية، والأمريكية، وحتى الإسرائيلي لتفتيت العراق إلى كائنات عرقية وطائفية، عبر ورقة داعش، إلا أن المثير في الأمر أن تعرض العراق لنحو، وتصاعد الصراع الطائفي سوف لا يكون تأثيره محصورا داخل السياج، والأسوار العراقية فحسب، بل قد يفترز إلى كل الدول المجاورة ، والبعيدة ، وهو ما حصل فعلا بعد انتشار تورط تنظيم داعش في أعمال إرهابية في الكويت، والمملكة العربية السعودية، ومصر وغيرها من الدول.

* أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

حماية الأقليات العراقية

ترى بعض الدراسات أن أبرز تلك السبل تدرج فيما يأتي:- (١٤)

١. تقسيم الشروة بشكل عادل يعيد إنتاج السلم الأهلي الذي للعراق تجربة حقيقة فيه، ويقوض العنف، والتعصب ضد الأقليات.
٢. مشاركة المجتمع المدني بفاعلية في الحوار العام بين الأقليات، ونبذ العنف.
٣. سن قانون عراقي بجرائم العنف، والتمييز ضد الأقليات، والحد عليه من قبل الأفراد، أو المؤسسات الدينية.
٤. حصر السلاح بيد الدولة، خشية من استعماله من قبل الجماعات المسلحة ضد الأقليات.
٥. إعطاء المرأة دورها في إدارة المجتمع، وأن تساهم في عملية تعزيز السلم الأهلي.
٦. تجذير هوية وطنية جامعة يعمل الكل ضمن خيمتها بغض النظر عن العرق والطائفة.
٧. الحاجة لميثاق وطني يجعل احترام الانتماء الطائفي مبدأ طالما لم يستخدم لترسيخ الكراهية، والبغضاء، أو إثارة نزعة التمييز، والتخطي، ويعمق دائرة المشاركة الوطنية ليجتمع الناس حول مصالحهم، وعلاقتهم الإيجابية، وشعورهم بأن الوطن ليس

المواضيع

١. د. علاء جبر الموسوي، الطائفية في العراق بين انشطار الفرد ووحدة الوطن، مجلة مدارك ، العددان ٦-٥، (العراق، مؤسسة مدارك لدراسة الآيات الرؤى الفكرية) ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢.
٢. خليل مخيف الريبيعي، الطائفية في العراق ، مجلة مدارك، العددان ٦-٥، المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٢.
٣. النزعات الطائفية وأنكاساتها في عراق اليوم، موقع نسماء(ضياء الشكرجي) ، المصدر نفسه.
٤. أنطونى كوردسمان وأما ديفيس، العنف الطائفي والعرقي في العراق والتمرد المتبوع منه: تطورات الاحداث خلال ربيع ٢٠٠٧ ، (واشنطن ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ترجمة مركز الكافش للمساعدة والدراسات الاستراتيجية ، أغسطس ٢٠٠٧) ، ص ٥.
٥. المصدر نفسه.
٦. عبد الله القفارى، استدعاء الطائفية في مواجهة واقع متغير، شبكة أخبار العراق، ٢٠١٥.
٧. حسام سالم، العنف والتعصب ومستقبل السلم الأهلي في العراق، موقع معابر لبناء السلام ، ٢٠١٤.
٨. خضر الدولي، نشطاء : أعمال العنف والاهمال سبب بهجرة مئات الآلاف من الأقليات من العراق ، وكالة بیاننیر، ٢٠١٣/١١/١٠.
٩. الأقليات في العراق: دراسة في حقيقة وجودهم وواقعهم السياسي، موقع عراق ٢٠٢٠، ٢٠١٤.
١٠. تتصاعد العنف الطائفي المميت بعد مرور عام على الهجوم الشرس لتنظيم داعش ، موقع منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥/٦/١.
١١. د. خليل مخيف الريبيعي، الطائفية في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
١٢. حسام سالم ، العنف والتعصب ومستقبل السلم الأهلي في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
١٣. عبد الله القفارى، استدعاء الطائفية في مواجهة واقع متغير، مصدر سبق ذكره.

هل يشعل النفط في شمال العراق صراع العربي- الكردي؟

يعتقد كثير من المراقبين أن الإدارة غير الناجحة للمصادر الطبيعية، وفي مقدمتها النفط، من حيث الإنتاج والتصدير وتوزيع العوائد، يمكن أن تصبح حافزاً على نشوب واستمرار، بل وتأجيج، الصراعات الأهلية والطائفية، في دولة ما، مما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية وجيوسocialisية خطيرة قد تهدد وحدة وتماسك هذه الدولة. وقد ثبت صحة هذه المقولات في السنوات الأخيرة في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط مع تنامي رفض بعض الأقليات الطائفية والعرقية للحرمان من عوائد النفط الذي يجري تحت أقدامهم. ولعل ما يجري في العراق، منذ فترة، أحد أهم الأمثلة على ذلك. فقد أصبحت كيفية إدارة إنتاج النفط وعائداته صادراته أحد أهم التحديات التي تهدد تماسك ووحدة الدولة العراقية، خاصة بعدما تفجر النزاع مؤخراً بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية في بغداد.

د. أحمد قنديل *

الفنية بالنفط، (والتي أصبح الأكراد يسيطرون عليها منذ الصيف الماضي، بعدما انهار الجيش العراقي في مواجهة تنظيم داعش) عبر خط أنابيب كردستان- جيهان (الميناء التركي) بإشراف شركة تسويق النفط العراقية «سومو» التابعة للحكومة الاتحادية، مقابل تخصيص حصة للإقليم في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥م، تبلغ حوالي مليار دولار شهرياً. وتضمن هذا الاتفاق أيضاً منح ١,٢ تريليون دينار عراقي لقوات البيشمركة الكردية وتخصيص نسبة من موازنة وزارة الدفاع لها.

غير أن حكومة إقليم كردستان تثwarts في تنفيذ الاتفاق المذكور خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي ٢٠١٥م، لشكلاً فتية، وهو الأمر الذي ردت عليه حكومة بغداد بدفع ما يتراوح بين ٤٠ و٤٠ في المائة فقط من المدفوعات المخصصة لصالح أربيل. وفسرت الحكومة الاتحادية في بغداد موقفها بالقول إنها في ضائقـة مالية شديدة بسبب تراجع كبير في عوائد تصدير النفط

وفي شهر يونيو الماضي، عادت أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، إلى تصدير النفط بشكل مستقل عن بغداد في انتهاك واضح للدستور العراقي وللاتفاق القائم بينها وبين الحكومة الاتحادية بشأن إنتاج وتصدير النفط، والذي يعود التوصل إليه بين بغداد وأربيل إلى ٢ ديسمبر ٢٠١٤م، الأمر الذي اعتبره بعض المراقبين للشأن العراقي بمثابة صب زيت على النار المشتعلة بين العرب والأكراد، وهو ما ينذر بدفع العراق نحو هاوية التقسيم إلى ثلاثة أجزاء: كردي في الشمال، وشيعي في الجنوب والوسط، وسني (بقيادة تنظيم داعش) في الشمال والغرب.

اتفاق ديسمبر ٢٠١٤

ينص الاتفاق الحالي بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين إقليم كردستان على قيام الأخير بتصدير ٢٥٠ ألف برميل من النفط يومياً فضلاً عن ٢٠٠ ألف برميل من حقول مدينة كركوك

إدارة إنتاج النفط وعائداته صادراته أهم
التحديات التي تهدد وحدة دولة العراق

الحل بين بغداد وأربيل، شكل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق، المعروف بـ«داعش»، وسيطرته على مدينة الموصل في ٩ يونيو ٢٠١٤ م، إثر انسحاب الجيش العراقي منها، نقطة تحول ملحوظة في العلاقة بين الجانبين. حيث توصل قادة بغداد وأربيل إلى تسوية متوازنة، في ظل حكومة الدكتور حيدر العبادي، التي كلفها رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في منتصف أغسطس ٢٠١٤ م. ونصلت هذه التسوية على موافقة الأكراد على إعطاء رئيس الوزراء العراقي الجديد مهلة مدتها ثلاثة أشهر لصرف مخصصات إقليم كردستان في الميزانية الاتحادية وحل الخلافات النفطية. وبالفعل، نجح الدكتور العبادي في التوصل إلى اتفاق بشأن النفط مع الأكراد في ديسمبر ٢٠١٤ م، حسبما ذكرنا سابقاً. إلا أن التوتر عاد لينفجر من جديد بين بغداد وأربيل منذ منتصف العام الجاري.

مستقبل العلاقة بين بغداد وأربيل

تبينت آراء الخبراء حول إمكانية احتواء التوتر المتنامي بين بغداد وأربيل في المدى المنظور. حيث رأى فريق من المحللين صعوبة عودة الطرفين إلى احترام الاتفاق بينهما فيما يتعلق بتصدير النفط ودفع مخصصات أربيل من الميزانية الاتحادية، وبالتالي تحقيق التقارب والتعاون بينهما. ويقول أنصار هذا الفريق إن الاتفاق بين الجانبين يسود أنه قد «مات اكلينيكيًا»، بعدها أصبح يلقى معارضة قوية من جانب العديد من القوى السياسية المؤثرة في بغداد، ومنها حزب الدعوة الذي ينتمي إليه العبادي نفسه. حيث يرى عدد من قادة الحزب، ومن بينهم رئيس الحزب الحالي ورئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، أن الدكتور العبادي قدم الكثير من التنازلات للأكراد، ومنها اتفاق النفط، في سعيه لاحفاظ على وحدة وتماسك حكومة تحظى فيها الأقلية من السنة والأكراد بتمثيل. كما يؤكّد أنصار التيار المعارض لرئيس الوزراء الحالي في الحزب الحاكم أيضاً على أن اتفاق النفط الحالي مع أربيل ليس إلا وسيلة من جانب الأكراد لامتصاص أكبر قدر ممكن من موارد بغداد قبل «إعلان الاستقلال»، مشيرين إلى أن وضع إقليم كردستان الحالي من حكم ذاتي غير مكتمل لا يمكن استمراره، حيث لا يمكن «جعل امرأة نصف حامل». ومما يعزز من مقولات أنصار هذا التيار أن حكومة إقليم كردستان ما تزال، حتى كتابة هذه السطور، مستمرة في بيع النفط بشكل مستقل عن الحكومة الاتحادية، وبالتالي فهي تبدو غير مكترثة برأس الصدع في العلاقات مع بغداد، بل وتبدو راغبة في مواصلة سيرها نحو الإعلان عن «دولة كردية مستقلة». وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الثروات الطبيعية في

نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً، خاصة وأن قانون الميزانية الاتحادية العراقية قد اعتمد في احتساب الصادرات الاتحادية على معدل سعر لبيع النفط هو ٥٦ دولاراً للبرميل، وعلى صادرات يومية للعراق هي ٣٢ مليون برميل، منها التزام إقليم كردستان بتسلیم شركة سومو العراقية ٥٥٠ ألف برميل يومياً.

وأضافت بغداد بالقول إن أربيل لم تسلم، منذ بداية العام ولغاية يوم (٢٠١٥/٥/٢١)، سوى حوالي ٢٢٨ ألف برميل / يوم، أي بمعدل ما يقارب ٦٠ في المائة من الكمية المتفق عليها، بينما بلغت لغاية (٢٠١٥/٨/٢٢) حوالي ٢٤١ ألف برميل / يوم، أي بمعدل يقارب ٤٤ في المائة من الكمية المفترض تسليمها للحكومة الاتحادية حسب قانون الميزانية. ونتيجة لهذا التقصير من جانب

اتفاق النفط

بين بغداد وأربيل مات اكلينيكيًّا وحزب الدعوة يزيد التعقيد

أربيل، قررت بغداد عدم دفع كامل مخصصات إقليم كردستان بناء على «المادة ١١/ثالثاً» من قانون الميزانية الاتحادية، والتي تنص على أنه (في حالة عدم إيفاء أي طرف بالتزاماته النفطية أو المالية المتفق عليها في هذه الميزانية يكون الطرف الآخر غير ملزم بالإيفاء أيضاً بالتزاماته النفطية كانت أو مالية).

ومن جهتهم، فسر الأكراد عدم التزامهم بالاتفاق مع الحكومة الاتحادية بشأن إنتاج وتصدير النفط بالقول إن إقليم كردستان عانى

من «أزمة مالية خانقة» وضعت الإقليم على «هاوية الإفلاس» نتيجة خفض حكومة بغداد لمخصصاته في الميزانية العام الجاري، بالتزامن مع ارتفاع نفقات قتال قوات البيشمركة الكردية ضد مسلح داعش، ونفقات إيواء ما يقدر بـ٧٦ مليون لاجئ أفريقي نزحوا إلى الإقليم من مناطق أخرى في البلاد. وهو ما يدفع بهم إلى التمسك بتصدير النفط بشكل مستقل بعيداً عن بغداد من أجل تلبية احتياجاتهم المالية الضرورية لتسهيل الحياة في إقليم كردستان.

وتتجدر الإشارة إلى أن الخلافات بين بغداد وأربيل حول إدارة النفط وعائدات صادراته كانت قد بلغت ذروتها في فبراير ٢٠١٤، إثر قرار رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي تجميد حصة الإقليم تماماً في الميزانية الاتحادية العراقية، في ضوء إصرار الأكراد على تصدير النفط بقرار «فردي» مستقل عن بغداد، فضلاً عن تهديدات لقادمة الأكراد، خصوصاً رئيس الإقليم مسعود بارزاني بطرح خيار الاستقلال عن بغداد على الاستفتاء الشعبي العام. وقد تسبب قطع مخصصات الميزانية الاتحادية عن الأكراد في إنهائهم اقتصادياً بشكل ملموس، كما أدى أيضاً إلى عدم دفع رواتب موظفي حكومة الإقليم وقواته الأمنية. وبعد أشهر من الشد والجذب وغياب مفاتيح



أن أقصى ما استطاع الأكراد الحصول عليه منذ معاهدة سيفر، التي حاولت إضفاء طابعاً رسمياً على تقسيم الأراضي العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وتصورات احتمالية إقامة دولة كردية مستقلة، هو حصولهم على حكم شبه ذاتي في شمال العراق بعد الإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في عام ٢٠٠٣م، وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية، ليس من المحمّل أن يحظى قادة أربيل بدعم دولي في المدى المنظور لإقامة دولتهم المستقلة في شمال العراق. ومما يؤكد ذلك تصريحات المسؤولين الأميركيين، والتي كان أبرزها (والذي يحمل دلالة مهمة) ما صدر أخيراً عن وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر، عندما أكد على أن دعم القوات الكردية في مواجهة داعش لا يمكن أن يكون إلا عبر بغداد. ما يعني أن على حكومة إقليم كردستان عدم القيام بأية خطوات، عسكرية أو اقتصادية، تحديداً فيما يتعلق بملف النفط، من دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية في بغداد.

وفي ضوء كل ذلك، يمكن القول إنه إذا كان من الصحيح أن بعض التطورات الأخيرة في العراق، جعلت الظروف، بصفة عامة، أكثر مواطنة للأكراد لإعلان الاستقلال عن العراق، خاصة بعدما سمع ظهور تنظيم داعش للأكراد بتقوية تواجدهم على الأراضي المتنازع عليها مع بغداد، وبعدهما توافر لهم عوائد ضخمة من تصدير النفط عن طريق تركيا. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن تشكك وإضعاف العراق ليس بالضرورة مفيدة للأكراد، لأن هذا سيكشف نواحي

إقليم كردستان قد أعلنت في ٢٢ أغسطس ٢٠١٥م، أن صادرات النفط خلال شهر أغسطس الماضي، بلغت ملياراً ونصف المليار دولار، مؤكدة على أنها ضمنت مبلغ ٨٥٠ مليون دولار شهرياً حتى عام ٢٠١٦م، عن طريق بيع النفط للمشترين مستقبلاً. وقد شدد قادة أربيل أيضاً على أن وزارة مالية الإقليم هي المسؤولة عن تسلم عوائد صادرات النفط.

وفي مواجهة الرأي القائل بأن اتفاق النفط بين الجانبين قد «مات إكلينيكياً» وبالتالي فلا مجال للتفاوض والتصالح بين بغداد وأربيل في المدى المنظور، ظهر فريق ثان يرفض تماماً هذا الرأي، ويؤكد على إمكانية العودة إلى التمسك بهذا الاتفاق مرة أخرى في ضوء حرص الجانبين على عدم جر العراق إلى حافة التقسيم. ويؤكد أنصار هذا الفريق على أن هذه العودة ضرورية ومطلوبة في الوقت الحالي، أكثر من أي وقت مضى، حتى لا يستفيد مسلحو داعش من الخلاف والتوتر بين بغداد وأربيل، خاصة وأن الحكومة الاتحادية في العاصمة العراقية كانت تعتمد إنشاء مركز قيادة مشترك مع الأكراد في شمال العراق من أجل التنسيق في مواجهة داعش.

ومما يدعم من وجهة نظر الفريق الثاني ما تبديه أغلبية القوى الدولية من رفض للمطالب الكردية بإعلان دولة مستقلة عن بغداد، وفي مقدمتها تركيا وإيران والولايات المتحدة. فرغم الدعم المادي والمعنوي من جانب هذه القوى للأكراد في العراق، إلا



رقم ١١٢ بشكل واضح على «أن الحكومة الاتحادية تقوم بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحصول الحالي مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة. وتقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز». ومن جهة أخرى، تبقى سلامة تصدير النفط من شمال العراق غامضة، في ظل الهجمات الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني على خط الأنابيب الوالصل بين أربيل وميناء جيهان التركي.

وربما تكون الخطوات الأخيرة التي اتخذت لتحسين العلاقات بين العراق وتركيا، وهي مصالحة دفعت الولايات المتحدة إليها، تبدو الآن الرهان الأفضل، كما يقول محللون، لضمان وحدة وتماسك العراق في المستقبل، ولضمان التوصل إلى اتفاق على تمرير قانون وطني جديد للنفط والغاز لتقسيم أرباح العراق النفطية الكبيرة. وإذا جرى هذا الأمر بنحو صحيح، فإن من المحتمل أن تولد هذه الصفقات عائدات ضخمة للعراق، وتوزعها الحكومة العراقية وفق الدستور العراقي وبالنهاية لصالح الشعب العراقي، ومن بينهم طبعاً، منطقة كردستان. ●

ضعفهم، خاصة من الناحية الاقتصادية والسياسية. فالأكراد في أرض مغلوقة، بدون منفذ بحري، وعدم استقرار العراق والدول المجاورة له سيؤثر عليهم في الاستثمار والعلاقات التجارية وخطوط تصدير النفط والغاز. وبالتالي، فمن المرجح لا يسع الأكراد في المدى المنظور إلى الاستقلال عن العراق، وأقصى ما يمكنهم عمله هو التماسك، خاصة في الأراضي المتنازع عليها مع بغداد، واستغلال الفوضى الحالية في العراق لعقد صفقات جيدة فيما يتعلق بإنتاج النفط وتصديره عبر تركيا. حيث يشير الخبراء إلى أن إقليم كردستان لديه خطط طموحة للغاية في هذا المجال. فقد صرح وزير الموارد الطبيعية لحكومة إقليم كردستان العراق أشتي هورامي مؤخراً أن الإقليم لديه خطة لتصدير مليوني برميل يومياً في عام ٢٠١٩ م. وتوقع هورامي أنه سيكون بالإمكان تصدير نحو ٢ مليون برميل يومياً من شبكة أنابيب شمال العراق إلى الأسواق الدولية عبر تركيا في السنوات القليلة القادمة. إلا أن هورامي ربط تحقيق هذا الهدف بتشييد البنية التحتية الالزامية للتصدير، وفي مقدمتها بناء خطوط الأنابيب. ومن ناحية ثانية، سيظل تحقيق هذا الهدف متوقعاً على نجاح أربيل في الحصول على موافقة بغداد. في تصدير النفط والغاز مباشرة من جانب حكومة إقليم كردستان إلى الأسواق الدولية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية هو مخالف صريحة للدستور العراقي وأمر تعارضه بغداد بشدة. فالدستور العراقي الصادر في عام ٢٠٠٥ م، ينص في مادته

* رئيس برنامج دراسات الطاقة وخبر الشؤون الدولية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

روسيا وال العراق... تعاون قائم وتوازن مطلوب

ليست مبالغة في القول أن التغيرات المتطورة والتفاعلات المستمرة التي تشهدها المنطقة سواء على مستوى قضایاها المتعددة أو على مستوى تحركات فاعليها الرئيسيين أو على مستوى تدخلات الفواعل الدولية وتحالفاتها، ذات تأثير متعدد ومتنوّع ليس فقط على مستوى الأوضاع الكلية للمنطقة من حيث زيادة وتيرة الصراع وتفاقمه أو حتى على مستوى الحد من اندفاعاته غير المحسوبة، خاصة مع بروز فاعلين من غير الدول إزاء تأثيرها، وذلك على غرار تنظيم «داعش» وغيره من الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإنما امتد تأثير هذه التغيرات والتفاعلات إلى تهديد الدولة الوطنية ووجودها منذ تأسيسها في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم ما بعد الاستقلال.

* أحمد طاهر

قطبية خاصة مع استعادة الدب الروسي لدوره الذي تراجع خلال الفترة الماضية، فضلاً عن صعود مرتب لقوى دولية جديدة في مقدمتها الصين.

وانطلاقاً من الأهمية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها العالم العربي، تشهد ساحتها جولة جديدة من الصراع الدولي بين القطب الذي يحاول الاحتفاظ بسيادته المنفردة (الولايات المتحدة) والأقطاب الأخرى الرامية إما إلى استعادة ماضيها العالمي (روسيا) وتلك الرامية إما إلى تأكيد وجودها الدولي (الصين). وفي خضم هذا الصراع تأتي التدخلات المستمرة من جانب هذه القوى في القضايا والمشكلات الأكثر إلحاحاً، حيث تمثل قضية الإرهاب ومحاربته وخاصة إرهاب داعش، القضية الأولى بالاهتمام نظراً لخطورتها على الأمن والسلم الدوليين من جانب، ولتفاقمها ومحاولات سيطرتها على منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية في الخريطة العالمية من جانب آخر.

وقد مثل ظهور داعش في العراق وانتقاله إلى سوريا بل

في هذا الإطار، يبرز الحديث عن مآلات العديد من دول المنطقة التي بدأت تشهد صراعات داخلية واحترابات أهلية تذر بتقنيات مستقبلية ينتظر إطلاق ساعنة الصفر لتبدأ أولى حلقاته على غرار ما جرى في السودان سابقاً. ويجري اليوم على قدم وساق في كثير من البلدان وفي مقدمتها العراق، الذي يشهد تدهوراً مستمراً منذ الاحتلال الأمريكي/ البريطاني له عام ٢٠٠٣، وربما قبله منذ الخطيبة الأولى التي ارتكبها الرئيس العراقي الأسبق «صدام حسين» بغزو الكويت في تسعينيات القرن الماضي، حيث تعكس الأوضاع العراقية الصورة الحقيقة لما تواجهه المنطقة من تحديات وتهديدات، وما يرسم لها في كواليس السياسة الدولية من خطط ومقترنات تهدف إلى إعادة رسم حدودها بما يتفق ومصالح الأطراف الدولية. ومما يزيد من تعقيد المشهد وارتباكه بصورة كبيرة أن هذه التحولات الإقليمية تتزامن مع تحولات يشهدها النظام الدولي الذي ينتقل من منظومة أحادية القطبية التي استمرت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى بدايات الألفية الثالثة، إلى منظومة متعددة

**الدب الروسي يستعيد دوره مع التحولات الإقليمية
والتحول من عالم أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب**

بدايات صفحة علاقاتهما ما بعد نظام «صدام حسين» إلى عام ٢٠٠٨ م، مع توقيعهما في براير من العام ذاته، على اتفاق يقضي بشطب الديون الروسية على الدولة العراقية والبالغ قيمتها ١٢,٩ بليون دولار، حيث تم شطب ٩٣٪ من قيمتها أي ما يعادل ١٢ بليون دولار، وقد تزامن ذلك مع التوقيع على مذكرة التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين البلدين، مثلت أساساً قانونياً لاستئناف تعاونهما بعد فترة طويلة من الفتور سيطر على علاقاتهما خلال الأعوام السابقة.

ويذكر أيضاً أنه منذ ذلك الحين تشهد علاقاتهما مراحل صعود وهبوط وإن تركزت في المجالين العسكري والاقتصادي وإن ظل المجال العسكري هو المسيطر الأكبر على تعاون البلدين. ولكن، مع زيادة حدة التوترات على الساحة العالمية وانعكاساتها على كثير من المناطق وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، بدأت العلاقات الروسية العراقية تشهد مزيداً من التقارب، دفع إلى ذلك عدة عوامل، منها:

- التحولات التي تشهدها المنطقة بدءاً من الملف النووي الإيراني، مروراً بتصاعد التهديدات الإرهابية التي يمثلها تنظيم داعش، وصولاً إلى تفاقم الأزمة السورية وتعدد أبعادها خاصة مع انغماض أطراف عدة فيها.
- التراجع في الدور الأمريكي في المنطقة، وهو ما اعتبرته روسيا فرصة سانحة لاغتنامها لتعيد دورها المفقود في المنطقة، خاصة وأن الانسحاب الأمريكي من العراق ترتب عليه تداعيات أمنية مثل مصدره للتهديد الأهم القومي الروسي عبر تحول العراق لساحات للتنظيمات الإرهابية التي انضم إليها شباب من ينتمون إلى الجوار الروسي ويمثل تهديداً لها في حالة عودته.

- الحاجة الروسية إلى كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وأوروبا، فثمة حاجة روسية لفتح أسواق جديدة لصادراتها من السلاح من جانب، وإيجاد مصادر بديلة لوارداتها من البلدان الأوروبية.

- الدوافع العراقية إلى توسيع مساحة تحركاتها الخارجية بما قد يسمى في حل أزمتها السياسية والاقتصادية، فرأى أن التوجه إلى روسيا مع صعودها وسعيها لاستعادة نفوذها فرصة مواتية للدولة العراقية أن تعيد البناء، خاصة مع تراجع المساندة الأمريكية.

في ضوء هذه العوامل الدافعة نحو التقارب، يمكن تسجيل أكبر مؤشرات التعاون في المجالين العسكري والاقتصادي على النحو التالي:

وتمدده في المنطقة بأسرها، نقطة تحول جديدة في تفاعلات القوى الكبرى وخاصة روسيا والولايات المتحدة في تفاعلاتهما مع المنطقة. صحيح أن كثيراً من التحليلات ترى أن «تنظيم داعش» هو صناعة أمريكية هدفت إلى إرباك المشهد في المنطقة بما يضمن لها تحقيق أهدافها خاصة مع التحول الذي طرأ على التوجهات الخارجية حيال المنطقة، والتي يمكن إجمالها في هدفين: الأول، إعادة ترتيب أوراقها في منطقة الشرق الأوسط مع ضمان حماية مصالحها. الثاني، التوجه صوب القوى الدولية الصاعدة بما يحد من صعودها، ويعنى به تحديداً الصين وروسيا.

في خضم هذا المشهد، ومع تزايد الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية على وجه الخصوص، عاد الاهتمام الروسي بمناطق النفوذ السابقة، من خلال تعزيز مجالات التعاون والتقارب مع البلدان العربية التي كانت تمثل نقاط ارتكاز في الإستراتيجية السوفيتية قبل الانهيار ويعنى بهذا البلدان تحديداً سوريا، ليبيا، مصر، العراق، الجزائر. صحيح أن روسيا فقدت العراق مع الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣ م، وكان هناك حرصاً من جانب الولايات المتحدة لمنع أي تقارب روسي عراقي، الأمر ذاته تكرر مع ليبيا ما بعد القذافي، وصحيح أيضاً أن العلاقات المصرية الروسية شهدت فتوراً ما بعد ٢٥ يناير وخالل فترة حكم الإخوان، إلا أنها عاودت مع تولي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي». إلا أنه من الصحيح أيضاً أنها حرست على لا تكرر هذه الأخطاء مرة ثانية في علاقتها مع سوريا، فتبنت منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفاً داعياً عن النظام معتبرة أن خروج بشار الأسد خطأ أحمر.

نخلص من ذلك إلى أن روسيا سعت إلى استعادة علاقاتها مع دول المنطقة مدفوعة من عاملين: الأول، تعزيز وجودها وتأكيد مكانتها الدولية. الثاني، الحد من الضغوط الأمريكية الغربية المفروضة عليها ما بعد الأزمة الأوكرانية.

وفي هذا الصدد، يمكن قراءة التقارب الروسي العراقي، بل وحرص روسيا على تعزيز علاقتها مع العراق وتقدير يد العون إلى الحكومة العراقية على غرار ما ذكر وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» على هامش زيارة الرئيس العراقي «حيدر العبادي» موسكو في ٢١ مايو ٢٠١٥ م، حيث أكد على ذلك بقوله: «نحن سنسعى إلى تلبية كل الطلبات المحتملة بأقصى قدر ممكن لضمان قدراتهم على طرد داعش وغيره من الإرهابيين». ومن الجدير بالذكر أن التقارب الروسي - العراقي لم يكن وليد التحولات الأخيرة التي تشهدها المنطقة فحسب، بل ترجع



ـ (١١) من طراز «مي-٢٨» إن. ومن المقرر استخدام هذه المروحيات في قتال الجماعات المتطرفة على الأراضي العراقية.

- البدء في تسليم بغداد منظومات دفاع جوي أرض - جو من نوع «باتسيير اس».ـ
- توقيع البلدين في ربيع عام ٢٠١٤م، مجموعة إضافية من العقود شملت توريد طائرات هجوم من طراز «سو-٢٥» ومنظومات دفاعية وذخائر بقيمة تقارب مليار دولار.
- توقيع البلدين اتفاقية التعاون الأمني في أواخر يونيو ٢٠١٥م، وذلك على هامش زيارة وزير الدفاع العراقي «خالد العبيدي» موسكو.
- طبقاً لبيانات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، احتل العراق في عام ٢٠١٤م، المرتبة الثانية بعد الهند من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١٪ من الصادرات العسكرية الروسية)، ولتصبح روسيا من جهتها ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة.

التعاون الاقتصادي:

شهدت الآونة الأخيرة عودة شركات النفط الروسية إلى العراق، ومن بين أنشط الشركات التي تعمل هناك تبرز شركات «لوك أويل» و«غاز بروم نيفت» و«باش نيفت».

التعاون العسكري:

في خطوات تمثل ارتداد للسياسة العراقية ما بعد سقوط نظام «صدام حسين» عام ٢٠٠٣م، بسبب الاحتلال الأمريكي/ البريطاني للعراق، عاود العراق توجيهه دفة بناء قدراته العسكرية صوب العاصمة الروسية موسكو في محاولة لتنويع مصادر التسلح من جانب، وتلبية حاجة الجيش العراقي الذي اعتاد على استخدام الأسلحة الروسية في حربه المتعددة وخاصة حربه ضد تنظيم «داعش» الإرهابي من جانب آخر، وقد تجلى هذا التعاون في العديد من المؤشرات منها:

- توقيع البلدين على هامش زيارة لرئيس الوزراء العراقي السابق «نوري المالكي» إلى موسكو عام ٢٠١٢م، على عدد من العقود في مجال التعاون العسكري والتقني تجاوزت قيمتها ٤،٢ مليار دولار. ويدرك أن هذه العقود كانت تتوجها زيارات متعددة قام بها وفود الخبراء العسكريين العراقيين برئاسة وزير الدفاع العراقي «سعدون الدليمي» القائم بأعمال وزير الدفاع آنذاك في أبريل ويوليو وأغسطس عام ٢٠١٢م. ومن أبرز ما تضمنته هذه العقود حصول العراق على عدد ٤٢ مروحية هجومية روسية بحلول عام ٢٠١٦م، من بينها ٢٤ مروحية من طراز «مي-٣٥» و١٩ من طراز «مي-٢٨» إن. ويدرك أن مجموع ما حصلت عليه العراق وحتى أواخر عام ٢٠١٥ بلغ (١٦) مروحية من طراز «مي-

الثاني، فتبرع عنه إيران ذاتها التي ربما ترحب بالتقارب الروسي – العراقي وترى أنه يسير في الطريق المعزز لقدراتها ووجودها في جوارها الإقليمي، إلا أنها في الوقت ذاته تخشى من أن يمثل العراق أداة ضغط روسية عليها وعلى تحركاتها في منطقة آسيا الوسطى كونها الحديقة الخلفية للدب الروسي والذي يعارض أي تقارب إيراني مع هذه البلدان حفاظاً على أمن روسيا القومي، هذا من جانب ومن جانب آخر، تخشى إيران أيضاً من أنه في إطار صفتها النووية مع الولايات المتحدة وإمكانية تأثير ذلك سلباً على علاقتها مع روسيا التي تتجه بدورها لفتح مزيد من العلاقات مع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات، وأنه في حال تقارب إيران مع الولايات المتحدة والغرب، قد يكون لروسيا دوراً مهماً في التقارب بين العراق ودول الخليج، بما قد يعني – من وجهة نظر إيران – عودته إلى المنظومة العربية واللعب به من جانب روسيا كورقة ضغط أيضاً على إيران لمنعها من تقاربها مع الغرب.

على المستوى الدولي، لا يعني التغير في التوجهات الأمريكية حالياً المنطقة العربية انسحاب الولايات المتحدة، وإنما يعني إعادة ترتيب أولوياتها بما يتلقى ومصالحها ويضمن حمايتها. ولذا، فهو تعارض أي استعادة للنفوذ الروسي مرة أخرى في المنطقة، خاصة مع امتلاك روسيا لبعض أوراق الضغط الإقليمية وأهمها علاقتها مع نظام «بشار الأسد»، وما قد يمثل ذلك من تحدٍ للسياسة الأمريكية في المنطقة وانتقادها من قدرتها على إدارة ملفاتها. أضف إلى ذلك أن التعاون الروسي – العراقي يتركز بصفة خاصة في المجال العسكري بما يعني تراجع حجم المشتريات العراقية من السلاح الأمريكي وتوجيهه إلى السوق الروسي الأمر الذي يُسهم بدوره في مساندة الاقتصاد الروسي في أزمته بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الولايات المتحدة والغرب ما بعد الأزمة الأوكرانية. ولذا، تعارض الولايات المتحدة بشدة أي تقارب روسي – عراقي، بل وتمارس المزيد من الضغوط على الحكومة العراقية للحد من هذا التقارب، ويبير ذلك ما ذكره رئيس الوزراء العراقي «حيدر العبادي» خلال زيارته الأولى إلى موسكو في مايو ٢٠١٥م، بقوله: «توجهت إلى موسكو بغض النظر عن تلقي توصيات من بعض القوى تدعوه للتخلّي عن هذه الزيارة».

روسيا والعراق... التوزان المطلوب:

لخصت العبارة التي قالها رئيس الوزراء العراقي «حيدر العبادي» في زيارته إلى موسكو في مايو ٢٠١٥، طبيعة التوجه العراقي صوب روسيا، حيث جاء فيها إن: «العلاقات بين البلدين

وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين البلدين، فقد بلغ في العام الماضي (٢٠١٤م) قرابة ٢ مليار دولار، من دون حساب التعاون العسكري، ما يعني أنه وصل عملياً إلى المستوى الذي كان في عام ١٩٨٩م، أي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وفرض العقوبات على العراق، أما في عام ٢٠١٣ فقد بلغ هذا المؤشر نحو ٢٥٠ مليون دولار.

وفي التجارة الروسية – العراقية، ومنذ عام ٢٠٠٢م، كانت النسبة الأكبر تعود إلى الصادرات الروسية، حيث تشكل محاصيل الحبوب والصناعات المعدنية (الأنابيب بشكل أساسي) أكثر من ٨٠٪ من هذه الصادرات.

ولكن، رغم هذا التعاون، بل وحرص الطرفين على منحه مزيداً من التوسيع، إلا أن ثمة معوقات لا تزال تمثل عقبة أمام عودة علاقانهما إلى سابق عهدهما، يمكن أن نجملها في ثلاثة معوقات على النحو التالي:

العراق يوسع

تحركاته الخارجية

لحل أزماته

الداخلية وروسيا

أحد الحلول

على المستوى الداخلي، يمثل التقارب العراقي مع روسيا من جانب من بعض القوى السياسية العراقية تقوية للجانب (للطرف) المسيطر على مقاييس الحكم بما يعزز من وضعيته في أية محادلات حوار تجري بين الفرقاء السياسيين بشأن إعادة ترتيب البيت العراقي بعيداً عن المحاصصة والتقسيم، خاصة أن موقف الأطراف العراقية (السنة – الأكراد – الشيعة) غير متماثل في كثير من القضايا المصيرية، خاصة قضية الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي العراقية بعيداً عن أية مخططات تقسيم، وهو ما يتعارض مع رؤية إقليم كردستان الساعي إلى الانفصال تمهيداً لإقامة دولة كردية مستقلة. ولذا، تعتبر القوى الكردية الموقف الروسي الرافض لتقسيم الأراضي العراقية معارضاً مع طموحاتها، وأن التقارب الحكومي مع روسيا يصب في مصلحة الطرف الشيعي على حساب مصالحه.

على المستوى الإقليمي، يحمل الجانب الإقليمي موقفين متناقضين: الأول، تعبّر عنه بعض الدول الإقليمية التي ترى بأن التقارب الروسي – العراقي يعزز من النفوذ الإيراني في المنطقة بصفة عامة والنفوذ الشيعي بصفة خاصة، وذلك انطلاقاً من وقوع العراق تحت السيطرة الكاملة لإيران بما يعني تعزيزاً لهذا الوجود وتقويتها، ومما يعزز ذلك حجم التفاهمات والتعاون الروسي الإيراني والذي يضيف إلى ميزان القوة الإيرانية ونفوذه في المنطقة، ويأتي هذا الموقف من جانب دول الخليج التي ترى في التقارب الروسي – الإيراني العراق يدعمها حقيقة نظام «بشار الأسد» خاصة مع استخدام روسيا للأجواء العراقية لعبور قواتها العسكرية الداعمة لهذا النظام. أما الموقف الإقليمي

روسيا تسعى لعلاقات جديدة في الشرق الأوسط لتأكيد مكانتها ومواجهة الضغوط الأمريكية ما بعد الأزمة الأوكرانية

الذي يعارض ذلك، بما ينعكس سلباً على تأزم الأوضاع الداخلية في العراق، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، لا تلعب روسيا أي دور يذكر في الأزمة التي تواجهها الدولة العراقية اليوم سواء على المستوى السياسي بسبب الصراع على السلطة، حيث يمكن لموسكو أن تمارس ضغطاً على طهران لدفع حلفائها في العراق لتقديم تنازلات للشركات السياسية بما يسهم في حلحلة الأزمة السياسية المتلازمة. كذلك الأمر على المستوى الاقتصادي، لم يكن لروسيا أي دور يذكر في مساندة الحكومة العراقية لتلبية المطالب الشعبية المتزايدة التي شهدتها الشوارع في الصيف الماضي بسبب تردي مستوى الخدمات وتفشي الفساد والانهيار الأمني.

ما نود قوله في النهاية أن التقارب الروسي- العراقي وإن كان ضرورياً للطرفين كما سبق الإشارة، إلا أنه من الضروري أيضاً أن يحقق مصلحة الطرفين معاً. صحيح أن العراق في حاجة ماسة إلى التعاون العسكري مع روسيا لمواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية، كما انه في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات الروسية خاصة في مشروعات البنية التحتية وتحديداً في مجال صناعة النفط. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن روسيا بحاجة ماسة إلى العراق لتأكيد استعادة نفوذها الإقليمي خاصّة وأنها فقدت تواجدها في ليبيا واليمن ولا يزال يتراوح مكانها في سوريا، ومن ثم، تحتاج إلى العراق لتعزيز إستراتيجيتها والاحتفاظ بمرکز نفوذها، فضلاً عن حاجتها للإبرام مزيد من العقود العسكرية والتقنية لرفد اقتصادها الذي يعاني من تراجعات عدّة. وهو ما يفرض على الطرفين العمل سوياً على تعزيز تعاونهما في المجالات المختلفة، لأنّه من دون ذلك ستشهد العراق خطوات جديدة نحو مزيد من التقسيت والتقطيع، وهو ما يمثل فشلاً للإستراتيجية الروسيّة في استعادة نفوذها الإقليمي في منطقة تشهد تراجعاً أمريكياً وفراغاً يمكن أن تملأه روسيا إن أحسنت إدارة علاقاتها مع الفاعلين الرئيسيين فيها، مع تقديمها لحلول عملية وناجمة لقضاياها المثلثة والمتوترة. ●

قوية، وهدف الزيارة هو توسيعها وزيادة التعاون القائم في الجوانب العسكرية والاقتصادية والنفط والطاقة والنقل وغيرها، وزيادة حضور ومشاركة الشركات الروسية في بناء العراق. وهو ما يعكس إلى أي مدى نجحت موسكو في استعادة جزء كبير من دورها العالمي الذي فقدته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بما يلقى بمزيد من الاعتراف على صانع السياسة الخارجية الروسية في أن يعيد النظر في طبيعة توجهاتها بصورة تراعى طبيعة القضايا المتباينة والمناطق المختلفة. فإذا كان معلوماً أن روسيا تخلت عن روّيتها الأيديولوجية التي حكمت توجهاتها الخارجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأعادت ترتيب هذه التوجهات بما يتنقّل ومصالحها الحيوية والتي تحاول من خلالها إلا تتعارض مع مصالح الأطراف المتفاعلة معها، إلا أن تحقيق هذه المعادلة يتطلب من روسيا أن تدرك أن ثمة توازنات مطلوبة حتى لا يكون مكاسبها على حساب أطراف أخرى لن تقف مكتوفة اليد، بل تحاول أن تهدّد مصالح روسيا في مناطق أخرى أو في مجالات أخرى. ولعل الموقف الروسي من الأزمة السورية ومساندتها المطلقة لنظام بشار الأسد، يوضح ما المطلوب قوله تحديداً، فهذه المساندة بلا شك تؤثر سلباً على علاقة روسيا مع دول الخليج التي ترى في الرحيل الفوري للرئيس السوري «بشار الأسد» بعد فقدان شرعنته الحل الوحيد للأزمة السورية. ولذا، على صانع السياسة الخارجية الروسية في تعاملها خاصة مع منطقة الشرق الأوسط أن يراعي حجم التوازنات المطلوبة على غرار ما انتهجه روسيا حالياً حيال قضية الصراع العربي الإسرائيلي. ومع الأخذ في الحسبان أن هذا القول لا يعني تخلّي روسيا عن مصالحها الإستراتيجية، ولكن عليها أن تعيّد النظر في بعض سياستها خاصة تلك البعيدة عن مناطق نفوذها المباشر على حدودها، فعلى غرار ما جرى في موقفها من الأزمة اليمنية - علماً بأن الوضع في اليمن يختلف كلياً عن الوضع السوري بالنسبة للمصالح الروسية - عليها أن تضع سياسة توازنية تحافظ على مصالحها مع هذا الطرف من دون أن يكون ذلك على حساب مصالحها مع الطرف الآخر، فاستخدام الأجواء العراقية في حماية النظام السوري عبر عبور القوات الروسية وإن كان يحقق مصالحها المباشرة في تأكيد وجودها في المنطقة، إلا أنها في الوقت ذاته تسهم في توتر العلاقات العراقية مع الجوار الخليجي

تركيا.. كيف ترى مستقبل العراق ووحدته وعودته إلى دوره التاريخي؟

تجمع بين العراق وتركيا حدود جغرافية مشتركة تزيد عن 350 كيلومتر، ويحكم هذه الحدود الجيوسياسية وما يربط بين البلدين من تاريخ وحضارة وهوية مشتركة فإن كل ما يجري في العراق يؤثر على تركيا، والعكس صحيح أيضاً، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، ولذلك فإن الدولة التركية معنية باستقرار العراق ووحدته ونهضته ونجاجه، ومعالجته لكافة مشاكله بالتوافق والطرق السلمية، وخروجه من كافة أزماته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

د. محمد زاهد جول *

السياسية وعدم مخالفته المرشد ولا عصيائه وغيرها، فأصبح الجهد المطلوب لحل هذه الأزمات لا يمكن تحديده، وهي متوازية ومنغيرة في معاييرها الدولية قبل الإقليمية، فضلاً عن مصالحها وتقديراتها المحلية بحكم الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة داعش التي تتضمن إطالة عمرها لسنوات أو عقود، تستنزف كل مقدرات المنطقة وشعوبها ودولها.

وجهة نظر تركيا لاستقرار العراق وعودته لاعباً فاعلاً في محيطه الدولي والإقليمي:

مقارنة بالوضع السياسي لأحوال العراق وتركيا يمكن القول بأن العراق لم تعرف الاستقرار، وبعد الاستعمار البريطاني منذ الحرب العالمية الأولى عرفت العراق الدولة الملكية الهاشمية المستقرة نسبياً، في أجواء مخلفات حرب عالمية أولى واضطرابات حرب عالمية ثانية، انتهت بانتهاء العهد الملكي عام 1958م، وقيام العهد الجمهوري الأكثر اضطراباً بسبب الانقلابات العسكرية المتواترة، حتى دخلوها في العهد البعثي العلماني الاشتراكي من

لقد رزح العراق ولأكثر من ثلاثة عقود لخسائر وأثار ثلاثة حروب دولية متعاقبة منذ عام 1980 و1991 و2003، وأخيراً 2014م، حيث سيطرت الدولة الإسلامية في العراق والشام «تنظيم داعش» على نصف العراق، في ظل حكومات طائفية أذاقت الشعب العراقي المصائب والويلات حتى خرج إلى الشوارع مطالبًا بمحاسبة الفاسدين والمفسدين، الفاسدين منمن تولوا المناصب السياسية والعسكرية، والمفسدين منمن تولوا مناصب رجال الدين والراجع المذهبية، التي ارتضت ورسخت القسمة الأمريكية الضيئزى في تقسيم العراق دستورياً على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية في دستور بريمر الأمريكي، وليس على أساس المواطنة ولا حقوق الإنسان ولا الدولة القانونية والدستورية الفعلية، فأغلقت التركيبة الطائفية العراق على محيطه الطائفي وعزلته عن محيطه العربي والإسلامي، بل العالمي أيضاً، خدمة لأوهام إمبراطورية إيرانية طائفية متشيعة، ونظام سياسي قروسطي يتعامل مع الدول العربية والإسلامية كولايات ينبغي ضمها للإمبراطورية الإيرانية إن لم يكن بالاحتلال المباشر فباتجاهية

رحلت أمريكا وتركت العراق لوريثتها

إيران لتكريس الطائفية والمحاصصة والإرهاب



الأراضي والقواعد التركية لضرب العراق عام ٢٠٠٣م، في ظل برلمان وحكومة حزب العدالة والتنمية. إن الدولة التركية بحاجة إلى دولة عراقية قوية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، لإقامة علاقات متينة معها، وبناء تجارة مشتركة، وضبط الحدود العراقية التركية، فالأمن والاستقرار في العراق وشماله ينعكس مباشرة على الأمن والاستقرار في تركيا، والاستقرار الأمني لا يتحقق بدون استقرار سياسي وديمقراطي في العراق، ولذلك سعت الحكومات التركية المتولدة إلى دعم الاستقرار السياسي في العراق، وبالاخص بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١م، الذي رحل عسكرياً وبقي وريثه وشريكه الإيراني المتشبع يعمل على تكريس الدولة الطائفية التي صنع لها قانون ودستور المحاصصة الطائفية والعرقية، فاستغل الاحتلال الإيراني رحيل الاحتلال الأمريكي لتكريس ضعف العراق وخضوعه للهيمنة العسكرية الإيرانية. وقد ربط حاجة الحكومات العراقية الطائفية إلى الدعم العسكري الإيراني، وإلى حاجتها إلى القيادة الإيرانية في قم وطهران لدعمها سياسياً إقليماً بشكل دائم، بل وفي صراعاتها البينية بين فصائل شيعية طائفية متصارعة سياسياً واقتصادياً، حتى أصبحت الحكومات العراقية لا تستطيع البقاء في السلطة السياسية إلا في ظل الدعم الإيراني والطائفي لها، وفي ظل رضى المرشد خامئي عن الحكومة العراقية، وكذلك في معادلة معاداة

عام ١٩٦٨م، لغاية ٢٠٠٢م، فمنذ عام ٢٠٠٣م، دخلت العراق في عهد الاحتلال المشترك الأمريكي والإيراني، حيث تشارك الطرفان الأمريكي والإيراني في الانتقام من نظام حكم حاول أن يفرض نفسه قوة إقليمية منذ عام ١٩٨٦م، بعد أن خاض حرباً دفاعية ضد محاولات التمدد الإيراني المذهبية باسم الثورة الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، وأدت إلى دخول العراق وإيران في حرب الثمانية سنوات من عام ١٩٨٠م ولغاية عام ١٩٨٨م.

لم تكن العلاقات العراقية التركية السياسية حسنة قبل الاحتلال الأمريكي، ولكن السياسة التركية لم تكن في حالة عداء ولا حرب مع نظام صدام حسين، بالرغم من وجود مشاكل ترتبط أساساً بالعلاقات التركية العربية عموماً والعراقية خصوصاً، ومن أهمها قضايا المياه حيث منابع نهرى دجلة والفرات من الأراضي التركية، وعلاقات تركيا مع أمريكا وإسرائيل في ذلك الوقت، وتأثير الشمال العراقي الكردي على الحدود التركية العراقية، وبالاخص بعد تبني حزب العمال الكردستاني لنهاجه المسلح الإرهابي ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤م، وضعف سيطرة الحكومة العراقية على الحدود العراقية التركية بفعل العقوبات والحصار الأمريكي والحظر الجوي الدولي على شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، حتى احتلاله، ومع ذلك فقد رفض البرلمان التركي السماح لأمريكا باستخدام

أو معارض للاحتلال السياسي، أو معارض للاحتلال الطائفي المتسيّع، ولذلك عندما خرجت المظاهرات ضد المرجعية المذهبية (الدينية الطائفية)، أخذت الدعاية الإعلامية الإيرانية باتهام المظاهرات بأنها مدفوعة من الخارج ومن أعداء العراق وحكومته وأمنه واستقراره، ولا يزال العمل المرجعية المذهبية الطائفية المتسيّعة لامتصاص هذه المظاهرات والاتفاق عليها والهيمنة على مطالبتها، لأن المطالب بمحاسبة الفاسدين تبدأ بالمالكي وتنتهي بالعبادي وتمر بهادي العامري والسيستاني وغيرهم، وهذا الطريق هو طريق النجاة في نظر الكثيرين من الشعب العراقي، لإعادة العراق إلى مساره الصحيح، فلا تقدم الدول إلا بعد تحريرها من الاحتلال الداخلي والخارجي معاً.

التحديات التي تواجه عودة العراق لمحيطه الدولي والإقليمي واستقراره:

إن التحديات تكمن في القوى الفاعلة على الأرض العراقية أولاً، وتكمن في انعدام الإرادة الدولية الحقيقة لعودة العراق إلى محيطه العربي والإسلامي العالمي من قبل هذه القوى المحلية والإقليمية والعالمية، فالقوى الإقليمية الإيرانية بحكم إدراها أنها في ظروف استثنائية في السيطرة على مقاييس الحكم العسكري والسياسي في العراق، تعمل بكل ما تملك من قوة لمنع أي تغيير سياسي في النظام السياسي القائم على المحاصلة الطائفية والعرقية، وبالتالي فهي تسعى لإبقاء البلاد على حالها حتى لو مات معظم الشعب العراقي، حتى لو احتلت داعش نفسه الآخر، لأن القسم المرشح للقتل والموت والحرق والتشريد والمعتقلات من الشعب العراقي في نظرهم هو عدوهم الأيديولوجي أو العقدي أو المذهبي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وبالتالي فإن إيران وأتباعها المتسيّعين غير حريصين على الإصلاح الذي يؤدي إلى المشاركة الحقيقية في الحكم والسلطة والتشريع والأجهزة الأمنية والعسكرية، ولا في محاربة تنظيم الدولة «داعش»، حتى وهو يهدد حكومة بغداد بالخطر، فالحكومة العراقية رفضت تسليم العشيري العربية السنوية بالسلاح بالرغم من القرار الذي صدر عن الكونغرس الأميركي، وطالبت الحكومة العراقية الطائفية أن يكون تسليح وتشكيل فصائل المقاتلين السنة تحت وصاية الحشد الشعبي الذي تم تأسيسه بفتوى السيستاني في حزيران ٢٠١٤، كمؤسسة شعبية مسلحة تقاتل المنافس (العراق الآخر) باسم الإرهاب، ولكن ضحاياهم كانت من المواطنين السنة في عمليات تطهير عرقى وطائفي كما حصل في تكريت وغيرها. وحيث أن داعش تسيطر على أكثر من نصف أراضي العراق،

القوى العراقية الأخرى إرضاء للقيادة الإيرانية مهما تسبّب في المظالم والفساد والتطهير الطائفي والعرقي كما تجسد في حكم رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، الذي رفض مقاومة السلطة السياسية إلا بتسليم الموصل إلى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، بهدف إدخال العراق في أزمات سياسية وأمنية وحروب مستمرة تتذكر عهد المالكي الفاسد وكأنه عصر طمأنينة واستقرار.

لقد وقفت الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية ضد سياسات نوري المالكي الاستبدادية والإقصائية، فساعت العلاقات التركية العراقية بسببه، لأنها كانت أكثر صراحة في العداء

الطائفي لباقي المكونات العراقية من العرب السنة وباقى الأطياف

العرقية العراقية، وبالأخص بعد أن أصر المالكي على إبعادهم عن السلطة السياسية والعسكرية

الحقيقة، وبعد أن نكث فيما وعدهم به من مشاركة سياسية، أدت إلى فرارهم داخل العراق وخارجيه قبل التصفية السياسية أو الشخصية أو الجسدية، مثل فرار نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي إلى تركيا وغيره.

إن الحكومة التركية لا تعامل مع الحكومات العراقية ولا غيرها بنظرة طائفية ضيقة، ولكنها في نفس الوقت لا تسكّت عن المظالم الطائفية، ولا

توافق على الإقصاء السياسي لأسباب طائفية أو عرقية، لذلك وقفت الحكومة التركية ممثلة برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان آنذاك ضد سياسات المالكي الطائفية والإقصائية، وبعد تناهياً المالكي وتولى رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي للحكومة العراقية سعت الحكومة التركية إلى فتح صفحة جديدة مع حكومة بغداد، مع إدراها أن القرار السياسي الحقيقي ليس في بغداد وإنما في طهران، ولكن التعامل مع الواقع الظاهري مطلب سياسي على أمل أن يكون مدخلًا جديداً في تحسين العلاقات العراقية والتركية، وأن يصبح مفتاح تغيير حقيقي وإيجابي بين الحكومتين العراقية والإيرانية.

إن المظاهرات التي تخرج اليوم في المدن العراقية تمثل صرخة ألم على مأسى الاحتلال الإيراني للعراق، الذي لا يزال يستمر أو يستغل مخلفات الاحتلال الأميركي الذي أجهز وقضى على دولة العراق العربية بحجّة أسلحة الدمار الشامل الكاذبة، فالاحتلال الأميركي قضى على الجيش العراقي، ومزق كيان الدولة والحكومة العراقية السابقة، وصنع للطائفين دستوراً خاصاً لا ديمقراطية فيه، والحكومات الطائفية التي تشكلت على أساس هذا الدستور الأميركي اصطنعت لنفسها قوانين خاصة في الإرهاب والاجتثاث والتصفية لكل معارض للاحتلال العسكري

نوري المالكي

رفض مغادرة

السلطة قبل

تسليم الموصل

لتنظيم داعش

المطالبة بمحاسبة الفاسدين في العراق

تبأ بالمالكي وتصر بهادي العامري وغيرهما

لجأت إيران إلى استخدام الورقة العرقية في تركيا وهي الأخطر، حيث وجد الحرس الثوري الإيراني ثغرة في جدار العداء الإيراني والكردي من خلال تحالف الأحزاب الكردية اليسارية مع نظام الأسد، في السابق بين حزب العمال الكردستاني ونظام حافظ الأسد، وبنفي حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان للعمليات الإرهابية ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤م، والذي حارب الدولة والشعب التركي لأكثر من ثلاثة عقود حتى التوصل إلى مبدأ المصالحة الداخلية بين الأتراك والأكراد، واخيراً بين حزب الاتحاد الديمقراطي السوري بزعامة صالح مسلم مع بشار الأسد، ودعمهم العلني لتطهير شمال سوريا من السكان الأصليين العرب السنة والتركمان لإقامة كيان كردي انفصالي، يتولى نظام الأسد وفيق القدس الإيراني الآن تزويداته بالسلاح والمأذن، ليكون ذلك الكيان الكردي في سوريا أداة إيرانية وأمريكية في مشروع تقسيم سوريا أيضاً، وشوكة في جسد الدولة التركية إذا ما حاولت الدولة التركية ممانعة السياسة الإيرانية التوسعية في سوريا والبلاد العربية.

وللأسف فإن الحكومة العراقية تتسلق مواقفها مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري كما حصل في زيارة رئيس الحزب صالح مسلم إلى بغداد مؤخراً، وهذا إن لم يتوقف من قبل الحكومة العراقية فإن احتمالية التوتر والعداء قد تزداد بين الحكومتين العراقية والتركية، فخسير العبادي يكن العداء لرئيس الجمهورية التركية أردوغان ولحزب العدالة والتنمية، وإن أظهر صادقة سياسية مزيفة بهدف التنسيق في محاربة تنظيم الدولة «داعش»، أو بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية بين بغداد وأنقرة.

دور الدول الإقليمية في تأجيج استقرار العراق:

على هذا الأساس والتحليل فإن الدول الإقليمية التي تعمل على تأجيج استقرار العراق هي الدول المستفيدة من بقائه على حاله، في حالة حروب مباشرة ومتواصلة بين مكوناته الطائفية والعرقية، وقد استقدمت الاحتلال الأمريكي لهذه الغاية، ولم تكن مشاركتها للاحتلال الأمريكي إلا لتصل إلى هذه الغاية، فإيران إن لم تستطع الهيمنة على كل الشعب العراقي، فإنها تهيمن على ثلثة المتشيع فكريها وسياسيها وعسكرياً وميليشياً، وحتى لو

ويسيطر الأكراد على إقليم كردستان العراق، وهو القسم المتبقى من شمال العراق، فإن ما تبقى يرث تحت الاحتلال الإيراني بقيادة زعيم فيلق القدس قاسم سليماني التابع لقيادة الحرس الثوري التابع للمرجعية المذهبية في قم، وهذه القسمة من الممكن أن تكون قد سعت لها أمريكا وإيران بهدف تقسيم العراق على أساس الواقع الديمغرافي، ولذلك قد تكون بعض المعارك بين هذه الأطراف الثلاثة بهدف فرض واقع ديمغرافي جديد يدخل في الحدود الجغرافية والسياسية في المستقبل القريب، فالحديث عن التقسيم أصبح اللغة الأولى من وجهة نظر أمريكية وإسرائيلية وكردية، وإيران تبدي في الظاهر معارضة ولكنها تسعى لفرض هذه التجزئة لأنها الضمانة الأكبر عمر احتلالها في العراق، إذا تم التناهيم بينها وبين تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على وقف إطلاق نار واحترام كل طرف حدود الآخر، وهذا الوضع هو المعمول به الآن بدرجة معينة، مع خروقات حرية قد تكون مدروسة في سياق المشروع الكلي لتقسيم العراق.

في هذه الظروف لاأمل لعودة العراق إلى محبيه إلا مقسماً، والتقسيم سوف يفرض الصراع العسكري والسياسي لسنوات وعقود قادمة، وهذه الحروب المرشحة للازدياد في المستقبل سوف تؤثر على دول الجوار العربي والتركي وغيرها، فالدول العربية وبالخصوص دول الخليج العربي مهددة بالتوتر الطائفي الذي لن تخلص عنه السياسة الإيرانية مهما حاولت دول الخليج العربية الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لوقفه، لأن الفرصة التي واتت إيران المشيعة بعد عاصفة الحزم وقبلها لن تردعها عن مواصلة تخريب البيت العربي وتتكick دوله على الطريقة اللبنانيّة وال伊拉克ية والسويسرية واليمنية، وهي لا تخشى خسارة إذا لم تستخدم الدول العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي سياسة دفاعية وهجومية في نفس الوقت ضد الدول التي تعاديها وتعمل على تفكيرها ودمير مجتمعاتها بالصراعات الطائفية، وما تفجيرات البحرين والمساجد والكشف عن الخلايا الإرهابية التابعة لحزب الله اللبناني في الكويت والبحرين وغيرها إلا رسائل إنذار إيرانية للمرحلة القادمة.

إذا كانت إيران تستخدم ضد الدول العربية التهديد الطائفي من خلال استغلال المتشييعين العرب، فإنها تستخدم ضد الدولة التركية الورقة الطائفية أيضاً بالرغم من ضعفها في تركيا، ولذلك

العلاقات التركية العراقية على ضوء الخلاف التركي مع حزب العمال الكردستاني:

لقد سبق الإشارة إلى أن القيادة الإيرانية المتشيعة بدأت باستغلال الورقة العرقية الكردية في إحداث مشاكل للدولة التركية، وليس لرئيسها أردوغان ولا لحزب العدالة والتنمية فقط، وحيث أن القيادة العملية لحزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، التي هي أي جبال قنديل جزء من الإمبراطورية الإيرانية من وجهة نظر إيرانية معلنَة، فإن على قيادة قنديل أن تتبع أوامر المرشد خامنئي بواسطة الحرس الثوري الإيراني، ومن خلال فيلق القدس وقادته الجنرال قاسم سليماني، ولذلك فإن التطورات الأخيرة التي وقعت في تركيا من عمليات إرهابية تبناها حزب العمال الكردستاني هي من التحركات والسياسات المشبوهة التي تضفت بها إيران على قيادة قنديل، والحكومة العراقية في بغداد لا حول لها ولا قوة في معارضتها السياسية الإيرانية بل هي منفدة لأوامرهما، والامصالحة الأكراد إتمام مشروع المصالحة الوطنية في تركيا، بينما كان موقف السيد مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان العراق ضد قيادة قنديل وطالبها بمعادرةإقليم، بعد قيام الطيران التركي بتصفيف مواقعها في جبال قنديل شمال العراق، فكان أن ذهب قسم كبير منهم إلى داخل الحدود الإيرانية، والقسم الآخر من قيادات قنديل دخل إلى الأراضي السورية حيث يسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي وقواته وحدات حماية الشعب وتحت حماية فيلق القدس والحرس الثوري الإيراني في سوريا.

إن الحكومة العراقية أمام مسؤولية أن لا تعبث بالأمن القومي التركي، سواء بقرار منها أو بقرار من إيران، وأن لا تدعم حزب العمال الكردستاني الذي يتبنى الأعمال الإرهابية ضد الشعب التركي، فإيران تريد استخدام الأكراد في تقسيم سوريا أولاً، وإشغال حكومة الدولة التركية بمشاكلها الداخلية، عن طريق الأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، ولا مصلحة للحكومة العراقية ولا الشعب العراقي في مشاركة إيران في ذلك، بل المصلحة العراقية التعاون والمصداقية مع الدولة التركية، فأهداف إيران هي جعل الكيان الكردي القادر في سوريا تحت الوصاية الإيرانية لبقاء التواصل الجغرافي بين العراق وسوريا ولبنان وطهران، وليس محبة بالأكراد، وبهذه الأطماع يتحرك أكراد سوريا وهم جناح من أجنحة حزب العمال الكردستاني ضد الدولة التركية أيضاً، وهو ليس لصالحهم أيضاً.

* باحث وكاتب وإعلامي تركي

فقدت سيطرتها على الثالث المتشيع فإنها قد أدخلت العراق في صراعات ونزاعات لا تنتهي لعقود، وبذلك أمنت خطر العراق لسنوات قادمة من وجهة نظرها، وفي نفس الوقت انتقمت لنفسها من الحروب السابقة، وكذلك استطاعت أن تفرض نفسها لاعباً إقليمياً ودولياً، حيث أن الدول الكبرى وأمريكا بالذات تقهم لغة الأقوياء، وتختضع لشروط من لديهم أوراقاً سياسية وعسكرية يلعبون بها، مثل اللعب بالحدود اللبنانية الإسرائيلية بواسطة حزب الله اللبناني، أو اللعب بأمن الخليج العربي وحركة ناقلات النفط فيه، إضافة إلى التأويلاً بالمعنى الاملاكي سلاح نووي، وأخيراً وليس آخرأ العلاقات الاقتصادية الوعادة مع الدولة الإيرانية المستقبلية التي تسعى للتخلص عن إرث خميني الثوري، دون التخلص عن إرثه التوسيع المذهبى، كأدلة سياسية لبساط النفوذ والتفاوض الدولي عليه.

الاستقرار في شمال العراق يؤثر مباشرة في استقرار تركيا وبعد شرم الإرهاب

لذلك فإن تأثير الحكومة التركية على إصلاح الأوضاع في العراق اليوم محدودة، وقد أدخلته أمريكا وإيران في سرداد أكثر فيها وضياعاً وغموضاً من سرداد سامراء، فالتعويم اليوم على انقاضة الشعب العراقي بكلفة قومياته وأعراقه ضد الاحتلال الخارجي بكلفة أشكاله، وفي مقدمتها الاحتلال الإيراني، هو طريق صعب ولا يمكن أن يوتى أوكله شعبياً وسياسياً فقط، ولذلك فإن العراق مرشح لمزيد من الصراعات الطائفية، والتي لم يحن منها إلا القتل والتشريد والدمار وخسارة البلاد لقدراتها النفطية وحضورها الإقليمي والدولي.

ومن الخطوات المهمة في وضع حد للتدخلات الإقليمية في هذه الدولة العربية، هو أن تتوحد الجهود العربية والتركية في إنقاذ الشعب العراقي مما يعنيه، وبالخصوص تسقير الجهود التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي في وضع خطة إنقاذ للشعب العراقي، وقد نجحت جهود دول مجلس التعاون الخليجي في وضع حد للتهديد الإيراني الحوثي في اليمن، وقد كان من عوامل نجاحها اتخاذ القرار العسكري الحاسم بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م، لوقف تمدد الاحتلال الإيراني لمدينة عدن، ودعم حكومته الشرعية بعد أن أخرجها الاحتلال الإيراني الحوثي من العاصمة صنعاء بجنيحات وانقلاب ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤م، الذي وصفه خامنئي بأنه ثورة أقتلت إلى الأبد بمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، والعامل الآخر في النجاح الخليجي في مواجهة إيران في اليمن كان عدالة القضية اليمنية أمام شعوب العالم العربي والإسلامي العالمي، مما دفع الرئيس التركي أردوغان وحكومة داود أغلو إلى تأييد عاصفة الحزم وتقديم الدعم السياسي واللوجستي والاستخباراتي لها، بل ودعمها بالعتاد العسكري عند الحاجة.



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية يجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

العلاقات الجزائرية- الإيرانية.. مذ وجزو طموح

انتابت العلاقات الجزائرية الإيرانية غيموم على فترات بلغت في أقصى حالات تأزمها حد قطع العلاقات الدبلوماسية خلال التسعينات الماضية بسبب ما ترإى للجزائر أن التورط الإيراني ثابت واضح في تغذية التطرف الديني والعنف الإرهابي المسلح ومحاولة نشر المذهب الشيعي في المجتمع الجزائري المعروف باتباعه المذهب المالكي وكان ذلك خلال فترة الفراغ السياسي والمؤسساتي ودخول البلاد في غيابه المرحلة الانتقالية.

* صبحه بغوره

سيناريو الشورة الإيرانية في الجزائر، واليوم وقد نجح النظام الجزائري منذ تولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة عام ١٩٩٩ في احتواء الأزمة السياسية وتحفيظ حدة الأزمة الأمنية نسبياً، ووضع المعالجات المناسبة لآثارها الاجتماعية والنفسية، وترويض المعارضة السياسية المتشددة واستقطاب أحزاب التيار الإسلامي في مشاريع السلطة وإغراءات الحكم ، بدا واضحاً أن التيار الإسلامي لم يعد مؤثراً ولا فاعلاً في رسم الحياة السياسية بعدما تمت المصادقة الشعبية على الدستور الجزائري الذي كرس النظام الرئاسي المركزي المتشدد فأصبحت الرئاسة هي مركز الدوران ومحور الأحداث، وانفرد الرئيس برسم السياسة الخارجية للبلاد وتحديد طبيعة علاقاتها الدولية وكان طبيعياً أن يتقارب الرئيس بوتفليقة مع كل خطوة لتحسين علاقات الجزائر مع الخارج ومن ذلك إيران على أساس الاحترام المتبادل ودعم المصالح المشتركة . وبعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيناً حرصه على ضم جهوده إلى جهود الرئيس الإيراني حسن روحاني لترقية وتعزيز العلاقات الثنائية خدمة لمصالح البلدين، وكان من ذلك

لم يتحقق هذا الموقف مع طبيعة السياق العام للعلاقات التي كانت قد عرفت دفعة قوية خاصة بعد ترحيب الجزائر في عهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد بانتصار إرادة الشعب الإيراني في التغيير ونجاح الثورة الإسلامية وسقوط حكم الشاه، ثم إظهار القيادة الجزائرية ميلاً واضحاً لنصرة الجانب الإيراني خلال حربه مع العراق، تبعه التجاوب الإيراني اللافت للجهود الدبلوماسية الجزائرية لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين لدى إيران، وكان توافق مواقف البلدين تجاه السياسة النفطية داخل منظمة «أوبك» والانتصار لقضايا الشعوب في التحرر مجالات أخرى جسدت بشكل أكثر عمقاً مصالحهما المشتركة، ولم تكن الجزائر قد استوعبت بعد حجم الانعكاسات المنتظرة لهذه الشورة الإيرانية على دول المنطقة العربية بما فيها دول شمال إفريقيا، فسرعان ما تم انتهاز فرصة إقرار التعديلية الحزبية في الدستور الجزائري عام ١٩٨٩م، وتأسيس أحزاب سياسية على أساس ديني للولوج في الشأن الحزبي على نحو اعتبرته الأوساط الرسمية تدخلاً خارجياً غير مقبول في الشؤون الداخلية لمحاولة توجيه دفة الأحداث السياسية نحو تكرار

الجزائر رفضت الانضمام إلى حملة العقوبات الدولية ضد إيران لاستفادة من خبرات طهران النووية



العاصمة بطاقة ١,٥ ميجاوات وهو مخصص لأغراض الدراسة والتكوين، والثاني / مقاولات «السلام». أرجنتيني، بتل السلام ببلدة عين وسارة. ولدية الجلفة جنوب العاصمة بطاقة ١٥ ميجاوات ويمكنه إنتاج النظائر المشعة، وعليه تبدو الجزائر في مرتبة متقدمة جداً في مجال الطاقة النووية خاصة وأنها تسعى إلى مضاعفة إنتاجها من الكهرباء وتعاني من ضعف إمكانياتها المتواضعة أمام تامامي حاجتها للطاقة الكهربائية مع الحرص على توفير الغاز الطبيعي بالاستغناء تدريجياً عنه في إنتاجها، وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة ل توفير الكهرباء إلى أقصى ما يمكنها أن تصل إليه في المدن بالمناطق النائية والتجمعات السكانية المتزامية الأطراف وبالقرى في قمم الجبال، ولمواجهة ما تتطلبه المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، وبالنظر إلى اتساع الإقليم فإن الحاجة تبدو كبيرة جداً والمشكل يصبح أكبر، وقد يمكن أن ينحصر التعاون مع إيران في حدود تطوير ما هو قائم فقط لاستغلال الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء، ذلك أنه لا يتحقق أن تقوم إيران بتطوير القدرات النووية لبلاد مثل الجزائر لا يزال في الحقيقة يساند الإمارات العربية المتحدة لاسترجاع جزر طنب الكبير وطنب الصغرى وأبو موسى منها، وحتى في حالة ما إذا اتجه التعاون إلى أبعد من ذلك كأن تقدم إيران الخبرة التكنولوجية النووية للجزائر بالقدر الذي يكفي لفتح المجال واسعاً أمامها لاستغلالها بدون حدود فسيكون ذلك مدعاة للتخطوف العربي والأوروبي لأنه يعني أن تحاصر إيران

عدم انصياع الجزائر وراء مطالب الدول الكبرى للانضمام إلى حملة الضغط الدولية لرفض النشاط النووي الإيراني، ولكنها أيضاً نأت بجانبها عن إيران وقتاً خشية أن ت hubs عليها خلال فترة مناقشة المقويات الاقتصادية الدولية بسبب الملف النووي الإيراني، وإذا كان الموقف الجزائري محل تقدير من الإيرانيين فإنه في الوقت نفسه كان يعكس حرص الجزائر على عدم الانضمام في صف من يمكن أن يقفوا يوماً ضدها في حالة ما إذا قررت فعلاً اتخاذ الخطوات العملية لتطوير نشاطها النووي الحالي للأغراض السلمية، وإذا جاز الاعتقاد بأن الجزائر لم تر أنه من الحكمة رفض ما يمكن أن تتوى القيام به لاحقاً، فإنه سيكون من الوجاهة أن يجوز لها طلب البدء في إجراء مشاورات حول الخطوط الأولى لإقامة تعاون علمي في مجال الطاقة النووية مع إيران، وطبعياً أن تكون الجزائر في حاجة إلى الخبرة الإيرانية في هذا المجال الحساس وأيضاً إلى تكنولوجيتها، ولكن إلى أي مدى يمكن أن توفر عوامل تحقيق هذه الرؤية المستقبلية للتعاون النووي بين البلدين؟ وهل يمكن أن يكون التعاون في مجال الطاقة النووية مدخلاً جديداً لسياسة الإيرانية للانتشار في منطقة شمال إفريقيا؟

حراج الاختيار

بالنسبة للجزائر، التي تملك مفاسيل نوويين، الأول / مفاعل «نور». - صيني، بمنطقة درارية بالضاحية الجنوبية الغربية من

أمني إيراني مستتر بالمنطقة، وكذلك من اليمن عن طريق قبائل الحوثيين حيث «مضيق باب المندب» وغرباً عن طريق طائفة الأباشية من قبائلبني ميزاب بالجزائر، وتمثل جزيرة زنجبار القريبة من باب المندب ذات الأغلبية الأباشية الجسر الرابط بينها وبين سلطنة عمان، والجزائر بالنسبة لإيران وجهة بحرية استراتيجية واسعة قريبة من الدول الأوروبية بالضفة الشمالية للبحر المتوسط وقريبة من «مضيق جبل طارق» وببوابة هامة نحو إفريقيا، كما وقد يمكن لإيران أن تضمن لها طلة على المحيط الأطلسي إذا ما أبدت استعداداً حقيقياً للتضامن مع الجزائر في المشاركة في البحث عن حل قضية الشعب الصحراوي يعيد الأمن والسلام والاستقرار إلى إقليم الصحراء الغربية الذي يسيطر عليه المغرب منذ عام 1975 سواء باستقلال الإقليم عن المغرب بقوة السلاح أو الاتصال على منح الشعب الصحراوي نظام الحكم الذاتي لفترة محددة وفي الحالتين ستتاح لإيران فرصة المشاركة الحيوية والفعالة في جهود البناء والتعمير في البنية التحتية لخلق المجتمعات الجديدة بالإقليم والمساهمة في التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الصيد البحري واستغلال الفوسفات، والتضامن في نشروعي الدينى وبناء المساجد والمكتبات والتوجل في الأوساط الشبابية لتشكيل التوجهات الأساسية في الشخصية الصحراوية البريئة

الجزائر في الحسابات الدولية

على ما سبق يبدو أن لإيران مخطط انتشار استراتيجي واسع مبني على نظرية جيو-سياسية لاستكمال الخطوات التي سبقت بعد تمام تدخلها في العراق وسوريا ولبنان وتشكيل حلفاء حقيقيين لها داخل هذه الدول وهو نفسه السيناريوجيراد تطبيقه في شمال إفريقيا وخاصة بالجزائر حيث تستكمل بها الحلقة الإيرانية حول البحر المتوسط. تبدو الظروف حالياً مواتية للشروع في مسار التعاون الجزائري الإيراني في المجال النووي مع التوصل لاتفاق نووي نهائى محتمل مع القوى العالمية لكنج برنامج طهران النووي، وهو ما يرفع كثيراً الحرج عن الجزائر حيث استقبل الرئيس الإيراني ووزير الطاقة حميد تشيشيان حاملاً رسالة دعوة له لحضور الاجتماع الثالث لمنتدى البلدان المصدرة لغاز خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ بالعاصمة طهران لمناقشة ظروف الإنتاج والأسواق العالمية لغاز، وإذا لا يعتبر المنتدى المذكور اجتماع قمة لرؤساء دوله فإن مغزى الزيارة أكبر من مجرد تسليم دعوة كان بالإمكان تسليمها بالطرق الدبلوماسية لوزير الطاقة الجزائري

أوروبا من الغرب وأيضاً من جنوب المتوسط وأنه سيكون لإيران موطأ قدم في أدق المناطق العربية حساسية وأهمية لقربها من قارة أوروبا ولما تزخر به من ثروات طبيعية هائلة وفرص عظيمة للاستثمار فيها، ولكن المنتظر أن يواجه هذا السيناريوجمناهضة فرنسية شديدة ستبلغ حد ممارسة الضغوط على الحكومة الجزائرية واستغلال اللوبي الفرنسي المؤثر في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية لمنع إقامة مثل هذا التعاون بين الجزائر وإيران، وتعلم الجزائر مقدماً أن إيران لن تهدأ بما يمكنها من إقامة نشاط نووي حقيقي وكبير، كما تدرك جيداً في الوقت نفسه أنها إذا أرادت اللعب على التوازنات واستغلت إفرازات القضايا الدولية الراهنة فإنه يمكنها استفزاز فرنسا ودفعها لأن تعرض نفسها إقامة التعاون النووي معها منعاً لتسلل إيران إليها.

التقارب

الجزائري - الإيراني يواجه رفضاً عربياً - إقليمياً. أوروباً

أحلام إيرانية

بالنسبة لإيران، تبدو أحالم إعادة مجد الإمبراطورية الفارسية قد أصبحت حقيقة تراود بقوة الكثير من المسؤولين الإيرانيين، والسبيل إلى تحقيق ذلك الحلم قد يأخذ مسلكاً سياسياً أو أمنياً أو تعاوناً اقتصادياً أو تقارباً مذهرياً، وفي حالة دول شمال إفريقيا لا يبدو أن الأمر سيشملها سياسياً أو أمنياً للاعتبار الجغرافي على الأقل، وإذا سارت إيران إلى إقامة تعاون نووي معالجزائر في إطار علاقات استراتيجية فإن مثل هذا الموقف الإيراني لابد أن يكون في مقابل حصولها على ما يمكن أن يوضع في خانة التنازلات السياسية الجزائرية كتحفيض حدة الخطاب الدينى بالجزائر المنتقد لطائفة الشيعة، واحتواء المعارضة الداخلية المناهضة لنشر المذهب الشيعي، وعدم الإعلان جهراً بأى موقف رافض لذلك، وفتح المجال أمام تبادل الفكر الشيعي مع طائفة «الأباشية» الممثلة في قبائل «بني ميزاب» بولاية غرداية في جنوب العاصمة وتنظيم الزيارات المتبادلة وتكييف عقد الندوات الفكرية واللقاءات بين رجال الدين من البلدين.. وتقديم المنح الدراسية لطلبة الجامعات، وبهذا ستجد إيران في الجزائر مرتكزاً هاماً ليكتمل لها إحاطة الوطن العربي: شرقاً من الخليج العربي حيث «مضيق هرمز»، جنوباً. من سلطنة عمان حيث يسود المذهب الأباشى وحيث تتزايد المشاريع الاستثمارية الإيرانية فيها بشكل لافت وعلى نحو يتجاوز قدرة الجهاز الإنتاجي العماني على استيعاب هذه الاستثمارات ويفوق بكثير حاجة السلطنة والمجتمع العماني منها ويثير الشكوك حول ما إذا كان هذا النشاط الاقتصادي وجهاً قسطنتحفي وجود

إيران تحلم بنشر التشيع في الجزائر والتقارب مع أبناء الطائفة الأباضية من قبائلبني ميزاب بولاية غرداية

أن تبقى ويمكن أن تزول إذا ما تراءى للاتحاد الأوروبي أن إيران لم تلتزم ببنود الاتفاق وقرر عودة العمل بعقوبات المقاطعة...؟ إذا ما تحقق وتم رفع العقوبات عن إيران أو تخفيضها فإنها ستتمكن من حقها في جمع مستحقاتها لدى البنوك الأجنبية التي تتجاوز 150 مليار دولار وفي اجتذاب الشركات للاستثمار في شتى القطاعات من قطاع الطاقة الذي يعتمد على النفط والغاز إلى قطاع النقل وأعمال البناء وستمثل إيران سوقاً مغربية، ولكن قد تخضع عملية منح الصفقات فيها لحسابات سياسية واعتبارات إقليمية ووفقاً لصالح دولية سبق أن تحكمت بشكل كبير في تجارب مماثلة، فلمن ستؤول الغلبة هل تكون لصالح الضغط الاستثماري الفرنسي على كل من الجزائر وإيران للفصل بينهما؟ أم لاعتبارات أخرى يمكن أن تطفىء ويكون قاسمها المشترك وحدة العقيدة الإسلامية والانتماء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، والنظرية التاريخية الماضي فرنسا الاستعمارية؟

لا يبدو أن لدى الجزائر حالياً من عوامل القوة ما يمكن أن تواجه به الضغوط الخارجية على إرادتها بعدما تأثر اقتصادها من انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، وما تبعه من تراجع في حصيلة عوائد تصديرها للنفط والغاز، حيث سجل ميزانها التجاري انخفاضاً بأكثر من ٦ مليارات دولار في الأربعة أشهر الأولى فقط من عام ٢٠١٥ ومع استمراربقاء اقتصادها معتمداً على المادة الوحيدة إنتاجاً وتصديراً وهي النفط، وعدم قدرة جهازها الإنمائي على تنويع منتجاته سباقاً إلى السوق الداخلية مفتوحة أمام المشاريع التجارية أكثر من الاستثمارية نظراً لارتفاع الطلب الاستهلاكي وللحاجة المتزايدة من السلع والخدمات، وفي ظل هذا الوضع غير السوي سيكون على اللوبي الفرنسي النشط بالجزائر في مجالات الإدارة والاقتصاد والأمن، أو مراكز القوى التجارية من رجال الأعمال وكبار المستوردين والمحتجزين للتجارة الخارجية الموالين لمختلف التيارات الدينية مهمة التسابق على تمهيد الأرض ومنح التسهيلات والصراع على توفير وتقديم كل سبل التمكن وعلى حسب النتيجة التي ستسفر عنها ستتحدد وجهة السياسة الاقتصادية للجزائر شرقاً أم غرباً.

* صحافية وكاتبة جزائرية

خاصة وأن المبعوث الإيراني يعلم كما يعلم المجتمع الدولي طبيعة المرض الذي ألم بالرئيس بوقفيقة وظروفه الصحية ويعلم عدم قدرته على التحرك بيسير ومحدوبيه ليافته خلال الحوار والتواصل، لذلك جاء اللقاء الشخصي بينهما حاملاً رسالة تعبر عن معاني التضامن والصدقة فقد تم الاتفاق خلال الزيارة على انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين الجزائر وإيران قبل نهاية السنة الجارية لبحث سبل دعم المصالح المتبادلة، ويأتي التقارب هذا التكثل الغازوي في طهران بحضور ١٨ دولة من كبرى الدول المنتجة للغاز وتشمل إيران ولibia وسلطنة عمان وقطر ونيجيريا والجزائر ومصر وغينيا الاستوائية وبوليفيا وروسيا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى الترويج وكازاخستان وهولندا والعراق كمراقبين متزامناً مع طلب فرنسا من شركاتها التأهب للعودة إلى النشاط في إيران بالرغم من استمرار العلاقات الشائكة بسبب الموقف الفرنسي الأكثر تشدداً في مطالبه خلال المحادثات النووية وعلاقتها بالدول العربية، ورغم التاريخ الطويل للعلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية التي تربط البلدين إذ أقام الخميني في المنفي قرب باريس عام ١٩٧٩ فإن فرنسا لن تترازد عن مصالحها في منطقة شمال أفريقيا وعن نفوذها بالجزائر، ومن هنا فالنقارب الجزائري الإيراني المنتظر في المجال النووي يصعب أن يتم بسهولة حتى وإن تعلن باريس ذلك ولكنها ستستغل مجموعات الضغط الفرنسية الكبرى ممثلة لمصالح الشركات في عملية إنزال بطهران بوفد من أكثر من ١٠٠ شركة فرنسية منتظرة في شهر سبتمبر ٢٠١٥ على رأسها شركة «بيجو» لصناعة السيارات وشركة النفط العملاقة «توتال» التي أبعدتها العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على إيران عام ٢٠١١ وإذا كانت إيران تتحدث على لسان وزير النقل أحمد أخوندي عن مشاعر الحب والكراهية التي تهيمن على جميع جوانب العلاقات بين البلدين فإن ذلك لم يمنعه من الشكوى لغياب إستراتيجية تجاه إيران من جانب فرنسا ، وهذا يعني أن مصالح إيران مع فرنسا كبيرة، وأن فرنسا لن تتردد في العودة قريباً للاستثمار في السوق الإيراني ، فهل سيتمثل الاستثمار الفرنسي المقابل المغربي لشيء عزم الإيرانيين عن التعاون مع الجزائر في المجال النووي؟ وهل يمكن أن تتخلى إيران عن أحلام توسيعها أمام إغراءات فرنسية يمكن

تجربة النهضة البرازيلية

انشغل الفكر التنموي العربي لعقود طويلة بمحاولة الإجابة عن سؤال النهضة «لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟»، ورغم طرحه مع بداية القرن التاسع عشر، إلا أن هذا السؤال لم ينفك أن يرافق مسيرة الفكر العربي حتى وقتنا هذا. ولعل الإصرار على إعادة طرح السؤال إنما يعكس رغبة وإرادة قوية في البحث عن نهضة عربية حقيقة، محددة المقاصد والآليات في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة، وفي ظل ما تشهده الدول العربية من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية. وعلى الرغم من أن المكتبة العربية تذخر بالعديد من الكتب التي تحاول الإجابة عن هذا السؤال إلا أنه من الضروري تخطي مرحلة التأصيل النظري إلى طرح نماذج واقعية، تسهم في فك احتكار مركزية التجربة الغربية في النهوض، بما يفسح المجال للتعرف على تجارب أخرى لا تقل أهمية عن التجربة الغربية، بل ربما تتفوق عليها في بعض الجوانب.

د. صدفة محمد محمود *

وفلسطينية)، كما أن البرازيل والدول العربية قد وقعتا ضحية للغزو الإستعماري، بل إن عدم وجود تاريخ استعماري للبرازيل في منطقة الشرق الأوسط، قد أضفى قدرًا من الحيادية على الواقع التي تتحذها بشأن القضايا الملحّة في المنطقة، وبخاصة دعمها للقضية الفلسطينية. ناهيك عن أن مواقف البرازيل من بعض القضايا المثارة على الساحة الدولية، وبخاصة التجارة العالمية، البيئة والتغيرات المناخية، ونزاع أسلحة الدمار الشامل، يكشف بوضوح أهمية وجود تسييق عربي برازيلي تجاه التحديات المشتركة، كما أن النجاحات التي حققتها البرازيل في قطاعات محددة مثل مكافحة الفقر والجوع والصحة والطاقة والزراعة، يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك على ضرورة الاستفادة من التجربة البرازيلية.

والبرازيل من أهم القوى الصاعدة في العالم، وعضو في تجمع البريكس الذي يمثل قوة كبرى في الاقتصاد العالمي، وقد استطاعت تخطي فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منذ نهاية فترة الحكم العسكري في عام 1985م، ونجحت في تجاوز عقود طويلة من التردي الاقتصادي والارتهان للمؤسسات

في ظل ما يشهده العالم منذ انتهاء الحرب الباردة من تغيرات جوهرية في بنية النظام الدولي، وصعود قوى اقتصادية جديدة، كالصين والهند والبرازيل، كان من الضروري الانفتاح على هذه التجارب بغية التعرف على أسباب نجاحها، والأسس الفكرية والحضارية لنهضتها التنموية، وإن لم يكن الهدف نسخ التجربة، أو اقتباسها، ولكن الاهتداء بها، واستخلاص الدروس منها.

وتعتبر التجربة البرازيلية من التجارب الجديرة بالدراسة والتحليل؛ في ظل وجود العديد من جوانب التشابه مع بعض الدول العربية وخاصة демografية والطبيعية والجيواستراتيجية، كما أن تجربة البرازيل الناجحة في التنمية الاقتصادية ذات أهمية خاصة لأنها تأتي من دولة نامية ذات ظروف مشابهة، دولة واجهت ظروفاً تنموية صعبة ثم استطاعت أن تغلب عليها وحققت نجاحاً كبيراً، وبالتالي فإنه يمكن الاستفادة منها أكثر من تجارب دول أخرى قد تكون ظروفها مختلفة عن الدول العربية. بالإضافة إلى ما يربط البرازيل والدول العربية من علاقات تاريخية وأواصر إنسانية قوية؛ نظراً لوجود حوالي ١٢ مليون مواطن من أصول عربية بالبرازيل (غالبيتهم من أصول لبنانية وسورية

**البرازيل عضو البريكس تمتلك أضخم اقتصاد
في أمريكا اللاتينية والسابع على مستوى العالم**



البشرية، وذلك من خلال قيام الدولة البرازيلية بتطبيق برامج المعاشات والتحويلات التندية المشروطة لمكافحة الفقر، وتقديم إعانات بطاله للفقراء، والاهتمام بالمشروعات والقروض الصغيرة، والاستثمار في التعليم والصحة، إلى جانب الاهتمام بتنمية الأقاليم المهمشة وتحقيق العدالة بين مختلف الولايات. وعلى الرغم من قوة ونجاح برنامج الشخصية، والدور المحوري الذي تلعبه الشركات الخاصة والدولية البرازيلية، إلا أن الشركات الوطنية الكبرى تعد من أهم دعائم استقرار الاقتصاد.

وكان حرص البرازيل على الاستفادة مما تمتلكه من ثروات وموارد طبيعية ضخمة، عاملًا مهمًا لنجاحها في إنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية التي لم تتوفر في بلاد أخرى، مما أدى إلى زيادة الطلب عليها، بالإضافة إلى امتلاكها ثروات معدنية ونفطية هائلة. وإلى جانب ذلك اهتمت البرازيل بتطوير الصناعة، فبالإضافة إلى الصناعات التقليدية مثل الصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، طورت البرازيل العديد من الصناعات عالية التقنية، كصناعة السيارات والطائرات المدنية.

وتوضح التجربة التنموية في البرازيل كيف يمكن تحقيق النجاح الاقتصادي دون التقيد بمقولات توافق واشنطن أو الالتزام الصارم بالسياسات الاقتصادية الليبرالية، وذلك من خلال استقاء الحلول المحلية للمشكلات، مما يعني أن التنمية ليست لها وصفة سحرية تصلح للتطبيق على جميع البلدان؛ فكل بلد نمط التنمية الخاص به. وهذا ما حققته البرازيل من

المالية العالمية وبخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، ليصبح من بين أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور محوري على المستوى الدولي، وأعتبرها المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية عام ٢٠١١، من بين مجموعة الدول التي ستكون قادرة على المساهمة بفعالية في صياغة شكل العالم في القرن الحادي والعشرين. ولدى البرازيل أضخم اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وثاني أكبر اقتصاد في الأمريكتين، وسابع أكبر اقتصاد في العالم عام ٢٠١٥م، وقد حققت هذا التقدم الاقتصادي بعدما كاد ينهار اقتصادها القومي عام ١٩٩٩م، وكانت على شفا الإفلاس مع انخفاض قيمة الريال البرازيلي، وضعف معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والدين العام والبطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

وكان اهتمام البرازيل بترسيخ وتدعم أسس النظام الديمقراطي، وتطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي مع الحرص الشديد على تضمين الأبعاد الاجتماعية فيه، إلى جانب سعيها الحثيث إلى مد جسور التواصل والتعاون مع القوى الصاعدة الأخرى مثل: الهند، وجنوب إفريقيا، دون أن تفقد اتصالها مع القوى الكبرى في النظام الدولي، وبخاصة روسيا والصين، من الركائز الأساسية لنجاح التجربة البرازيلية في التنمية.

وتؤكد التجربة البرازيلية على أهمية دور الدولة كمنظم للأسوق، وموفر للبنية الأساسية، وضامن لتحقيق التنمية

الأعظم من المواطنين، لاسيما الطبقات الدنيا والفئات الأكثر فقرًا.

وعلى المستوى السياسي، نجحت البرازيل في تجاوز مرحلة «الانتقال الديمقراطي» إلى مرحلة «التماسك الديمقراطي»، بنجاح مرشح من المعارضة في الفوز بالانتخابات الرئاسية أكثر من مرتين؛ حيث وصل زعيم التيار اليساري المعارض «لولا دا سيلفا»، لسدة الرئاسة عام ٢٠٠٢ وأعيد انتخابه مرة أخرى عام ٢٠٠٦، دون حدوث انقلاب عسكري، وفي المقابل التزم لولا بعدم إجراء تغيير جذري في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أرساها الرئيس الأسبق «فيرناندو كاردوسو» (١٩٩٥-٢٠٠٢)، تجنّبًا لتداعيات ذلك على الاستثمارات الأجنبية. ثم جاء فوز مرشحة اليسار «ديلما روسيف»، بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠ ثم إعادة انتخابها لفترة رئاسية ثانية عام ٢٠١٤، ليعطي دفعة جديدة للتجربة الديمقراطية، بوصول أول سيدة إلى منصب الرئاسة بالبرازيل، خاصة أن روسيف تعد رمزاً للكفاح والنضال ضد السياسات القمعية للنظام العسكري الذي حكم البلاد لعقود طويلة.

ومن الدروس التي تقدمها التجربة البرازيلية، أن نجاح عملية التحول الديمقراطي يتطلب توافقاً بين مختلف القوى السياسية على النظام الديمقراطي بأسسه ومبادئه وضوابطه، وهذا ما حققه البرازيل من خلال ما يعرف بالتحالفات أو الائتلاف الوطني Pacts والذى يجمع بين القوى والطوائف المختلفة، بما فيها بعض أفراد النظام السابق، بخلاف ما يشهده عدد من البلدان العربية من أن بعض القوى الثورية التي كان لها الفضل الأكبر في المبادرة بالثورة أصبحت مهمشة أو معزولة عن القرارات الكبرى الخاصة بإدارة المرحلة الانتقالية.

وتشير التجربة البرازيلية إلى أن إحداث التحول الديمقراطي يتطلب وجود معارضة سياسية حقيقة وموحدة في تحرّكاتها في مواجهة بعضها البعض وتجاه النظام، وليس منقسمة على نفسها، كما هو واضح في العديد من البلدان العربية. وتكشف تجربة البرازيل عن أنه من الطبيعي أن تمر الدول التي شهدت سقوط نظام الحكم السلطوي بمرحلة انتقالية تسمى بعدم الاستقرار السياسي؛ حيث إن البرازيل لم تعرف الاستقرار السياسي سوى مع انتخاب «فيرناندو كاردوسو» رئيساً للبلاد، وذلك بعد وفاة أول رئيس منتخب من جانب المجلس التشريعي وممثلي الولايات قبل تولييه السلطة رسمياً، وكذلك بعد إجبار أول رئيس منتخب بصورة مباشرة من جانب الشعب عام ١٩٩٢ على الاستقالة على إثر اتهامات بالفساد.

خلال ترسيخ أسس العدالة الاجتماعية دون التخلّي عن اقتصاد السوق، وتطوير دور الإنمائي للدولة دون تعطيل دور الشركات الخاصة.

وتثبت التجربة البرازيلية إمكانية التزاوج الناجح بين السياسات الاقتصادية الموجهة للسيطرة على الاحتكالات المزمنة في الاقتصاد وتحفيز النمو والاستثمار من جهة وسياسات مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. فمن ناحية، وفر النمو الاقتصادي الموارد المالية الازمة للاستثمار في الصحة والتعليم، وخلق نوعاً من الترابط الوثيق بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، كانت العدالة الاجتماعية عاملًا محفزاً للنمو الاقتصادي؛ حيث ساعدت البرامج الاجتماعية

بشكل مباشر على رفع مستوى الدخل، وتحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، وزيادة حجم الطبقة المتوسطة، التي أصبحت تمثل قوة شرائية كبيرة، ساهمت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية وتمثلت بديلاً عن السوق العالمي، لذلك فإن أحد مصادر قوة الاقتصاد البرازيلي وجود سوق محلي قوي. وكان تبني البرازيل برامج رائدة في مجال التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والجوع سبباً لسعى ما يقرب من عشرين بلداً، لاستلهام تلك البرامج في مجتمعاتها

المحلية، مما يشير إلى إمكانية أن تقاسم الدول النامية المعارف والخبرات فيما بينها. وتكشف تجربة البرازيل عن أن تحقيق النمو الاقتصادي قد يأتي في مرحلة تالية للتحول الديمقراطي، ولكن ذلك ليس مدعاه لسقوط المؤسسات الديمقراطية والشرعية السياسية، بل أن هذا يؤكد أهمية وجود نظام ديمقراطي مستقر لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يعطي دلالة واضحة على أن تحقيق التحول الديمقراطي يعد ضمانة ضرورية للنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي. وتؤكد التجربة البرازيلية أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب تبني استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية، وليس مجرد خطة لعلاج الاحتكالات، وفي هذا الإطار، كانت المصارحة والمكافحة عنصراً أساسياً لنجاح التجربة البرازيلية، عندما أعلن الرئيس السابق «لولا دا سيلفا» (٢٠٠٢-٢٠١٠) عن أن سياسة التقشف هي البديل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسة. وكان ذلك سبباً في الدعم الشعبي الكبير له، كما ساهم في استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي. وبذلك تؤكد التجربة البرازيلية على أن التوافق السياسي والمجتمعي، وخاصة خلال مرحلة التحول الديمقراطي، يعد ضرورة حتمية لتمرير أية سياسات اقتصادية قد يترتب عليها متابعتها اقتصادية لسوا

دروس برازيلية: امتلاك مصادر القوة لا يعني القدرة على استخدامها لتحقيق

النفوذ الدولي

التجربة البرازيلية: الإصلاح الاقتصادي يتطلب

استراتيجية شاملة لا خطة لعلم الاختلالات

لحساب الإنفاق على الأغراض التنموية. وهنا تبرز العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي؛ ففيما ينبع التهديدات الاستراتيجية الخطيرة في البرازيل ساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية قدماً.

ومن أبرز دروس التجربة البرازيلية أن امتلاك مصادر القوة لا يعني بالضرورة القدرة على استخدامها أو توظيفها من أجل تحقيق النفوذ والتأثير الدولي، إذ لا بد من توافر الإرادة السياسية القادرة على والرغبة في توظيف المقدرات القومية لدولة ما، من أجل إحداث التأثير بدرجاته المقاوطة. ولعب الرئيس السابق «لولا دا سيلفا» هذا الدور بشكل كبير؛ فوجوده على رأس السلطة في البرازيل كان من العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانتها على الساحة العالمية؛ حيث كانت لديه خبرة حقيقية بمشكلات الدولة والشعب، وأمانته رؤية واضحة وواقعية لنهاية الاقتصاد البرازيلي، ساعدت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة يستفيد منها الأجيال الحالية والقادمة، كما تبنى لولا سياسات تراعي حقوق الفقراء دون إهمال حقوق المستثمرين ورجال الأعمال. هذا بالإضافة إلى حرصه على إتباع سياسة خارجية تتسم بالتوازن والتتنوع، وتتضمن الاستقلال الوطني لبلاده، دون الوقوع في خطأ التهويد أو التهويين، مما جعل قرارات السياسة الخارجية أكثر رشاداً، وتجنب البلاد التورط في مشكلات لا قبل لها بها. وفي هذا الإطار، تقدم البرازيل مثالاً جديراً بالتحليل لكيفية توظيف التقدم الاقتصادي لدعم مكانة دور الدولة على الساحة الدولية، وكيفية الاستفادة من اتباع سياسة خارجية متوازنة في تشجيع التنمية الاقتصادية في الداخل؛ وذلك من خلال المشاركة النشطة في المنتديات الدولية والإقليمية وغير الإقليمية، وتشكيل تحالفات الدبلوماسية للدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية.

وإجمالاً يمكن القول أن ما حققه البرازيل من إنجازات كبرى خلال فترة زمنية قصيرة، يثبت أن التقدم والنهضة هي أمور يمكن تحقيقها، وأن التخلف ليس حتمياً، مما يشير إلى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة لاستئناف همم التنمية في دولنا العربية. ●

* باحثة متخصصة في شؤون البرازيل وأمريكا اللاتينية

ومن دروس التجربة البرازيلية أن النجاح في إقامة نظام ديمقراطي يتمتع بالشرعية يصعب تحقيقه ما لم يكن الدستور الذي يرسم ملامح هذا النظام موضع توافق بينقوى السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد، وقد استغرقت عملية إعداد وكتابة الدستور من جانب الجمعية الدستورية تسعة عشر شهراً، وكان ذلك بمشاركة مجتمعية واسعة.

ومن جوانب تميز التجربة البرازيلية انتهاج سياسة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية فيما يتعلق بالانتهاكات التي وقعت إبان فترة الحكم العسكري، وذلك عبر تطبيق تجربة جنوب أفريقيا في هذا الصدد، فأنشأت ما يسمى بـ«لجان الحقيقة» للتحقيق في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، مع إعلاء مبدأ العدالة وليس الانتقام، وتعويض المتضررين من جراء الحقبة الأفلة وأسرهم تعويضاً مادياً ومعنوياً. وفي المقابل، تلاحظ أن العديد من البلدان العربية خلال مرحلة ما بعد الثورات، تعاني من تفاقم مشكلات التمييز العرقي والطائفي والمذهبي، والاختلاف السياسي والفكري، كما تحظى العدالة الجنائية بالأولوية في التطبيق على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع فئات المجتمع، وبناء على ذلك، جعلت البرازيل من قضية المواطنة أولوية كبيرة، وذلك من خلال تبنيها نظام الكوتا من أجل مساعدة الأقليات في الحصول على الخدمات الحكومية، كما تبنت تشريع مهم لمحاربة التمييز ضد المواطنين من أصول أفريقية، وكانت من أولى دول العالم التي أوجدت أمانة خاصة على مستوى وزير لتعزيز المساواة بين الأعراق عام ٢٠٠٣، كما نصت في دستورها على ضرورة احترام كافة الأديان، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو اللغة.

وكان استقرار التجربة الديمقراطية لعدة سنوات، بعيداً عن تدخل المؤسسة العسكرية التي لديها ميراث تاريخي طويل من الاستبداد والقهر، عاملًا مهمًا لنجاح التجربة البرازيلية، وقد أفرز هذا المناخ الديمقراطي إرادة شعبية قوية، ورغبة عارمة لدى البرازilians لتحقيق النجاح والنمو والتقدير، كما وفر الاستقرار السياسي المناخ الملائم لتحقيق التقدم الاقتصادي والانطلاق نحو سياسة خارجية أكثر نشاطاً. وفي هذا الإطار، كان وقوع البرازيل في إقليم جغرافي في حال نسبياً من النزاعات المسلحة بين بلدانه؛ بحيث تكاد لا تعاني من صراعات جوهرية مع جيرانها الإقليميين، من العوامل التي دفعت لخفض إنفاقها على الأغراض الدفاعية،

المطلوب وحدة وطنية فلسطينية

وليس مصالحة طرف في الانقسام

نعلم أن أي حديث عن المصالحة أصبح فاقداً المصداقية وممجوجاً عند الجمهور الفلسطيني، ليس لأن الشعب لا يريد المصالحة بل بسبب التقيزيم والتشويه لطلب واستحقاقات الوحدة الوطنية واحتزالتها بمصالحة بين فتح وحماس وبالخلاف حول السلطة والحكومة ومنافعهما، ولأن كثرة استعمال الكلمة وتكرارها على لسان السياسيين لا يقابلها مخرجات تصالحية على أرض الواقع. إلا أن ما يجري في القدس والأقصى من ممارسات صهيونية وردود الفعل الفلسطينية والعربية، الرسمية والشعبية، الباهتة والمخلجة، إن كان يكشف بؤس النخب السياسية وما وصلت إليه الحالة الفلسطينية الرسمية والشعبية من ترد، إلا أنه يؤكد على ضرورة وأهمية الوحدة الوطنية.

أ. د. إبراهيم ابراش *

شمولية، استراتيجية لشعب قوامه أكثر من اثنى عشر مليون نسمة، ويضرب بجذوره إلى أكثر من أربعة آلاف عام. نخب نافذة في كل الأطراف السياسية - منظمة التحرير بكل فصائلها وحماس والجهاد الإسلامي والسلطة الوطنية - باتت تخفي عجزها وفشلها وفسادها من خلال حديثها عن المصالحة وتحميل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية الانقسام وفشل المصالحة. وفي نفس الوقت تعمل بالسر على تمرير مشاريع والدخول في تقاهمات مشبوهة مع إسرائيل وأطراف خارجية، لتبثيت مواقعها السلطوية والحفاظ على مصالحها وبعضها على مجرد بقائها في المشهد السياسي.

بعد كل ما جرى ويجري من مهازل ومهاترات تحت عنوان حوارات واتفاقات المصالحة، وفي ظل ما تتعرض له القدس والأقصى من مخاطر تهويد حقيقة يجب الانتقال من مفهوم المصالحة بمفرداتها وعناصرها التي تم الاشتغال عليها خلال السنوات اللاحقة للانقسام إلى مفهوم واستراتيجية الوحدة الوطنية أو المصالحة الحقيقية كعمل استراتيجي يسمو على الأحزاب السياسية وبرامجها وارتباطاتها الخارجية، كما تسعوا على تدبير الشؤون اليومية للمواطنين وتدعيمات ما بعد ١٤ يونيو ٢٠٠٧ دون تجاهلها كلياً لتصدى لمواجهة الاحتلال.

الانتقال من المصالحة إلى الوحدة الوطنية ليس إبدال كلمات بأخرى للدلالة على المضمون نفسه، بل تحول استراتيجي

فما أن يسمع المواطناليوم مصطلح المصالحة حتى يستحضر الانقسام ومصالحة حركةفتح وحركةحماس وإناء الخلافات بينهما في قضيابالسلطة والحكومة وحوال ما جرى يوم ١٤ يونيو ٢٠٠٧، وما بعد ضمن نفس المفهوم والسياق فإن الحوارات الأساسية للمصالحة كانت تجري غالباً بين فتح وحماس، وإن كانت في بداياتها تتطرق لقضايا استراتيجية كالانضمام لمنظمة التحرير والتسوية والدولة وإناء الانقسام، إلا أنها أخيراً باتت تشغله بقضايا فرعية كالروابط والمعابر، وسيطرت عليها المهاجرات والمناكفات السياسية. أما فصائل العمل الوطني، سواء من كان منها منضوياً في منظمة التحرير كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الخ، أو خارجها كالجهاد الإسلامي، فإما مُنبية أو ليست مكوناً أساسياً في هذه الحوارات والاتفاقات الموقعة، لذا نسجم هذه الأطراف تتحدث عن طريق الانقسام - وتقصد فتح وحماس - وكأنها خارج معادلة الانقسام وخارج معادلة المصالحة أيضاً.

لنتصور أن محاولات المصالحة الجارية وصلت لطريق مسدود والتسوية مع الاحتلال وصلت أيضاً لطريق مسدود - إن لم تكونا وصلتا بالفعل -، فهل ستنتهي القضية الوطنية ويسسلم الفلسطينيون للأمر الواقع، واقع الاحتلال وواقع الانقسام؟ أم يحتاج الأمر لتفكير وطني استراتيجي يعلو ويسمو على السلطة والحكومة والخلافات حولهما، ووضع استراتيجية عمل وطني

وقيادة حقيقين وليس لمهرجين ومناكفين ضيقى الأفق يوظفون قضية كبيرة كالمصالحة لتحقيق مصالح وحسابات صغيرة . فهل يعقل مثلاً أن تتعثر المصالحة ويصبح محير الشعب والقضية الوطنية في مهب الريح بسبب رواتب موظفي حماس ؟ وهل يعقل أن يصبح الاهتمام بالحكومة والسلطة والرواتب الخ أكثر أهمية وسابق في الأولوية على التوافق على استراتيجية وطنية لمواجهة الاحتلال وخصوصاً ممارسته في القدس والمسجد الأقصى ؟ . الوحدة الوطنية أو المصالحة الوطنية الحقيقة تحتاج مراجعات استراتيجية وتراجع عن خطوات وإجراءات اتخذتها أطراف الانقسام خلال السنوات الماضية ، كما تحتاج لمصالحات تمهد لها، مصالحة داخل البيت الوطني داخل حركة فتح وداخل منظمة التحرير ، ومصالحة داخل بيت جماعات الإسلام السياسي، ولا نقصد بالمصالحة هنا ذوبان الأجزاء في الكل أو تخلى هذه القوى عن خصوصياتها وأيديولوجياتها ، بل التوصل لقواسم مشتركة حول إدارة الشأن الوطني العام ومرتكزات المشروع الوطني كمشروع نقيس للمشروع الصهيوني . بالإضافة إلى الشرط السابق والذي بالرغم من ضرورته إلا أنه قد يbedo للبعض وكأننا نضع مزيداً من العقبات أمام المصالحة ، وحتى تكون واقعيين، وأنه لا يbedo في الأفق القريب إمكانية ظهور قوى أو نخب وطنية جديدة ، حتى لا نعود لنقطة الصفر ، يمكن الانطلاق مما تم الاتفاق عليه في اتفاق المصالحة وهو (الإطار القيادي المؤقت) . ولكن وحيث إن هذا الإطار تم تشكيله بسرعة وتحت ضغط حالة عربية طارئة ، لذا ولدًّا معيها وفيه الكثير من الموار ، بل هناك خلاف على مسماه . لذا فالأمر يحتاج لإعادة النظر في هذا الإطار ليس من حيث الفكرة بل من حيث مكوناته ووظيفتها . الدعوة لمجلس وطني فلسطيني فرصه للخروج من بؤس حوارات المصالحة كما كانت سابقاً إلى رحاب العمل الوطني الاستراتيجي لوحدة وطنية حقيقة . إنه من المخجل أن يطالب الفلسطينيون من الدول العربية والإسلامية عقد قمة عاجلة لبحث ما يجري في القدس واتخاذ قرارات في مستوى الحديث ، بينما لم يتم التداعي لقمة فلسطينية لبحث المخاطر التي تتعرض لها القدس والمقدسات ؟ فهل ننتظر من العرب والمسلمين أن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم ؟ وان تكون غيرتهم على القدس وفلسطين أكثر من غيره الفلسطينيين أنفسهم ؟ ●

جوهرى في الرؤية الاستراتيجية بأبعادها المكانية والمجتمعية والزمانية ، وفي أولويات العمل الوطني ، وفي الأشخاص أو الأطراف القائمين على كل منها .

استراتيجية الوحدة الوطنية ليست فقط مصالحة بين فتح وحماس ، ولا تتوقف عند الانقسام وتداعياته ، بل مصالحة سياسية واجتماعية وثقافية بين كل مكونات الشعب الفلسطيني . مصالحة تبحث في جذور الانقسام وأسبابه العميقه وأطرافه المحلية والخارجية ، وتعالج الانقسام في سياق مراجعة استراتيجية لمجمل الوضع العام بما يجعل النظام السياسي موحداً وفي مستوى مواجهة المخاطر الاستراتيجية التي يشكلها الاحتلال وممارساته . أيضاً إذا المصالحة تهتم بتوزيع مفاصيم السلطة والمناصب

الحكومية لذا تسيطر عليها الاهتمامات الآنية وتغيب عنها الرؤى المستقبلية ، فإن الوحدة الوطنية تقوم على شراكة الدم والوطن والبناء للمستقبل .

مصالحة حركتي فتح وحماس حتى وإن تحفقت لن تؤدي بالضرورة لتحقيق الوحدة الوطنية وتحمية إنهاء الانقسام والفصل بين غزة والضفة ، ليس بسبب الاشتراطات الخارجية فقط بل بسبب التباس الخارطة السياسية الفلسطينية الداخلية . فهل المشكلة مع فتح فقط أم مع منظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها ؟ وعلى المستويين فإن

حركة فتح ضعيفة وشبه منقسمة ، وحال منظمة التحرير ليس بالأفضل ، حتى إن اخترلنا الانقسام بخلاف حركة حماس مع فتح فإن تنظيم حركة فتح ضعيف ويعاني من تصدعات عميقه وبات مهمشاً على مستوى القرار الاستراتيجي . وفي المعسكر الثاني إن كانت حركة حماس هي من قام بالانقلاب وهي قوة أساسية عسكرياً وشعبياً كما أنها المسطرة على قطاع غزة ، إلا أن قوى أخرى في نفس المعسكر ، حركة الجihad الإسلامي والجماعات السلفية وحزب التحرير وداعش ، لا تتفق مع حركة حماس في سياساتها ونهجها ، لذا فالصالح بين فتح وحماس إن كان يخفف الاحتقان ويقرب المواقف ويفكك بعض القضايا العالقة إلا أنه لن يحقق الوحدة الوطنية .

إن أيام ممارسة سياسية ، بما في ذلك حوارات المصالحة ، خارج إطار استراتيجية وحدة وطنية تصبح نوعاً من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية فاشلة لشؤون الناس وللآزمات السياسية دون إمكانية تحقيق أي منجز وطني . الوحدة الوطنية تؤسس على الإيمان بالعقيدة والهوية والثقافة والدولة الوطنية التي تعلو وتسمو على برامج الأحزاب والحسابات الآنية لسلطة حكومة في ظل الاحتلال . وتُخضع كل العلاقات والتحالفات الخارجية للمصالحة الوطنية . الوحدة الوطنية تحتاج لرجال



الأمن الوطني السعودي في دراسة علمية....

تضفاوت الدول في مدى توفر عناصر القوة «الدولية» الرئيسة الستة فيها، وهي: النظام السياسي للدولة (إدارة الدولة)، كم ونوع السكان، الموقع الجغرافي والطبوغرافي، الموارد الطبيعية، الإمكانيات التقنية والصناعية، القوة المسلحة. وبناء على مدى توفر هذه العناصر في دول، كبيرة، متوسطة، صغيرة، صغرى، دولية وأيا ما كان وضع الدولة، سواء على هذا «السلم»، أو غيره، فإن منها الوطني هو بقاوها وحياتها إن استتب، وفناها وزوالها، إن لم يتوفّر بالقدر المناسب، وداهمته التهديدات المميتة.

أ. د. صدقه يحيى فاضل *

وانهار وإذا غاب الأمن الوطني تقيّب قدرة الناس على العيش الطبيعي. فأهمية الأمن تشبه أهمية الماء والهواء بالنسبة لحياة البشر العامة.

اختارتني إحدى الجامعات البريطانية لأكون «متحنا خارجياً» External Examiner في مناقشة، وإجازة، رسالة دكتوراه، في العلوم السياسية ، تقدم بها أحد طلابي السابقين المجتهدين . لم أملك، رغم كثرة مشاغلي وارتباطي، إلا الترحيب والموافقة، لعدة أسباب مهنية وجبيّة بالنسبة لي. فالرسالة تجعلني على صلة أقرب بمجال تخصصي العلمي واهتمامي الأكاديمي، وهي تتناول تحليلاً أمن - ومدى استقرار - أكبر الدول العربية والخليجية، والدولة التي تمثل العمق الاستراتيجي الأهم لبقية دول مجلس التعاون الخليجي. واحتجت لقراءتها ومراجعةها على

ويعرف «الأمن الوطني» (أو عدم الأمن الوطني) لأي دولة بأن: مدى استabilité الأمن الداخلي، ومدى تعرض الدولة المدنية لمخاطر وتحديات (داخلية وخارجية) تهدّد كيانها، في الآماد المختلفة. إنه أمر يتعلق بتعرض الدولة لتهديدات، حالة ومتوقعة، داخلية وخارجية، يمكن أن تضعف الدولة بصفة عامة، وتضعف خاصة بنيانها الإقليمي والمؤسسي، وفي مقدمة ذلك نظامها السياسي.

والأمن الوطني لأي بلد يرتبط، أشد الارتباط، بمدى الاستقرار السياسي فيها. فالاستقرار السياسي هو «أس» الأمن الوطني. ويعرف «الاستقرار السياسي» الحقيقي بأنه: استabilité الأمن والنظام على أساس تقبلها غالبية المعينين (أي غالبية الشعب). إذا غاب الاستقرار السياسي اختلف الأمن الوطني



ال سعودي ، للاستفادة مما جاء فيها من استنتاجات علمية رصينة ، و توصيات موضوعية قيمة ، لخدمة المصلحة العامة للمملكة . وكما ذكرت ، فقد استقر الباحث - و مشرفه - على الأخذ بما يعرف بـ « إطار بوزان » لدراسة الأمان الوطني . وأرى أن نسلط الضوء أولاً على « المدخل » المقترن لدراسة موضوع الأمان الوطني للدول ، أو الإطار التحليلي لهكذا دراسة . وبتبسيط شديد ، يرى « بوزان » أن هذا الإطار يبدأ بتعريف « الأمن الوطني » للدولة - أي دولة . ثم بعد ذلك ، يقسم أهم « التهديدات » التي تواجه الأمان الوطني - في أي بلد - إلى قسمين رئيسيين : التهديدات « الداخلية » ، والتهديدات « الخارجية » . والتهديدات الداخلية تقسم إلى خمسة تقسيمات متفرعة ، هي كالتالي :

- أ - التهديدات السياسية (وهي الأهم والأخطر) ب - التهديدات الاقتصادية ، ج - التهديدات الأمنية ، د - التهديدات الاجتماعية ، ه - التهديدات البيئية .

كما تقسم التهديدات الخارجية إلى نفس التقسيمات الخمسة المتفرعة . و تم تعريف و تحديد وتوضيح كل نوع من أنواع « تهديد » المشار إليها ، سعياً للدقة العلمية ، ومنعاً للشعب ، والاجتهاد غير الموقف . و يطبق هذا المدخل لدراسة مسألة الأمان الوطني في أي بلد ، وفي زمن معين . وذلك بكل ما يتضمنه من تعريفات و تحديدات مسبقة ، ضماناً للموضوعية ، و تحقيق المنهجية العلمية الدقيقة في دراسة هذا الموضوع الشائك . وقد أثبت هذا المدخل الإطاري سلامته ونجاعته ودقته في كل الدراسات المشابهة التي طبق عليها . و بدون الدخول في أي تفاصيل أكاديمية ، و بتبسيط شديد يقتضيه هذا المقام ، نوجز

مدار أكثر من ثلاثة أشهر ، واستندت من ذلك . كما أن موضوعها هام جداً لكل أمتنا العربية لدرجة أنه شدني واستهوناني منذ قرأتها وحتى اشعار آخر . أما هذا الموضوع ، فيدل عليه عنوانه ، وهو (بعد أن قمت بتعديل نصه) : إطار تحليلي علمي لتحليل الأمان الوطني للدول (مع تطبيق على المملكة العربية السعودية حالياً) . تكون هذه الرسالة من مقدمة وثمانية فصول ، خصص الفصلين الأولين منها لتوضيح مدخل الدراسة ، والإطار التحليلي الذي كتب موضوعها عبره . وقد استقر الباحث - و مشرفه - على الأخذ بما يعرف بـ « إطار بوزان » لدراسة الأمان الوطني للدول . أما الفصل الثالث ، فيركز على تعاريفات « الأمن الوطني » وأبعاده ، والنظريات العلمية السياسية التي تفسره ، وتوضحه . والفصل الرابع خصص لتحديد وتوضيح التهديدات الداخلية التي تواجه المملكة ، في الوقت الحاضر ، بينما خصص الفصل الخامس للتهديدات الخارجية . وفي الفصل السادس تم إيجاز الرؤية السعودية للأخطار والتهديدات ، بشقيها الداخلي والخارجي . وفي الفصل السابع تم تطبيق إطار الدراسة التحليلي لكشف ، وتحديد ، وتوضيح التهديدات التي تواجه المملكة داخلياً وخارجياً . أما في الفصل الثامن والأخير ، فتم تلخيص أبرز استنتاجات الدراسة ، وأهم ما توصلت إليه .

ولعل من المناسب أن نقف هنا وقفات موجزة مع أبرز استنتاجات هذه الدراسة العلمية الجيدة ، التي كتبها طالب سعودي ، وأشرف عليها ، ياقنان ، أستاذ بريطاني ، والتي يستحق كل ما ورد فيها من اهتمام من قبل مراكز الدراسات الاستراتيجية السعودية والخليجية ، بل وحتى صانعي القرار الداخلي والخارجي

النهاية - تهدده هو، وتهدد بلاده وأرضه. فمواجهة أي تهديد للأمن الوطني هي مسؤولية مشتركة بين المواطن والحكومة. وعندما يساهم المواطن - مثلاً - با لإيجاب في التنمية السياسية، وفي محاربة الفقر والفساد، ويسمهم في «توطين» الأعمال، ويتمسك بالوسطية، ولا يهدى المياه، فإنما يشارك بفعالية، وبطريقة غير مباشرة - في مواجة الأخطار والتهديدات التي تواجهه وتواجه بلاده.

إن الاستقرار السياسي، بمكونه الأساسي وهو «الأمن» الشامل متطلب ضروري، بل وحتمي، لسير الحياة العامة للبشر سيراً طبيعياً. بدون الأمن لا يمكن الحديث عن حياة عامة طبيعية ... تتناسب وحاجات الإنسان الضرورية. وكما أن الإنسان لا يمكن أن يعيش دون ماء وهواء، فإنه أيضاً لا يمكن أن يحيا حياة عامة طبيعية، تتناسب وطبيعته وحاجاته، إلا بتوفير الأمن ناهيك عن النمو والازدهار الذي يحتاج - أول ما يحتاج - إلى الصحة والأمن.

من هذا المنطلق يتوجب على كل مواطن،
في كل بلد، أن يحافظ بإخلاص وجد على أمن
بلده الوطني، إن كان يريد الخير لنفسه وأهله
فذلك الأمان هو أمنه واستقراره ونومه هو، قبل أمن
غيره إن لم يعمل الجميع على الحفاظ عليه،
فقد يفقد وإذا فقد، غالباً ما يخسر الجميع ... بخسارة
متطلب العيش والازدهار الأساس والرئيس.

وكما يطالب المواطنون - في أي بلد - بالحفاظ على أمن واستقرار بلده، تطالب قيادته بالسعى الفعلي الدؤوب والجاد لتحقيق «رضا» وقبول غالبية شعبها، عبر: السعي الدائم والجاد لإقرار الأمن والنظام على الأسس التي تقرها غالبية الشعب، وتحقيق مصالحه العامة الفعلية. وذلك الرضا غالباً ما يحصل عندما يشارك الشعب في إدارة شؤون بلد العامة، وتحمل مسؤولية هذه الإدارة، عبر الآليات المعروفة والمعتمدة عالمياً لإثابة المحسن، ومعاقبة المسيء. وبالنسبة لبلادنا الخليجية، ورغم وجود أخطار ومصاعب وتحديات كبيرة، يجب أن نحمد الله على ما هو متوفّر لنا من أمن ثم يعمل كل منا على الحفاظ على هذه النعمة، وبذل الجهد المستمر لتقويتها وتطويرها، بما يجعلها صلبة، وغير قابلة للكسر، أو الزوال المفاجئ، لا سيما وإن دولنا تقع في أكثر مناطق العالم اضطراباً وعدم استقرار.

الأمن الوطني
يرتبط بالاستقرار
السياسي
والاستقرار يحقق
الرفاهية

فيما يلي أهم التهديدات التي يواجهها الأمن الوطني السعودي في الوقت الحاضر. علماً بأن كل دولة من دول العالم لابد وأن تواجه - وبالضرورة - تهديدات أمنية (بصرف النظر عن مدى حدتها) داخلية وخارجية، حالة، أو متوقعة ومحتملة.

ونبدأ بما يسمى - حسب مدخل الدراسة - بـ «التهديدات الداخلية»: وهي التهديدات (Threats) الأهم والأخطر ، النابعة من الذات . وأذكر هذه التهديدات هنا كما أوردها الباحث في أماكن متفرقة من بحثه، وهي كالتالي:

أ- التهديدات السياسية: وتجسد في وجود صعوبات تواجه التنمية السياسية الإدارية التحديية الضرورية.

ب - الاقتصادية وأهمها: استمرار الاعتماد على مورد اقتصادي رئيس واحد وناضج (النفط)، الفقر

- النسبي - البطالة بين الشباب والشابات،

تواجه عمالة أجنبية مكثفة (حوالى ثمانية ملايين، بما يوازي ثلث عدد المواطنين) ضعف المستوى التعليمي والتقني، غلاء السكن.... الخ.

السياسة والاستقرار جـ- الاجتماعية: الفقر بين شريحة كبيرة (نسبة) من السكان، وجود تيارات متشددة تقادم التغييرات الإيجابية الضرورية، تراجع الفكر الوسطي، تنامي الطائفية والمذهبية، انتشار عادات سبئية كتعاطي المخدرات والفساد بأنواعه.

د - الأمنية: ومن ذلك: الإرهاب، وتهريب المخدرات، والتسلل عبر الحدود.

هـ - البيئية: وأهم الصعوبات البيئية كون معظم البلاد صحراوية وتعاني بشدة - من قلة وشح مصادر المياه.
أما التهديدات الخارجية، بأنواعها الخمسة الرئيسة، فتتجسد في: أطماع وبعض سياسات الدول العظمى والكبرى، وكذلك الدول الإقليمية غير العربية (إيران، تركيا، إسرائيل) وعدم الاستقرار السياسي الحاد السائد الآن في أغلب الدول المجاورة. إضافة إلى الأخطار التي يمثلها الإرهاب، وحركات الجماعات المسلحة المنطرفة.

ومن ذلك، نرى أن هذه التهديدات معروفة، واضحة، ومتوقعة، في هذه المنطقة وفي هذه الفترة. وهي تهديدات تواجه كثيرا من الدول ما يشبهها. بل يمكننا القول إن بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه تحديات مشابهة وإن تفاوتت درجة حدة كل منها من دولة خليجية لأخرى. وحكومة المملكة العربية السعودية لم تفلح لحظة عن هذه التهديدات، فهي تواجهها بقوة وحكمة وتصميم على حفظ سلامه ووحدة وأمن واستقرار هذه البلاد العزيزة. ويجب أن يشارك المواطن - وبفعالية أقوى - في مواجهة هذه التهديدات التي هي - في

منطقة شمال إفريقيا

بين التنافس الأميركي والأوروبي

توفر منطقة شمال إفريقيا على مجموعة من المقومات، والتي تجعلها تحتل مركزاً عالمياً متميزاً، وهو الموقع الجيوستراتيجي بين المحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط وحوض النيل، ومضيقي جبل طارق وقناة السويس، هنا بالإضافة إلى إمكانياتها الطبيعية والمعدنية والطاقة والسكانية، مما جعلها في مركز الصراعات الدولية والإقليمية، والتي رسمت مجموعة من المخططات الاستراتيجية للدول الغربية.

د. سيدى سيداتي العلوى*

شمال إفريقيا؟ وما هي أبعاد هذا التنافس على منطقة شمال إفريقيا؟

أولاً: مظاهر التنافس الأميركي/ الأوروبي على منطقة شمال إفريقيا.

لقد كان للمتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد. وبروز أمريكا كقوة عظمى أخذت المصالح الاقتصادية تتعرض نفسها بقوة مما أضفى نوعاً من التقويم في السياسات الخارجية الأمريكية^٤.

وذلك ما ينطبق بالتحديد على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية والفرنسية تحديداً في منطقة المغرب العربي، إذ بدأت الولايات المتحدة تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية، مثلاً بما بدأ فرنسا تدرك أن النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية وعلىأخذ مواقف واشنطن في الاعتبار عند وضع سياستها الخارجية^٥.

لقد تفاوتت الاستراتيجيات التي اتبعتها كل قوة عالمية أو إقليمية في التعاطي مع دول المنطقة، فبينما تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها دول الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول العربية على نحو متباين ككيانات منفصلة، وليس ككتلة واحدة متماسكة، وبالتالي فقد كانت المصالح ولا زالت هي المحرك الرئيسي لردود أفعال القوى الإقليمية حيال أي تطورات تجتاح المنطقة، وكلما تلاقت مصالح تلك القوى، كلما تعاظمت فرس

هكذا أولت استراتيجيات القوى العظمى البحر المتوسط أهمية كبيرة لمكانته الهمامة ولوضعه الجيوستراتيجي المتميز وتأثيره على التجارة والمواصلات العالمية. ولقد شكل ما تزخر به منطقة شمال إفريقيا من موارد طبيعية، ومواد أولية وما توافر لها من أهمية جيوستراتيجية، تعاظماً وتزايداً لها من منظور ورؤى القوى العظمى الطامحة فيها وصاحبة المصلحة والنفوذ، وجاء ذلك مواكباً لما لحق بالنظام الدولي من تبدلات وتغيرات وتطورات، وأصبحت منطقة شمال إفريقيا بذلك موقعاً أولياً هاماً في الاستراتيجيات الكونية للقوى العظمى^٦.

ففي إطار موقع شمال إفريقيا بالنسبة لأوروبا فيمكن رصد ارتباطها بالاتحاد الأوروبي عبر مسيرة لازالت متواصلة، فشمال إفريقيا وأوروبا أكثر من عنوان وأكثر من تاريخ وجغرافيا، إنه مشروع يتكم على قدرية الجغرافيا ويتعلم من تجارب التاريخ^٧.

وما إن بدأت أوروبا في التحول لصيغة الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٢ واتباع مشاريعها الاستراتيجية الخاصة في شرق القارة والبحر المتوسط، ونهج سياسات لا تنسق تماماً مع السياسة الأمريكية، حتى بدأ جدل فكري حول احتمال ظهور الاتحاد الأوروبي كمنافس على أحد مراكز القوة في النظام العالمي، دعم ذلك الجدل اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى التوسيع لضم باقي دول أوروبا ليصبح مؤسسة أوروبية ذات سياسة دفاعية وخارجية مشتركة^٨.

فما هي إذن مظاهر التنافس الأميركي الأوروبي على منطقة



اقتصادي مع دول هذه المنطقة يمثل سوقاً احتياطية خاصة وأنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية ماض استعماري يمكن أن يثير حساسية شعوب المنطقة، كما تواجه فرنسا وبعض الدول الأوروبية موقف عدائي من مجتمعات الدول التي كانت تستعمرها، ولكن الدلالة المهمة والتي لا يمكن تجاهلها هي الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الأفريقية لأسباب استراتيجية واقتصادية^{١٠}.

وتتخصّص أهداف هذه الشراكة المقترحة في^{١١} ربط الولايات المتحدة ودول شمال إفريقيا الثلاث في الميدان التجاري والاستثماري. التعامل مع المغرب العربي كوحدة اقتصادية واحدة.

التنسيق والتعاون فيما بينها، وكلما تناقضت هذه المصالح، فإن التناقض سيكون هو سيد الموقف، وتختلف مستويات هذا التناقض حسب نجاح أو إخفاق تلكقوى المتنافسة في تفنين تلك المنافسة.^٦

لقد جاء التحرك الفرنسي بعد إدراك فرنسا أن الاستراتيجية الحالية التي وضعتها واحتلّت بهدف إلى احتلال مراكز نفوذ أو تأثير على طول الضفة الجنوبيّة للبحر المتوسط من المغرب إلى مصر مروراً بالجزائر وتونس، ولكن تحقق ذلك جندت الإدارة الأمريكية كل ما لديها من وسائل لاستدراج كل دول هذه المنطقة لتذليل مشاكلها وسد حاجياتها المختلفة لقطع روابطها القديمة مع أوروبا وفرنسا خاصة، كما أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى إنهاء كل النزاعات المحلية. وفي مقدمتها قضية الصحراء لتأليف مجموعة جغرافية تميل إلى أمريكا^٧.

لكن مع التغيرات الدوليّة التي جاء بها النظام العالمي الجديد، أخذت المصالح الاقتصاديّة تفرض نفسها بقوّة مما أضفت نوعاً من التقويم في السياسات الخارجية الأمريكية، من هنا جاءت على عهد الرئيس الديمقراطي ولIAM كيلنتون مبادرة إيزنستات المحتشمة في جانبها السياسي، إذ خاطبت فقط الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر)، ونظرًا لفشل هذه المبادرة أطلقت واشنطن عدة مبادرات شرق أوسطية (كمبادرة الشراكة الشرق أوسطية في ٢٠٠٢ ومشروع التبادل الحر الشرقي أوسطية ٢٠٠٣ ليتم إدماج كل هذه المبادرات فيما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ يؤمن المشروع بأن مفاتيح أسيا تكمن في أفغانستان وتوضع سوريا في هذا المشروع كمستهدف بعد العراق وأن الامتداد الجغرافي لسوريا يكون في مصر والامتداد الجغرافي لمصر يكون في ليبيا والجزائر والامتداد الجغرافي للجزائر يكون في موريتانيا حيث تمثل الأخيرة نقطة انطلاق إلى مناطق وسط وغرب إفريقيا^٨.

إن الشراكة الأمريكية-المغاربية المطروحة ليست مشروعًا اقتصاديًا فقط، وإنما ترتكز على تشاور وتنسيق سياستين دائمتين على نحو شبيه بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يتلازم البعد الاقتصادي مع البعد السياسي، غير أن هذه الشراكة مفتوحة فقط أمام دول المنطقة التي تتلزم المعايير الدولية كال المغرب وتونس والجزائر^٩.

وقد حملت هذه الشراكة عدة أبعاد من بينها تطبيق وحصر الشراكة الأورومتوسطية بكل أبعادها، كما تشكّل مجالاً واسعاً للاستثمارات الأمريكية، وإذا ما تم تطويرها وتوسيعها من خلال الأفكار والتصورات المطروحة يمكن أن تشكل منطقة تعويضية بكل ما تواجهه الاستراتيجية الأمريكية من انعكاسات في المستقبل في مناطق أخرى لذلك فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وإقامة تعاون

مجموعة من المخاطر القادمة من الجنوب، والمتمثلة في الانفجار السكاني، وظهور ما يسمى بالإرهاب، من هنا كان تشجيع الاتحاد الأوروبي للأنظمة الحاكمة في دول شمال إفريقيا في مسعها نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وهو ما دفع باقتصاديات الدول المغاربية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وإعادة جدولة ديونها الخارجية طبقاً لإرشادات صندوق النقد الدولي، ومن هنا تكون أمام ما يسمى بالاقتصاد المولم، على هذه الخلفية السياسية، الأمنية والاقتصادية، يتم طرح الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أطلقها مسلسل برشلونة عام ١٩٩٥ ، والتي تستجيب لهذه الانتغالات التي تظهر في الركائز الأساسية لهذه الشراكة وهي التجارة الحرة من خلال إقامة منطقة للتداول الحر أوروبية متوسطية سنة ٢٠١٠ وثانياً المساعدات المالية لدعم التحديث وإعادة هيكلة الاقتصاد ودعم التعاون الإقليمي، والسلام وثالثاً التعاون في قضايا الطاقة والبيئة المعلوماتية وتحرير حركة الرأسمال^{١٤}.

والفلسفة السياسية العامة التي تواجه الشراكة الأوروبية تبغي تحقيق رؤية تكاملية محملة بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بين صفتى المتوسط، لا تقتصر فيها على العلاقة الاقتصادية المضطبة، بل احتواء المنطقة برمتها تحت مظلتها، لسحب البساط من التدخل الأمريكي في مصالحها.^{١٥}

لقد وقف الاتحاد الأوروبي مع بداية القرن الحادي والعشرين الأكثر اقتراباً للتعادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي يبلغ أربع مرات أكبر من اقتصاد ألمانيا، فإن مجموع اقتصاد الاتحاد الأوروبي أكبر بشكل طفيف من الاقتصاد الأمريكي، وسكان أوروبا الذين يبلغون ٥٠٠ مليون هم أكبر بشكل كبير من سكان أمريكا الثلاثمائة مليون. ويعتبر مستوى دخل الفرد الأمريكي أعلى من مثيله في الاتحاد الأوروبي، ولكن فيما يتعلق بالرأسمال البشري والتكنولوجيا والقيادات، فإن أوروبا منافس نظير للولايات المتحدة.^{١٦}

إلا أن المشاكل التي واجهت الجهود الأوروبية لإحياء مسار برشلونة لازالت عالقة مما أثبت صعوبة وضع المسار على سكة انطلاقة جديدة، كما أن تغير إرساء منطقة تبادل حر في المنطقة ظل محل انتقاد متواصل من الدول المغاربية، والتي ما فتئت (المغرب، تونس، الجزائر) تعبر عن اعتراضها من غياب آثار إيجابية لتلك الالتزامات، ويعود اعتراض هذه الدول ومن بينها المغرب إلى عدة أسباب منها تقلص الاستثمارات الأوروبية بنسبة (٥%) وتبقى مسألة حرية تنقل المواطنين بما فيهم رجال الأعمال المغاربية مطروحة أكثر^{١٧}.

فالتعامل الأوروبي مع دول شمال إفريقيا يختلف عن التعامل الأمريكي مع دول المنطقة، فالأمريكيون يرون مصلحتهم في



التشجيع على رفع الحواجز الداخلية بين دول شمال إفريقيا. إعطاء دور مركزي للقطاع الخاص في مشروع الشراكة المقترن.

هذه الإدارة التي دفعتها المتغيرات الدولية الجديدة إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، وأصبحت المشروعية السياسية هي المعيار الأكثر تحديداً في هذه السياسة^{١٨}.

لقد كان من نتائج الشراكة بين الولايات المتحدة وبعض بلدان شمال إفريقيا أن أثارت قلق الكثير من مؤسسات البحث الأوروبية^{١٩}.

لقد واجهت السياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا



فضاء متوسطي ضمن إطار الالتزام السياسي والاستراتيجي لأوروبا في علاقاتها التنافسية مع الولايات المتحدة التي حاولت من جانبها الالتفاف على هذه الشراكة الأورومتوسطية وترسيخ حضورها في المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية، ومن خلال ما تطرحه من مشاريع وتعريفات إقليمية وستظل بقوتها العسكرية وإمكانيتها المالية والتكنولوجية وهيمنتها على مصادر الطاقة إنتاجاً وسراً.^{٢٠}

وإذا كانت إسرائيل طرفاً في كلتا المبادرتين المطروحتين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالرغم أن وجودها ليس بالقوة التي توجد بها في المبادرة الأوروبية، وإذا كان استهداف دمج إسرائيل في اقتصاد المنطقة هدفاً لكلا المبادرتين يبقى في المبادرة الأوروبية أخف بكثير، أما المبادرة الأمريكية فهي صريحة لأبعد حد لتحقيق هذا الهدف وإن لم يكن هو الهدف الرئيسي والأول لها^{٢١} كما أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو تكملة للشرق أوسطية (الخطة الأمريكية - الإسرائلية) وما دامت المبادرة الأمريكية تعتبر بدون تحفظ إسرائيل هي الدولة الحرة في الشرق الأوسط، بينما تم تصنيف الأردن والمغرب كدول (نصف حرة) علماً أن كلتا الدولتين تربطهما بأمريكا اتفاقية للتبادل الحر، واعتبار مصر والجزائر وتونس دولاً (غير حرة).^{٢٢}

من جانب آخر فالمشروعان الأوروبي والأمريكي يعطيان بعداً واضحاً للمشروعية السياسية وازدواجية المعايير في منطقة شمال إفريقيا، فتعامل أمريكا وأوروبا مع المنطقة يأتي على حساب

التعامل السياسي مع المغرب العربي كوحدة إقليمية على الصعيد السياسي، لا مع بلدان متفرقة كما هو الحال في ظل الاتحاد المغاربي لعدة اعتبارات منها السياسي (قضية الصحراء) والاقتصادي (ضعف المبادرات البيانية المغاربية)، فالفارق بين الشراكة الأمريكية والشراكة الأوروبية يمكن في أن الأولى تصر على التعامل مع المغرب العربي كوحدة إقليمية.^{١٨}

الصراع الثاني: أبعاد التناقض الأمريكي الأوروبي على منطقة شمال إفريقيا.

تعتبر الأهداف الجيواقتصادية والجيوسياسية للاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية في البحر المتوسط عموماً وفي ضفتها الجنوبية خصوصاً لا تتطابق بالضرورة ذلك أن مسلسل برشلونة يختلف ويتعارض في العديد من جوانبه مع مسلسل الدار البيضاء-عمان-القاهرة-الدوحة حول شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي رعاتها الولايات المتحدة في إطار مسلسل التسوية العربية الإسرائيلية.^{١٩}

وإذا كانت الولايات المتحدة هي الفاعل الرئيس في الشرق أوسطية، وهو المشرع الذي كان في الأساس صياغة صهيونية جديدة للمنطقة، بحيث تكون إسرائيل القوة المهيمنة اقتصادياً وفكرياً وعسكرياً، وإضعاف الأمة العربية وتطويقها وإعادة ترتيبها من جديد، فإن الأورومتوسطية لم تكن إلا لاستيعاب الولايات المتحدة عن محددات السياسة الأورومتوسطية وإن كانت إسرائيل جزءاً من هذه التجمعات التي ركزت السياسة اهتمامها لتحديد مكونات

دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). أما التواجد الأميركي في المنطقة فمرتبط بحرب الخليج الثانية وانطلاق مسلسل السلام العربي الإسرائيلي، إلا أن هذا الدور التناصفي بين الطرفين توجد بينه عناصر التعاون خاصة في المجال الاستراتيجي والأمني، فالسياسة الأوروبي-متوسطية تلتقي مع السياسة الشرق أوسطية في تأمين العمق الاستراتيجي لأوروبا الغربية وللحلف الأطلسي إضافة إلى إدماج دول المنطقة المتوسطية في اقتصاد السوق المولم.^{٢٢}

* طالب باحث في سلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية

شروط سياسية واضحة في حالة كل من موريتانيا والمغرب ولibia على مر الفترات السابقة كما هو الحال على سبيل المثال في ليبيا وبعد قضية لوكربي واحتجاز الممرضات البلغاريات فلم يسمح لها بالانضمام إلى مسلسل برشلونة لكن بمجرد تخليها الطوعي عن معدات إنتاج أسلحة محظورة دولياً أخذت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولibia منعطفاً جديداً بعد رفع العقوبات.

تحتفظ السياسة الأوروبي-متوسطية عن السياسة الشرق أوسطية على أساس أن السياسة الأوروبي-متوسطية تسعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر قادرة على مواجهة التجمعات الاقتصادية والتجارية الكبرى المنافسة لها وخصوصاً بالذكر النافتا (NAFTA) وجمعية التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) وجمعية

المواضيع

- ١- السيد عوض عثمان: «التدخل الأجنبي والفرنسي في شمال إفريقيا ووسط إفريقيا».
- ٢- سمير صارم: «أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة».
- ٣- محمد السيد سليم: «السياسة الأوروبيّة والأمريكية في الشرق الأوسط توافق أو تقاوِض؟».
- ٤- مصعب يوسف محلا: «مقارنة جيوپولیتیکیة للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة».
- ٥- عبد الإله بلقرزizi: «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي».
- ٦- د. وليد محمود عبد الناصر «التدليل: التناقض العالمي على التفозд والثروة في المنطقة العربية»، مجلة السياسة الدولية.
- ٧- السيد عوض عثمان: «التدخل الأجنبي والفرنسي في شمال إفريقيا ووسط إفريقيا»، مهد الإنماء العربي للدراسات الاستراتيجية.
- ٨- مصعب يوسف محلا: «مقارنة جيوپولیتیکیة للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة».
- ٩- نص مقابلة تلفزيونية مع ستواتر إيزنستات مع القناة المغربية الثانية.
- ١٠- سامي عبد الله خصاونة: «العلاقات الأمريكية نحو مستقبل مشرق».
- ١١- تصريح ستواتر إيزنستات في غرفة التجارة التونسية الأمريكية بتاريخ.
- ١٢- بatar ولدا سلوك: «المشروعية السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في إفريقيا - حالة المغرب العربي».
- ١٣- كتبت الخبرة الإسبانية لاورا فيلير من جامعة برشلونة قائلة: «إن الولايات المتحدة حققت خلال السنوات الأخيرة مصالح استراتيجية في منطقة المغرب العربي، من خلال مبادرتها بإنشاء السوق المغاربية - الأمريكية المعروفة بمشروع إيزنستات وببروز الدور الأمريكي في ملف الصحراء المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة من جانب الجزائر، وقد تجسد الأمر في مساعي جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق».
- ١٤- سمير صارم: «أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة».
- ١٥- حسن مصدق، «أبعاد الصراع الفرنسي الأميركي على المغرب العربي والشرق الأوسط وإفريقيا»، مجلة شؤون عربية.
- ١٦- الدكتور السيد أمين شلبي، «عالم متعدد الأقطاب: ماذا يعني للعالم العربي»، مجلة شؤون عربية.
- ١٧- إلياس سي زبیر: «أوروبا المغرب العربي، السيرة اللاهية»، مجلة JEUNE AFRIQUE بالعربية.
- ١٨- توفيق المديني: «الصراع التناصفي بين الشركاء الأوروبيّة والأمريكية على المغرب العربي»، مجلة حوار العرب.
- ١٩- الجناتي الإدريسي: «دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبيّة والأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية»، مجلة العربية للدراسات الدولية.
- ٢٠- سامي عبد الله خصاونة: «العلاقات العربية الأمريكية نحو مستقبل مشرق»، الجامعة الأردنية.
- ٢١- مفاوري شلبي علي: «المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد والسياسة»، مجلة السياسة الدولية.
- ٢٢- حنان البدرى: «أفكار ما بعد الشرق الأوسط»، مجلة الأهرام الاستراتيجية.
- ٢٣- عبد الحق الجناتي الإدريسي: «دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبيّة والأمريكية بشأن إقامة شراكة شاملة مع البلدان المغاربية»، مجلة العربية للدراسات الدولية.

أقرتها 193 وتضمنت 17 هدفاً و196 غاية.. ومركز الخليج للأبحاث يتبعها خليجياً

الأمم المتحدة تعتمد خطة التنمية المستدامة للبشرية والأرض حتى 2030



اعتمدت ١٩٣ دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر الماضي أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتي أشاد الأمين العام بان كي مون بها كرؤية شاملة ومتكاملة من أجل عالم أفضل.

آراء حول الخليج - جدة

من جانبه، سوف يتبنى مركز الخليج للأبحاث هذه الأهداف على مستوى منطقة الخليج سواء من حيث عقد مؤتمرات أو ورش عمل أو إجراء دراسات أو غير ذلك حول تحقيق هذه الأهداف وتقعيلها واستقادة المنطقة منها، كما تتبناها مجلة (آراء حول الخليج) بالنشر والمتابعة ●

قال بان كي مون في افتتاح قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «الأجندة الجديدة هي تعهد من القادة لجميع الشعوب في كل مكان. هي برنامج من أجل البشرية، للقضاء على الفقر في جميع أشكاله – هي خطة لكوكب الأرض». وجاءت كلمة الأمين العام للأمم المتحدة رسميا، «تحويل عالمتنا: جدول الجمعية العامة للأجندة الجديدة»، في ٢٠١٣، ويتضمن الجدول ١٧ هدفاً و١٦٩ أداة للتنمية المستدامة، غالباً على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة المناخ على مدى ١٥ سنة مقبلة. وترمي الأهداف للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. واشتملت مراسيم الافتتاح على عرض الفيلم «كوكب الأرض من الفضاء»، تلاه عروضاً موسيقية لسفراء النوايا الحسنة، شاكيرا وأنجيليك كيدجو، وكذلك دعوة للعمل وجهتها ملايا يوسف زاي الحائز على جائزة نوبل، وممثلين عن الشباب الذين سيقومون بدورهم في حمل شعلة المستقبل المستدام. وترأس حفل اعتماد الأجندة رئيس الوزراء الدنماركي لارس لوك راموسن، والرئيس الأوغندي يووبيري موسيفيني، وفي حدثيه

«النصر المهدور».. مسؤولية واشنطن عن الطائفية وتقسيم العراق



صدرت عن مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٧م، الترجمة العربية لكتاب «النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق» للمؤلف الأمريكي لاري دايموند، وهو زميل في مؤسسة هوف، وأستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في جامعة ستانفورد، وعمل كمستشار منذ شهر إبريل ٢٠٠٤م، لسلطات التحالف في بغداد.

آراء حول الخليج - جدة

لإقليم كردستان بضم منطقة كركوك الفنية بالنفط، وقد أعطى الدستور الأكراد والشيعة السلطات والموارد، في حين ترك للسنة جدب صحرائهم.

ويرى المؤلف أن المأساة تمثل في أن أمريكا لم تفهم الواقع ومضت في عجرفتها تكرر الأخطاء التي أدت على ارتكابها من اللحظة التي أقدمت فيها على غزو العراق ومن ثم فرضت احتلالاً سياسياً من حيث الأساس، وحتى عندما اتضح أن إقصاء السنة العرب من العملية السياسية أدى إلى دفعهم إلى التمرد، وأن استيعابهم الكامل والعادل في تلك العملية السياسية هو الذي سيمهد لإنها المقاومة، فقد ظلت إدارة بوش تتighbط، حتى عندما أصبح تعذر التوصل إلى اتفاق لصيغة دستور متوازن يحظى بقبول واسع بحلول الموعود المحدد لذلك الدستور وهو الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٥م، أصر بوش على التقيد بذلك الموعود على الرغم من أن الدستور المؤقت سمح بفتررة تمديد تصل إلى ستة أشهر، وعلى الرغم من ميل أعداد كبيرة من الشخصيات العراقية إلى التأجيل، جاءت بارقةأمل تمثلت بترتيب تمضي عنه اتفاق في اللحظة الأخيرة برعاية السفير الأمريكي زنلي زادة في ١٢ أكتوبر، أي قبل ثلاثة أيام من الاستفتاء على الدستور. ولعل من أهم المحاور التي تطرق إليها الكتاب هو غياب استعداد الإدارة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجي والفنى للتعامل مع الوضع في العراق، وتظل رؤية دايموند مهمة حيال هذا الملف، لأنها يعرض تفاصيل من داخل المطبخ السياسي الأمريكي، مما يؤكّد أن الإدارة الأمريكية تفتقر إلى الخبرة في كل ما يرتبط بتاريخ وتركيبة المجتمع العراقي في وقت يعكف فيه فريق الاستراتيجيين عديمي المعرفة على تهميش كل من يمتلك الخبرة. ●

الكتاب تباً بالفراغ والديكتاتورية والطائفية والاستقطاب الإقليمي والدولي التي وقع تحت تأثيرها العراق لرعونة أمريكا وتصعيد إيران، حيث أرادت طهران فرض نمذجها على العراق وتقسيمه ثرواته وأرضاً بين الشيعة والأكراد على حساب السنة العرب، واستشهد بتقرير لجنة دراسة الوضع في العراق التي شارك في رئاستها جيمس بيكر، ولي هاملتون، حيث طالبت بانتهاء سياسة جديدة لإحلال الاستقرار في العراق، وأوصت بالتوصل إلى حل وسط للقضايا الكبرى عن طريق الوساطة لتحقيق أكبر قدر من الوفاق الوطني، كما وصفت اللجنة الوضع في العراق حينذاك بأنه «خطير متدهور».

يرى دايموند أن واشنطن أهدرت النصر العراقي الذي تحول إلى غنيمة إيرانية، ويشير إلى أن الوضع استمر بالتدحرج في ظل حكومة المالكي، ثم أخذ منحني قتال الحرب الأهلية يتضاعد بعد هجوم مسجد العسكري في سامراء، تلك العملية التي جاءت محكمة التنفيذ، كانت مقدمة لعملية اقتتال بشعة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥م، حيث تصاعدت الهجمات لتصل إلى سبعين هجوماً في اليوم، وتضاعف عدد القتلى الهجمات إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ قتيلاً في الشهر.

وسجل لاري دايموند أن الدستور العراقي حمل بذور الفتنة الطائفية فقد تم إقراره دون موافقة السنة العرب، وأعتبر دستور ٢٠٠٥م، وثيقة كردية - شيعية مفروضة على السنة العرب، وأن إفساح الدستور لإنشاء منطقة شيعية كبرى تغطي النصف الجنوبي من العراق تضم ٧٠٪ من ثروة البلاد من النفط والغاز، وبدعواته لإجراء استفتاء شعبي بحلول نهاية عام ٢٠٠٧م، من شأنه أن يسمح

التكامل العسكري والأمني العربي .. ترتيب الأولويات

مواطن الاختلاف، وكذلك الاهتمام بما يؤدي إلى تحسين البيئة العربية المشتركة التي توصل إلى تكامل حقيقي خاص في المجالات الأقل اختلافاً والأكثر نفعاً ومنها قضايا التصنيع العسكري العربي الجماعي أو التكامل بين بعض الدول العربية في هذا المجال، مع ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي لتطوير التصنيع العسكري والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة عربية، مع دعم مراكز الأبحاث التي تعمل في هذا المجال، وكذلك الاهتمام بقضايا التدريب العسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمواجهة الإرهاب ومحاولات الاختراق الخارجي للدول العربية، مع التأكيد على مبدأ وجوب التنازل الجزائري عن السيادة الوطنية القطرية من أجل دعم مسيرة التكامل العربي، ليس لاعتبارات قومية فحسب، بل لأن في ذلك مصلحة لكل دولة عربية، وهذا ما أوصت به ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة الفكر العربي بجامعة الدول العربية في منتصف شهر سبتمبر الماضي، حيث أوصى الخبراء المشاركون في هذه الورشة باعتماد مبدأ الواقعية وأمكانية التنفيذ بتبني مشاريع غير خلافية تؤدي إلى بناء ثقة بين جميع الدول العربية التي ستكون أساساً لتطور مشروع تكامل عربي أوسع نطاقاً وأكثر فاعلية في المجال الأمني والعسكري.

ودعت الورشة إلى استخلاص العبر من تجربة تغير اتفاقية الدفاع العربي، مع التأكيد على ضرورة إنشاء القوة العربية المشتركة كأداة مهمة من أدوات التكامل العربي، والإسراع في بلورة مشروع إنشاء هذه القوة وفقاً لقرارات قمة شرم الشيخ لتكون أداة من أدوات فرض السلم في الوطن العربي، والمساعدة على حل النزاعات، وعدم تأجيل المشروع إلى حين إنهاء الأزمات القائمة، مع إمكانية قيام مشروع القوة العربية المشتركة على مبدأ "تحالف الراغبين"، أي لا يكون هناك عنصر الإجبار لآلية دولة للانضمام إلى المشروع، وعلى أن تقوم هيكلية القوة على مبدأ مركزية القيادة، لا مركزية القوات، أي أن الدول المشاركة في هذه القوة لا تجبر على التخلّي عن وحداتها العسكرية لصالح القوة المشتركة، إلا في أوقات الضرورة التي تستوجب القيام بعمل عسكري فعلي.

الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بالكلل الإستراتيجي الرئيسية في الوطن العربي، ومنها كثرة دول الخليج، كتلة المغرب العربي، وكتلة المشرق العربي، وكتلة وادي النيل التي تضم مصر والسودان، مع التأكيد على ضرورة وضع خطة إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة المنظمة، ووضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب في الوطن العربي، إضافة إلى إنشاء إنتربول عربيٍ من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود، مع إنشاء قاعدة بيانات أمنية موحدة.

لذلك يجب تحديد الأولويات في مسيرة التكامل العسكري والأمني العربي والبدء في تطبيق ما هو قابل للتنفيذ حتى تكون النتائج مفيدة وواقعية ●



جمال أمين همام *

jamal@araa.sa

من المؤكد أن التكامل العسكري والأمني العربي حلم قديم يراود الأجيال العربية المتعاقبة، ولقد شرع العرب منذ أن أسسوا جامعة الدول العربية في تنفيذ هذا الحلم ووقعوا على اتفاقية الدفاع العربي المشترك منذ منتصف القرن العشرين، وشهدت مسيرة العمل العربي المشترك العديد من التعاون العسكري في وقت الحروب والأزمات ونجحوا في تحقيق انتصارات منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والنصر العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم حرب تحرير الكويت، وأخيراً عملية عاصفة الحزم ضد العدوان الحوثي / الإيراني في اليمن.

ولكن ظهرت تحديات جديدة أمام الأمن العربي الجماعي، وأمام أمن كل دولة عربية منفردة منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين وزادت بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، وبعد ذلك كشرت هذه التحديات عن أنفاسها بعد الأحداث ما يطلق عليه ثورات الربيع العربي، ثم جاء الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة الدول ١+٥ الأمر الذي جعل المنطقة العربية تدخل في مرحلة غير مسبوقة من التحديات الدفاعية والأمنية التي تهدد الأمن العربي الوجودي الجماعي وتهدد أمن دولة عربية منفردة.

والأمر لا يقف عند هذه التحديات، بل يتجاوزها إلى ما هو أبعد من ذلك، ومنها عدم القدرة على تحديد مهددات الأمن العربي الجماعي، ومخاطر الأمن لكل دولة عربية على حدة، بل عدم الاتفاق على التعريف لمفهوم الإرهاب وتحديد المخاطر الناتجة عنه ومن يمارسه.

وفي ظل هذه التحديات الماثلة المتوقعة ظهرت الدعوة لإنشاء القوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب بممؤتمر القمة العربية الذي عُقد نهاية مارس الماضي في شرم الشيخ وكان من المقرر أن يتم التوقيع على بروتوكول إنشائها في نهاية أغسطس الماضي إلا أن التوقيع تأجل لمزيد من الدراسة والتحقيق، ومشروع بهذا الحجم والأهمية من الضروري أن تسبقه دراسات متأنية و شاملة حتى يؤمن ثماره، كما يجب أيضاً أن يسبقه تهيئة الوضع العربي بكماله والاتفاق على الحد الأدنى حول مهددات الأمن العربي الجماعي، وأن يتم البناء على محطات الوفاق، واستبعاد

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على
تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لأندماج العديد من
الأنشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل أساسية:
شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب
القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة،
اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف وال المجالات الممكنة
للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد أتاحت ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة
كاب القابضة مما أمكنها من الاستثمار في العديد من
المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة
نجاح في العديد من المجالات الاستشارية كصناعة
السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها
ومنتجات الغابات (كالا لخشب والورق وعجين الورق)
وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص
بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER



مجموّعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP

